جامعة عباس لغرور- خنشلة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# الانقلابات العسكرية في افريقيا

## دراسة مقارنة بين انقلابي النيجروالغابون العسكريين لعام 2023

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

**تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية**

**إعداد الطالبة:**

**عقون أمال**

**إشراف الأستاذ:**

**طرشي ياسين**

**لجنة المناقشة**

| اللقب والاسم | الرتبة | الجامعة الأصلية | الصفة |
|---|---|---|---|
| زواقري الطاهر | أستاذ التعليم العالي | عباس لغرور–خنشلة– | رئيسا |
| حفضاوي السعيد | أستاذ محاضر أ | عباس لغرور–خنشلة– | ممتحنا |
| طرشي يسين | أستاذ مساعد أ | عباس لغرور–خنشلة– | مشرفا ومقررا |

**السنة الجامعية: 2024/2023**

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

سورة البقرة

239

# شكر و عرفان


**الحمد لله الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله**

**الحمد لله حمدا كثيرا على نعمة الإسلام أولا ونعمة العلم ثانيا**

**لقوله تعالى في منزل تحكيمه:**

***"وخلقناكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا"***

**كل الشكر لإنجاز هذه المذكرة موصول بأساتذة قسم العلوم السياسية**

**فرع دراسات أمنية واستراتيجية على رأسهم الاستاذ المشرف على توجيهي وارشادي**

**بنصحه وملاحظاته التي ستفيدني في طريق البحث العلمي**

**الأستاذ المساعد أ طرشي ياسين مشرفا ومقررا**

**وكل الشكر لأساتذة لجنة المناقشة: الأستاذ التعليم العالي زو اقري الطاهر**

**والأستاذ المحاضر أ حفضاوي سعيد**

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى روح أبي الطاهرة تحت الثرى في جنة الخلد بإذنه

وأمي الغالية أطال الله عمرها إن شاء الله

وسندي في الدنيا والآخرة وشريك عمري ونور حياتي

و ابنتي قرة عيني مريم وخالد في النعيم يبلى

أخواتي وإخواني وعائلتي الكريمة

آمال

## خطـــــــة الدراســـــــة

**مقـدمـة**

### الفصل الأول: و اقع الانقلابات العسكرية في إفريقيا

**المبحث الأول:** مقاربة مفاهيمية تحليلية للانقلابات العسكرية

**المطلب الأول:** تعريف الانقلاب العسكري

**المطلب الثاني:** أنواع الانقلابات والعوامل المؤثرة في حدوثها

**المبحث الثاني:** نظريات وأنماط التدخل في الحياة السياسية المفسرة للانقلابات العسكرية

**المطلب الأول:** أسباب تدخل الجيش في الحياة السياسية

**المطلب الثاني:** النظريات والاتجاهات المفسرة للانقلاب العسكري

**المبحث الثالث:** التحديات الأمنية للانقلابات العسكرية في افريقيا

**المطلب الأول:** التحديات الأمنية التي تواجه افريقيا

**المطلب الثاني:** الإصلاحات الأمنية لقطاع الأمن في افريقيا

**المبحث الرابع:** دور المنظمات الإقليمية والدولية من الانقلابات العسكرية

**المطلب الأول:** دور المنظمات الإقليمية من الانقلابات العسكرية

**المطلب الثاني:** دور المنظمات الدولية من الانقلابات العسكرية

### الفصل الثاني: الوضع الأمني في النيجروالغابون و انعكاساته على الأمن الإقليمي في افريقيا

**المبحث الأول:** الواقع الجيو سياسي والأمني لدولتي النيجر والغابون

**المطلب الأول:** الواقع الجيو سياسي لدولتي النيجر والغابون

**المطلب الثاني:** الواقع الأمني لدولتي النيجر والغابون: تطور الانقلابات العسكرية خلال سنة

2023

**المبحث الثاني:** التهديدات الأمنية في النيجر والغابون وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في افريقيا

**المطلب الأول:** التهديدات الأمنية في النيجر والغابون وتأثيراتها على الأمن الإقليمي

**المطلب الثاني:** دور القوى الإقليمية والدولية في الانقلابات العسكرية في النيجر والغابون

**المبحث الثالث:** تأثير الانقلابات العسكرية على الأمن الإقليمي في افريقيا

**المطلب الأول:** تقييم للانقلابات العسكرية في افريقيا

**المطلب الثاني:** السيناريوهات المتوقعة للانقلابات العسكرية في افريقيا

**المبحث الرابع:** مستقبل الانقلابات العسكرية في افريقيا

**المطلب الأول:** قراءة مستقبلية للانقلابات العسكرية في قارة افريقيا

**المطلب الثاني:** الدور الاقليمي الجزائري تجاه الانقلابات العسكرية في افريقيا

**خـــاتمة**

# مـــــــقـــــــدمـــــــــة

# مقدمــة

## مــقــدمــة:

تشير الأحداث التي شهدتها ولازالت تشهدها دول إفريقيا إلى استمرار سلسلة الانشقاقات والخلافات التي عانت منها دول المنطقة داخليا وخارجيا، وإقليميا عبر تاريخها، وهو ما جعل التنافس والصراع السمة الغالبة على شبكة العلاقات الداخلية والإقليمية والخارجية لدول المنطقة.

بعد تصفية الوجود الاستعماري، وتحرر دول افريقيا من قيوده دخلت المنطقة في إشكاليات داخلية ذات أبعاد متعددة: عرقية، ثقافية، وسياسية، نتيجة للتخلف الاقتصادي، والفوارق الثقافية بين السكان، بالإضافة للسياسات الاستعمارية التي تأسست على منهجية (فرق تسد) بتفضيل قوم على قوم، وبإثارة النعرات العرقية، القبلية، الدينية، والمخلفات القسرية الاستعمارية التي شطرت القبيلة الواحدة إلى شطرين أو أكثر، وضمت فريقا منها إلى كيان فريق مغاير من قوم آخرين على غير رغبة وتشاور معها.

تعد إفريقيا أرض خصبة للانقلابات العسكرية والتي تعني في مفهومها الاستيلاء على السلطة، أو عزل قادة بلد من مناصبهم بطريقة غير شرعية، وعلنية من طرف مؤسسة من مؤسسات الدولة غالبا ما تكون عسكرية، فمنذ منتصف القرن الماضي، ومع بداية تأسيس جمهورياتها، سجلت على ساحاتها العشرات بل المئات من المغامرات الدموية، لمصادرة السلطة والحريات الديمقراطية.

ففي الآونة الأخيرة شهدت دول إفريقيا العديد من الصراعات داخليا وخارجيا، وغني عن البيان أن لهذه الدول موقع إستراتيجي هام أكسبها أهمية كبرى، جعلها محط أنظار الدول الاستعمارية التي تتطلع لبسط النفوذ والسيطرة عليها، حماية لها وطمعا في تحقيق أسباب المتعة والقوة.

وقد شهدت دول إفريقيا عامة صراعات دولية على المنطقة نفسها، فتشب بينها الصراعات لتزعزع أمن المنطقة بأسرها، وتشهد تحولات سياسية مختلفة، حيث جاءت الانقلابات العسكرية والسياسية بأشكال وأعذار مختلفة وتحول الانقلابيون فيها إلى زعماء أقاموا هيئات ومجالس عينوا أنفسهم قادة عليها وعملوا من خلالها على تحويل مجريات الأحداث السياسية في البلاد، بعد أن منحوا أنفسهم الحق المطلق في امتلاك الرأي السديد في توجيه البلاد وتحديد مستقبلها، وكان أول انقلاب عسكري في العالم العربي في سوريا سنة 1949 على يد رئيس الأركان آنذاك حسني الزعيم.

ففي نهاية 2023 أصبح 21 رئيس دولة إفريقية من أصل 54 دولة مستقلة بالقارة ينتمون إلى الجيش، وفي بعض الأحيان إلى حركات تمرد مسلحة، وصلوا إلى الحكم على ظهر دبابات ومدرعات فاقدين للشرعية ، منقلبين على الإرادة

# مقدمــة

الشعبية ،ضاربين عرض الحائط مواثيق الأمم المتحدة والأعراف الدولية، والتي تؤكد على حيادية الجيش و عدم تدخله في الشؤون السياسية للبلاد، ومع مرور أكثر من 60 سنة على استقلال معظم دولها، لم تغادر دوامة الانقلابات القارة ، التي أثرت سلبا على الحالة الاجتماعية للشعوب الافريقية، حيث حرمت من التدرج الديمقراطي و تأخر التنمية و زاد من ضعف الناتج المحلي للفرد الافريقي وهشاشة الأنظمة السياسية في هذه الدول .

تعتبر الانقلابات العسكرية ظاهرة تاريخية في القارة الإفريقية، ولها تأثيرات عميقة على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحظى النيجر والغابون بأهمية بالغة في سياق الانقلابات العسكرية في إفريقيا، حيث شهد كلا البلدين تغيرات سياسية جذرية على يد القادة السياسيين.

من خلال دراسة مقارنة بين هذين الانقلابين، سيتم استكشاف العوامل المشتركة والمختلفة التي أدت إلى نشوء الانقلابات وتأثيرها على البيئة السياسية والاجتماعية للبلدين، تتضمن المقاربة تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى الانقلابات، إضافة إلى العواقب والتحديات التي واجهها البلدين بعد الانقلابات.

سنتمكن من فهم الديناميكيات المعقدة التي تحيط بالانقلابات العسكرية في إفريقيا ودورها في تشكيل المشهد السياسي في البلدان المعنية، وستساعد هذه الدراسة المقارنة في توفير رؤية أعمق حول تأثير الانقلابات العسكرية وتحديات تحقيق الاستقرار والتنمية في القارة الإفريقية.

## أولا: أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في الإحاطة المعرفية والنظرية لمعضلة الانقلابات العسكرية في افريقيا عامة، والنيجر والغابون خاصة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، كون الانقلابات العسكرية في افريقيا من بين المواضيع المتكررة في الأجندة السياسية والأمنية للمجتمع الدولي حيث تتمثل في:

- ✓ تكرار الانقلابات العسكرية في القارة الافريقية خاصة منذ استقلال دولها.
- ✓ تعاقب الانقلابات العسكرية في النيجر والغابون بصورة متتالية.
- ✓ تشابه العوامل المشتركة المؤدية للانقلابات العسكرية بين النيجر والغابون مع اغلب دول القارة الافريقية.
- ✓ تأثير الانقلابات العسكرية على الأمن الإقليمي في افريقيا وكذا الأمن الدولي.
- ✓ تأثير وتأثر الانقلابات العسكرية بالعوامل الخارجية بصورة خاصة.

## ثانيا: حدود الدراسة

تبنى هذه الدراسة على جملة من الحدود يمكن بلورتها في:

1. **الحدود الموضوعية:** نتناول تأثير الانقلابات العسكرية على الأمن الإقليمي في ظل هشاشة الأنظمة السياسية، وبالتالي تتحدد في متغيرين هما الانقلابات في افريقيا والمتغيرات الدولية الجديدة.
2. **الحدود الزمانية:** يرتبط موضوع مقارنة بين انقلابي النيجر في جويلية2023 وانقلاب الغابون في أوت2023.
3. **الحدود المكانية:** تشمل قارة افريقيا في استنتاج العوامل المشتركة لقيام الانقلابات في القارة، وبصفة خاصة دولتي النيجر والغابون اللتان مازالتا تعانيان من نتائج الانقلابين الأخيرين.

## ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

يتبع إهتمامنا بهذه الدراسة من الأهمية التي يطرحها الموضوع في حد ذاته، وتتراوح أسباب هذا الاهتمام مابين موضوعية وأخرى ذاتية:

❖ **الأسباب الموضوعية:**

- عدم الاستقرار الذي تعرفه القارة الافريقية منذ استقلال دولها عن الاستعمار الفرنسي في مجملها، باعتباره كإرث استعماري أبدي.
- للموضوع ميزة هامة مما يدفع إلى محاولة الأكاديميين والدارسين ومراكز الفكر الإحاطة بحيثياته.
- مركزية الدور الجزائري في حل الأزمات السياسية في القارة الافريقية وتأثيرها على الأمن الإقليمي والجزائري خاصة.
- الدعم الأجنبي لزيادة حالة اللا استقرار في القارة الافريقية وتأثيراتها الإقليمية والدولية.

❖ **الأسباب الذاتية:**

- الاهتمامات الشخصية لمعرفة مدى تأثير الانقلابات على الاستقرار الأمني في القارة الافريقية في ظل هشاشة الأنظمة السياسية.
- السعي لإثراء هذا المجال بإسهام أكثر أكاديمية، وربما هذا ما يبلور أسباب اختيارنا للموضوع من خلال جاذبيته القوية التي تستمد ثقلها من الضغط الإعلامي والحضور الدائم لسياسية الجزائر في كل الأزمات الافريقية بل تعدى الأمر ذلك إلى التواجد في صلب النقاشات الدولية حول مسائل جوهرية في واقع الانقلابات العسكرية في القارة الافريقية، وتأثيرها في الأمن الإقليمي بالدرجة الأولى والدولي.

- محاولة إضافة مجهود علمي معتبر على حد ما لمكتبة العلوم السياسية لإفادة الطلبة في الأجيال القادمة.

## رابعا: إشكالية الدراسة

تنبع المشكلة البحثية من تكرار الانقلابات في افريقيا وتعاقبها على دولتي النيجر والغابون، ما يطرح سؤال حول كيفية فهم الانقلابات العسكرية في كل من النيجر والغابون، ضمن إطار تحليلي مقارن، يأخذ بعين الاعتبار العوامل المتعددة التي تساهم في حدوثها، بما في ذلك الأسباب الداخلية والتأثيرات الخارجية، ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

**كيف تؤثر الانقلابات العسكرية في القارة الافريقية في بنية الامن الإقليمي في ظل هشاشة الأنظمة السياسية على ضوء انقلابي النيجر والغابون العسكريين؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي سيتم الإجابة عنها خلال هذه الدراسة:

- كيف يمكننا الإحاطة بمفهوم الانقلابات العسكرية؟
- ماهي النظريات والعوامل التي واكبت ظهور الانقلابات العسكرية في افريقيا، بعد موجة الاستقلالات الوطنية؟
- ماهي أوجه التشابه والاختلاف بين الانقلابين العسكريين في النيجر والغابون خلال سنة 2023؟
- ماهي تأثيرات الانقلابات العسكرية في افريقيا على الأمن القومي، الإقليمي والدولي؟
- ما هو مستقبل الانقلابات العسكرية في افريقيا؟

## خامسا: فرضيات الدراسة

للتعامل مع الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة فرضيات متعددة لضروريتها في فهم أعمق للموضوع، وهي فرضيات نراها أكثر انسجاما مع عملنا البحثي وقدرة على المناقشة العميقة للموضوع:

- تعاقب الانقلابات العسكرية في إفريقيا زاد من حدة التوتر واللا استقرار في الأمن الإقليمي خاصة في ظل هشاشة الأنظمة السياسية في النيجر والغابون.

- استقالة أو عجز دول افريقيا عن تأدية مسؤولياتها الأساسية أدى إلى بروز ما يمكن وصفه بحالة اللا دولة في النيجر والغابون.

- أدى فشل دول إفريقيا أو البعض منها على الأقل، في معالجة مشاكله، إلى فتح المجال أمام الفاعلين وقوى من خارج المنطقة للسعي لملأ هذا الفراغ بالشكل الذي يخدم مصالحها الاستراتيجية.

## سادسا: المناهج والاقترابات والأدوات البحثية في الدراسة

المنهج هو الدراسة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع ما للوصول إلى قانون عام أو مذهب جامع وهو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا للوصول إلى الحقيقة،

وطبيعة الموضوع تتطلب توليفة من المناهج المركبة للتحليل الأمثل ضمن تكامل منهجي وكذا مقتربات وأدوات بحثية خاصة ضرورية للمعالجة والتحليل، واستندنا إلى مستويات البحث العلمي المتمثلة في الوصف، التصنيف، التفسير، المقارنة، وسعيا منا لتحقيق التوازن العلمي والتوصل لنتائج دقيقة للدراسة تحركنا وفق ترتيب منطقي عبر الانتقال من المستوى الأكثر عمومية ومفهومية إلى المستوى الأكثر ملموسية كما هو موضح في الإشكالية والمحاور الرئيسية للدراسة.

- **المنهج التاريخي:** هو أكثر المناهج التقليدية شيوعا يفسر الوقائع التاريخية ويحدد أسبابها الحقيقية، وكذا الاهتمام بالحوادث الماضية من حيث هي حوادث خاصة ويبحث عن أسبابها في حدود معينة من الزمان والمكان لبناء تصورات وتقديم تعميمات، ويقول هارولد لاسكي:" أن دراسة السياسة هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول"، فالتاريخ هو مخبر العلوم الاجتماعية يوفر قاعدة وأرضية ينطلق منها الباحث.

استعمالنا لهذا المنهج كان من خلال تتبع التطور التاريخي للانقلابات في افريقيا نظريا، إذ يساعد هذا المنهج على نقل وتناول الوقائع التاريخية والشواهد والأحداث التي حدثت خلال فترة زمنية منذ استقلال الدول الافريقية في فهم الظروف والأحداث السياسية.

- **المنهج المقارن:** يقول ألكس كفيل:" العقل لا يعمل ولا يستطيع العمل إلا من خلال إجراء المقارنات"، وهذا المنهج يقوم على دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هو التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر.

واستعملنا هذا المنهج من خلال المقارنة بين ظاهرة الانقلابات في افريقيا عموما وانقلابي النيجر والغابون بصفة خاصة، وتحليلها لاستخراج أوجه التشابه والاختلاف واستنتاج الفروقات واستخراج التوصيات، والمقارنة بين مجموعة الاحصائيات في فترات زمنية معينة، الذي يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة في سياق هذا الموضوع.

- **منهج دراسة حالة:** وهي أخذ حالة من بين الحالات ودراستها بصورة خاصة ومن ثم اسقاطها على حالات مشابهة لها في الظروف السياسية، وهنا دراسة حالة النيجر والغابون من بين الدول الافريقية التي عانت من الانقلابات لعقود من الزمن، وتحديدا انقلابي جويلية 2023 في النيجر وانقلاب أوت 2023 في الغابون، واللذان تم عرضهما وتحليل

أسبابهما وتداعياتهما على واقع ومستقبل الدولتين في مختلف أقسام المذكرة، وهذا المنهج هو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق والعلاقة القائمة بين التهديد الأمني والاستقرار السياسي في افريقيا وخاصة دولتي النيجر والغابون.

- **المنهج الإحصائي:** اعتمدناه كمنهج تحليلي للدلالات الإحصائية من خلال البحث في الوثائق والمواقع الالكترونية الأكاديمية، من أجل الوصول إلى جمع المعطيات والبيانات حول الظاهرة المدروسة، فتوفر المعطيات والبيانات الإحصائية الاستدلالية عامل مهم في تفسير الظواهر والمواضيع في الدراسات الأمنية والاستراتيجية بصفة عامة ومنه موضوع الانقلابات العسكرية في افريقيا عامة، وفي دولتي النيجر والغابون خاصة، من خلال إحصاء الانقلابات المتكررة في القارة الافريقية منذ استقلال بلدانها قمنا باستخلاص النتائج والعوامل المشتركة المؤدية للانقلابات في المنطقة، مرفقة برسومات بيانية توضيحية لإزالة اللبس والغموض.
- **منهج تحليل النظم: تتبنى الدراسة منهج تحليل النظم لدافيد ايستون، وذلك من خلال تحليل ظروف البيئة الداخلية والخارجية للانقلاب العسكري الذي شهدته دولتي النيجر والغابون في أواخر شهري جويلية وأوت عام 2023، وكذا دراسة أسباب الانقلاب بوصفها تمثل المدخلات التي دفعت قادة الانقلاب للقيام بهذا الانقلاب في ذات التوقيت، ثم تنتقل الدراسة إلى المخرجات ممثلة فيما أسفر عنه الانقلاب من تداعيات على الأوضاع السياسية، الاقتصادية والأمنية للدولتين، ثم تأتي التغذية العكسية من خلال تقييم التجربة برمتها ومحاولة استشراف الآفاق المستقبلية للحكومة العسكرية في النيجر والغابون، ولمجمل الأوضاع السياسية في افريقيا عامة والدولتين محل الدراسة في ضوء معطيات الو اقع العملي.**

**سابعا: أدبيات الدراسة**

إن المعرفة العلمية تبنى عن طريق التراكمية وكل دراسة تعتبر إستمرارية لدراسة سابقة وتشكل في الوقت ذاته منطلقا لدراسة قادمة من خلال لبنات علمية.

وعلى اعتبار أن المعرفة العلمية تمتاز بالنسبية والضرورات الموضوعية تتطلب تنويع المصادر والمراجع قصد التمكن من الإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه وكذا محاولة الوصول إلى مختلف الحقائق والأحداث اعتمدنا في دراستنا على التقارير والمذكرات العلمية، وكتب التاريخ والسياسة، والدراسات الأمنية وخاصة المجلات في أعدادها الجديدة، والمواقع الالكترونية المختلفة بالنظر إلى حداثة الموضوع.

## مقدمـــة

فبعد عملية البحث والاطلاع على مختلف هذه المراجع والدراسات الأكاديمية التي تناولت مسألة الانقلابات العسكرية في افريقيا، فأمهات الكتب تعتبر مصدر أساسي لبداية عمل منهجي.

ولأننا بصدد عملية إعداد هذه الدراسة العلمية قمنا عبر المسح الشامل لمختلف هذه المصادر والمراجع وأبرز ما تم كتابته عن الموضوع نظريا ثم واقعيا:

1- حماد زين الدين، **كيف تصنع انقلابا ناجحا؟** إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،25 ماي2016.

تناول الكاتب زين الدين حماد في كتيبه هذا مسيرة الانقلاب منذ أن كان فكرة انبثقت من ذهن ضابط ساخط، أو تآمر حركة سياسية راديكالية، وصحب الفكرة حتى نمت وترعرعت، واتضحت دوافعها وفرص نجاحها، ثم سلك معها دروبها المظلمة نحو التحضير فالتنفيذ فالتثبيت، ويبقى على الانقلابيين، وقد أصبحوا حكام بلدهم في نهاية هذا الكتيب أن يعودوا لأنفسهم ويسعوا لتغيير مجتمعهم للأفضل بنشر الحرية والديمقراطية وهذا هو الهدف من هذا الكتيب نشر الديمقراطية تفاديا للانقلابات، من خلال هذا الكتاب يمكن للانقلابيين أن يتعلمو مسيرة الانقلاب وأسباب نجاحه، ويمكنهم أن يعلموا مآل الانقلابات ونتائجها السلبية والايجابية، كما جاء لتوضيح مسيرة الانقلاب بالنسبة للدولة والنظام لتفادي هذه الانقلابات وإصلاح السياسة والاقتصاد والأوضاع الاجتماعية للمجتمعات، وبالتالي نتائج وأسباب الانقلابات خاصة في الدول العربية وسعيا لنشر الديمقراطية بعد حل أزمة ضعف أو انعدام الحياة الدستورية، وكذا مركزية الدولة وهرمية السلطة فيها، وعدم وجود مظلة حماية للنظام المستهدف من طرف دولة كبرى قوية.

2- بشارة عزمي، **الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017.

تناولت هذه الدراسة إشكالية تدخل الجيش في الحياة السياسية وآثاره وتداعياته في ثلاثة فصول أولها الجيش والحكم عربيا إشكاليات نظرية، وثانيها فشل بوتقة الصهر العسكرية، وآخرها دراسة حالة الجيش المصري بعنوان تحولات الجيش المصري استخلصنا منها العوامل المشتركة المؤدية للانقلابات في افريقيا، يعالج هذا الكتاب نظريا بعض العناصر الرئيسية في إشكالية الجيش والسياسة انطلاقا من واقع البلدان العربية، ويقارب تحليليا نماذج عربية استنادا إلى التجربة العينية ويفحص نظريا مقولات رائجة من مصادر أكاديمية غربية بناء على التجربة، ويبحث أيضا في العلاقة بين الجيش والسياسة، انطلاقا من فرضية مؤداها أنه لا يوجد جدار فاصل بين الجيش والسياسة بحكم تعريفهما، إذ يتدخل الجيش في الحكم ويتحول إلى قوة قمعية، تدافع عن النظام القائم، أي عن سلطتها وامتيازاتها، وهذه العلاقة نتاج لمراحل تاريخية ولطبيعة

الدول العربية وصيرورة نشوئها وبنيتها وعملية التحديث فيها، حيث للجيوش في الدول النامية والمستقلة حديثا دور في بناء الدولة، وفي فرض تماسكها قبل أن تنجز مرحلة بناء الأمة.

## سابعا: تبرير خطة الدراسة

بالاعتماد على حدود الدراسة الموضوعية آنفا وبالتقيد بمسار الإشكالية المطروحة والأطر التي تصنعها النظريات الخاصة بالدراسة عملنا على تنظيم الكم المعرفي المتوافر لدينا وفق خطة تتضمن فصلين على النحو التالي

### 1- الفصل الأول:

تناولنا في مقاربة مفاهيمية تحليلية للانقلابات العسكرية حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تعريف الانقلاب وأنواعه، وكذا العوامل المؤثرة في حدوثه، وفي المبحث الثاني نظريات وأنماط التدخل في الحياة السياسية المفسرة للانقلابات العسكرية ، وذلك بعرض أسباب تدخل الجيش في الحياة السياسية، والنظريات المفسرة للانقلابات العسكرية، أما في المبحث الثالث تناولنا بالتحليل التحديات الأمنية للانقلابات العسكرية في افريقيا، وكذا الإصلاحات الأمنية لقطاع الأمن في افريقيا، أما المبحث الرابع فكان بعنوان دور المنظمات الإقليمية والدولية من الانقلابات العسكرية تناولنا فيه دور كل من دور منظمة الأمم المتحدة، ودور منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "الإيكواس"، ودور الشركات الأمنية من الانقلابات.

### 2- الفصل الثاني:

تناولنا في الفصل الثاني الوضع الأمني لدولتي النيجر والغابون وانعكاساته على الأمن الإقليمي في افريقيا، من خلال أربع مباحث أولها الواقع الجيو سياسي والأمني لدولتي النيجر والغابون، وثانيها التهديدات الأمنية في النيجر والغابون وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في افريقيا، وثالثها تأثير الانقلابات العسكرية على الأمن الإقليمي في افريقيا، وأخيرا مستقبل الانقلابات العسكرية في افريقيا، من خلال عرض للإرهاصات والسيناريوهات المتوقعة، وكذا نظرة الجزائر المستقبلية للانقلابات العسكرية في افريقيا.

## ثامنا: صعوبات الدراسة

إن التطور العلمي الحاصل في مجال البحث العلمي ذلل كثيرا من الصعوبات حيث أكد لنا نشاطنا البحثي أن الأنترنيت سمحت لنا بحمل الكتب بين أيدينا دون عناء ومشقة، وجلب الأخبار في جزء من الثانية، لكن الاشكال المطروح هو صعوبة التأكد من مصداقية المعلومات التي بين أيدينا، وموضوعنا عن الانقلابات العسكرية في النيجر والغابون موضوع حديث

# مقدمــة

جدا تناولته وسائل الاعلام ومذكرتنا هي السباقة في نشر هذا الموضوع في جانب مقارن ضمن مراجع بحثية معتمدة، و تسارع الأحداث والتطورات السياسية في الميدان جعل الموضوع متجدد وذو أهمية متعاظمة أكاديميا في المستقبل القريب.

# الفصل الأول

# و اقـــع الانقـــلابـــــات العسكرية في إفريقيا

كانت السنوات الأخيرة صعبة للغاية ومليئة بالتحديات الجسام بالنسبة لأفريقيا، إذ شهدت القارة سلسلة من الصدمات، أهمها جائحة كوفيد-19 التي كلفت الدول الأفريقية في عام 2020 وحده ما لا يقل عن 115 مليار دولار من خسائر الإنتاج وفقًا للبنك الدولي، ولم يقتصر الأمر على تلك الجائحة الصحية حيث عانت القارة كذلك من تداعيات الحرب الأوكرانية والحرب في غزة، وتواجه العديد من البلدان حاليًا نقصًا حادًا في النقد الأجنبي بينما يعاني المواطنون من أزمات ارتفاع تكلفة المعيشة.

قد يكون من الخطأ أن نتجاهل تأثيرات موجة الانقلابات العسكرية والمدنية التي تحدث في جميع أنحاء القارة ولاسيما في منطقة الساحل، وفي ذات الوقت يكشف تغير المناخ بسرعة عن عدم استعداد المنطقة للواقع البيئي الجديد الذي نجد أنفسنا فيه.

ومع ذلك، وعلى الرغم من اليأس الذي يبدو أنه يرتبط بتناول قضايا أفريقيا، تظل القارة مكانا للفرص، حيث تغلب على تركيبتها السكانية عناصر شابة نابضة بالحياة والتي لم تستسلم بعد للروايات التشاؤمية حول فشل أفريقيا، لقد أثارت الأحداث العالمية الأخيرة موجة جديدة من الوحدة الأفريقية التي يقودها الشباب، وتقترب أفريقيا بسرعة من نقطة انعطاف حيث يمكنها المساهمة في إعادة تشكيل النظام الدولي.

ولدراسة ظاهرة الانقلابات في افريقيا قسمنا الفصل الأول إلى أربع مباحث:

**المبحث الأول:** مقاربة مفاهيمية تحليلية للانقلابات العسكرية

**المبحث الثاني:** نظريات وأنماط التدخل في الحياة السياسية المفسرة للانقلابات العسكرية

**المبحث الثالث:** التحديات الأمنية للانقلابات العسكرية في افريقيا

**المبحث الرابع:** دور المنظمات الإقليمية والدولية من الانقلابات العسكرية

# المبحث الأول

## مقاربة مفاهيمية تحليلية للانقلابات العسكرية

**المطلب الأول:** تعريف الانقلاب العسكري

**المطلب الثاني:** أنواع الانقلابات والعوامل المؤثرة في حدوثها

## المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية تحليلية للانقلابات العسكرية

مع نهاية الحرب الباردة انتشر التداول غير السلمي للسلطة عبر الانقلابات العسكرية في دول القارة الافريقية، خاصة بعد استقلالها في ستينيات القرن الماضي، رغم رفض الاتحاد الافريقي الاعتراف بالحكومات التي تصل للسلطة بالطريق غير الدستوري، الا أن تسلسل الانقلابات العسكرية في افريقيا منذ سنة 2010 حتى سنة 2023 أثر على الأمن الإقليمي في القارة، وكذا علاقاتها الخارجية، والدولية.

حسب عدة تقارير دولية تراجعت وتيرة الانقلابات نسبيا بعد انتهاء الحرب الباردة وأوائل التسعينيات من القرن الماضي نتيجة الوعود الغربية بالتحول الديمقراطي والازدهار الاقتصادي، فإن ذلك كان على ما يبدو مجرد استراحة مقاتل، إذ عادت الانقلابات مرة أخرى، بيد أن ثمة ملاحظات وفوارق مهمة بين الانقلابات التي حدثت مؤخرا وتلك التي كانت تحدث في الخمسينيات والستينيات، ولذلك وجب علينا توضيح مفهوم الانقلابات والفروقات بين المصطلحات.

### *المطلب الأول: تعـريف الانقلاب*

تعددت تعاريف الانقلابات واختلفت باختلاف المؤرخين والباحثين وكذا الحقبة الزمانية والمكانية التي كانت فيها، فالظروف المؤدية للانقلابات في إفريقيا تختلف عن غيرها من الدول الغربية والعربية الأخرى، لذلك وجب علينا التطرق لبعض التعاريف السائدة لفهم الفوارق بين التعريفات.

#### *الفرع الأول: تعـريف الانقلاب:*

***1- لغـة:***

كلمة "انقلاب" مشتقة من الفعل العربي "انقلب" الذي يعني التحول أو العكس، يستخدم هذا المصطلح للدلالة على تغيير جذري أو تحول كامل في الحالة أو الوضع، وذلك في مختلف السياقات، سواء كانت سياسية، اجتماعية وغيرها.[1]

انقلاب بالفارسية والتركية يعني التحركات الشعبية الكبرى لتغيير نظام الحكم، التي تسمى عادة ثورة بالعربية، لكن كلمة انقلاب تعني التجديد الثوري أو التحول الثوري، يقال انقلاب فكري، سياسي وثقافي.....إلخ[2].

[1] القاموس العربي، هيئة الأبحاث والترجمة، دار الراتب الجامعية، ص100.

[2] عزمي بشارة، **الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017)، ص43.

معنى كلمة انقلاب في معجم اللغة العربية هو: ثورة مفاجئة يتم فيها الاستيلاء على السلطة بالقوة و Coup d'étatالإنجليزية وقد تعني الكلمة أيضا ضربة سياسية مفاجئة وهوما يعرف في اللغة بالفرنسيةRévolution[1]

وهو: تغيير مفاجئ وعنيف في الحكم أو النظام السياسي، ويتم ذلك عادة بواسطة جماعة صغيرة أو قوة عسكرية تتحكم في السلطة بشكل غير شرعي.

في السياق السياسي، يشير الانقلاب إلى تغيير سريع وغالبا ما يكون عنيفا في السلطة الحاكمة، عادة ما يقوده جزء من القوات المسلحة أو الأمن القومي ضد الحكومة القائمة

2- ***اصطلاحا:***

يعرف الانقلاب عامة على أنه: عملية سريعة ومفاجئة تؤدي إلى تغيير جذري أو تحول في السلطة، السياسة، أو الهيكل الاجتماعي. يمكن أن يحدث في سياقات متنوعة مثل: السياسة، العسكر، الاقتصاد أو حتى داخل المنظمات والشركات. في السياق السياسي والعسكري، وهو سيطرة جماعة من القوات المسلحة على الحكم في الدولة بالقوة[2]

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الانقلاب يشير غالبا إلى الاستيلاء غير القانوني وغير الدستوري على السلطة الحكومية، ويشير إلى تغيرات جذرية في القيادة أو الاستراتيجيات دون استخدام القوة.

السمة المشتركة في جميع أشكال الانقلابات هي السرعة والمفاجأة في التنفيذ، والتي غالبا ما تهدف إلى تحقيق تغيير سريع وفعال، حيث جاءت الانقلابات العسكرية بأعذار مختلفة، وتحول الانقلابيون فيها إلى زعماء أقاموا هيئات ومجالس وعينوا أنفسهم قادة عليها وعملوا من خلالها على تحويل مجريات الأحداث السياسية في البلاد، بعد أن منحوا أنفسهم الحق المطلق في امتلاك الرأي السديد في توجيه البلاد وتحديد مستقبلها[3]

ويعرف الانقلاب على أنه: عملية عسكرية سريعة ودقيقة لإزاحة قائد دولة من منصبه، واستبداله بغيره، سواء كان قائد الانقلاب نفسه، أو من يختاره هذا ويعينه لقيادة الدولة[4].

بمعنى آخر هو: الاستيلاء على السلطة في مركزها الرئيسي، بما يمكن من بسط النفوذ على كافة أرجاء الدولة.

---

[1] القاموس العربي، **مرجع سابق**، ص109.

[2] سلوى محمد لبيب، **ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا بين النظرية والتطبيق**، مجلة الدراسات الافريقية، العدد4(1975)، ص211.

3نبيل خليل خليل، **ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة** (لبنان: دار الفارابي، ط1، 2008)، ص12.

[44] زين الدين حماد، **كيف تصنع انقلابا ناجحا؟** (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،25 ماي2016)، ص3.

وهي ظاهرة ليست حديثة سادت في الكثير من الدول النامية، حيث اعتبرها البريطانيون والفرنسيون مجرد ظاهرة مؤقتة في إفريقيا مقارنة بأمريكا اللاتينية، ولا يمكن أن تصل إلى السلطة السياسية باعتبارها دول مستعمرة، وموروثها الاستعماري لا يسمح لها سوى بالتفكير في أبسط شروط العيش والتدخل في الشؤون السياسية[1].

يمكن القول بأنها ظاهرة قديمة موروثة من مخلفات الاستعمار الفرنسي غالبا وقهره للدول النامية والفقيرة واستعمالها لأسلوب العنف للتغيير والتطور بدء بالسلطة السياسية

ومع نهاية الستينات تغيرت هذه النظرة، إلى اعتبار أن إفريقيا كلها معرضة للانقلابات العسكرية، وذلك بعد حدوث 27 انقلاب في 13 دولة إفريقية، ومحاولات انقلابية فاشلة في 9 دول أخرى، وبقيت 7 دول دون انقلابات، وأصبحت الانقلابات العسكرية تمثل ظاهرة سياسية اجتماعية.

بدى منذ ثمانينات القرن الماضي أن السودان وموريتانيا هما الدولتان العربيتان الوحيدتان ذواتا القابلية للانقلاب العسكري البسيط . انقلاب البشير . ويتوافق هذا مع حقيقة أن عهد الانقلابات ودبابات الفجر ولى في سوريا، العراق، مصر، المغرب والأردن.....وغيرها[2].

أول انقلاب في العالم العربي كان في سوريا سنة 1949 على يد رئيس الأركان آنذاك حسني الزعيم، في نفس السنة شهدت ثلاث انقلابات عسكرية، كما شهدت الفترة التي تلتها ست انقلابات عسكرية وكانت بذلك أكثر البلدان العربية من حيث عدم الاستقرار[3]

كان انقلاب مصر والصومال في 1949 تلاه انقلاب ليبا بانقلاب واحد في نفس السنة وفي عام 1969 انقلاب معمر القذافي ليبقى فيها ما يقرب أربعة عقود، ثم انقلاب الفريق إبراهيم عبود في السودان عام1958 جنوب الصحراء[4]، تلاه 3 انقلابات حتى 1969 وصل الرئيس الأسبق جعفر النميري إلى الرئاسة.

من خلال ما سبق يمكننا تقديم تعريف إجرائي للانقلاب: على أنه محاولة غير قانونية وعلنية من قبل الجيش أو غيره من المسؤولين المدنيين لعزل قادة بلد من مناصبهم، قد تحمل تأييدا شعبيا واسعا ينتهي بنجاحها وتحقيق أهدافها، وقد تتدخل أطراف خارجية لإفشال الانقلاب حماية لمصالحها والاحتفاظ بالسلطة السابقة.

---

[1] سلوى محمد لبيب، **مرجع سابق**، ص10.

2 محي الدين قندور، **ليلة النصر قصة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا** (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2018)، ص17.

[3] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)، ص60.

[4] حسن الحاج علي أحمد، **الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية الجيش والسلطة في السودان**، سياسات عربية، العدد24(2017)، ص53.

## *الفرع الثاني: مصطلحات ذات صلة بمصطلح الانقلاب العسكري:*

لابد من التمييز بين مصطلح الانقلاب ومصطلحات مشابهة تستعمل لنفس الغرض ولتوضيح اللبس بينها وفك الغموض، بدافع الاستعمال الصحيح في المكان المناسب لكل مصطلح تناولنا المصطلحات التالية:

### 1- الثورة والانقلاب العسكري:

الثورة والانقلاب هما شكلان من أشكال التغيير السياسي، لكنهما يختلفان بشكل كبير في الأهداف، الأساليب، والمشاركين:

الثورة: تعبر عن تحرك جماعي واسع النطاق يشارك فيه عادة أفراد من مختلف طبقات المجتمع بهدف إحداث تغييرات جذرية وعميقة في النظام السياسي، الاجتماعي والاقتصادي للدولة، تسعى الثورات إلى تغيير النظام القائم بأكمله وليس فقط القيادة السياسية، وغالبا ما تستلهم من أيديولوجيات أو مبادئ تعتبرها الحركة الثورية لإعادة تشكيل المجتمع، يمكن أن تكون الثورة عملية طويلة الأمد تتضمن مظاهرات جماهيرية، إضرابات، وأحيانا اللجوء إلى العنف.

الثورة تعني تمردا وعصيانا شعبيا من خارج النظام ضد حاكم، يقال أيضا انتفاضة أو قومة[1].

واصطلاحا هي تحرك شعبي واسع لإسقاط نظام الحكم وتعتبر كاملة يعني ناجحة، بعض المثقفين لا يسمي ثورة إلا إذا كان ناجحا وغير النظام فعليا.

بمعنى آخر أن الثورة هي تغيير شامل لمعظم نواحي الحياة بداية من الحياة السياسية حتى اقل المناصب الإدارية وقد تنتهي بعنف دموي أحيانا إذا طالت المدة الزمنية.

أما الانقلاب العسكري فيأتي من داخل النظام، وغالبا من قطاع البيروقراطية الأعلى تنظيما، أي القوات المسلحة، وينتهي غالبا بتغيير الحاكم مع الحفاظ على النظام، وربما يكون هدفه الحفاظ على النظام أصلا[2].

الفروق الرئيسية تتعلق بالنطاق والأهداف: الثورة تسعى إلى تغيير شامل وجذري في النظام القائم بمشاركة واسعة من الشعب، في حين أن الانقلاب العسكري يركز على تغيير القيادة السياسية من خلال عملية محدودة ومركزية يقودها عناصر من الجيش أو الأمن.

[1] سلوى محمد لبيب، **مرجع سابق**، ص14.

[2] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص44.

## 2- *التحول السياسي والانقلاب العسكري:*

التحول السياسي والانقلاب العسكري هما مصطلحان يشيران إلى أنواع مختلفة من التغييرات في السلطة داخل دولة ما، ولكنهما يختلفان بشكل كبير في طبيعتهما والطرق التي يحدثان بها:

التحول السياسي: يعبر عن عملية تغيير سلمية وتدريجية في النظام السياسي للدولة، غالبا ما تتم عبر الطرق الدستورية أو القانونية، قد يشمل تغييرات في الدستور، إصلاحات سياسية، تغيير الأحزاب الحاكمة عبر الانتخابات، أو تحول في النظام السياسي من دكتاتورية إلى ديمقراطية أو العكس بطريقة منظمة[1]، ويهدف إلى تحقيق الاستقرار والتنمية والتقدم المستدام[2].

بمعنى أن التحول يكون يمس في أغلب الأحيان الجانب السياسي ونظام الحكم بطرق قانونية ودستورية.

ويعرفه **صمويل هنتنغتون** بأنه:" عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية، ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح[3]

بمعنى آخر هو: الصراع من أجل السلطة بين الطبقات السياسية لتغيير النظام السياسي المنغلق إلى نظام منفتح متطور.

بينما الانقلاب العسكري يشير إلى الاستيلاء القسري على السلطة من قبل مجموعة صغيرة، غالبا ما تكون من العسكريين، وذلك خارج الإطار الدستوري أو القانوني، ويتم بشكل مفاجئ وغالبا ما يكون عنيفا، حيث يستخدم الانقلابيون القوة العسكرية أو الأمنية للاستيلاء على السلطة وإزاحة الحكومة القائمة، ويفتقر إلى الشرعية الديمقراطية ويواجه في الغالب معارضة داخلية ودولية

ويهدف غالبا إلى تغيير النظام السياسي أو الحفاظ على سلطة مجموعة معينة، ولكنه قد يؤدي إلى عدم الاستقرار وتوترات سياسية

---

[1] نبيل زكاوي، **معضلة الأمن في افريقيا هياكل الأزمة وفرص الإصلاح**، في موقع: Https ://studies.aljazira.net/ar/article/5164 نظر يوم (04/19/ 2024).

2 لخضر حبيطة، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011**، مجلة مدارات سياسية، (ديسمبر 2017)، ص237.

[3] صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، تر: عبد الوهاب علوب (الكويت، دار سعاد الصباح، ط1، 1993)، ص121.

وأخيرا يمكن لكلا العمليتين أن تؤدي إلى تغييرات جذرية في البنية السياسية للدولة، غير أن الطرق التي يتم بها هذا التغيير والتداعيات الناتجة عن كل منهما تختلف بشكل كبير

### 3- *التمرد والانقلاب العسكري:*

التمرد والانقلاب العسكري هما مصطلحان يشيران إلى أنواع مختلفة من الأحداث السياسية أو العسكرية، ولكل منهما خصائص مميزة:

التمرد: هو تحرك غير قانوني أو معارضة ضد السلطة المستقرة، قد يكون التمرد عسكريا أو مدنيا، ويمكن أن يشارك فيه جنود مدنيون أو كليهما [1]

بمعنى أن التمرد قد يكون عسكريا أو مدنيا معارضا للسلطة ونظام الحكم يجمع بين المدنيين والعسكريين.

يهدف التمرد عادة إلى تغيير السياسات أو الإطاحة بالحكومة القائمة من خلال استخدام القوة أو الضغط الشعبي، وقد يكون التمرد محليا ومحدود النطاق، وقد يتطور إلى حرب أهلية إذا اتسع نطاقه واستمر لفترة طويلة

الانقلاب العسكري: هو استيلاء سريع وغالبا ما يكون عنيفا على السلطة من قبل جزء من القوات المسلحة أو الأمن ضد الحكومة القائمة دون نية لتغيير النظام السياسي بأكمله، يتم تنظيم الانقلابات العسكرية عادة بواسطة قادة عسكريين رفيعي المستوى، وتهدف إلى استبدال القيادة السياسية دون السعي لتغيير الهيكل الأساسي للمجتمع، الانقلابات تكون عملية مركزية وتخطط لها عناصر ضمن الجيش أو القوات المسلحة بشكل عام[2]

وبالتالي يمكننا القول أن الفروق الرئيسية بين التمرد والانقلاب العسكري تتعلق بالأهداف، والمشاركين، والنطاق. التمرد قد يشمل مجموعة وسعة من المشاركين ويمكن أن يكون له أهداف متنوعة تشمل الإصلاحات السياسية أو الاجتماعية، بينما الانقلاب العسكري يركز بشكل أساسي على تغيير القيادة السياسية دون النية لإحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي أو الاجتماعي.

مع أن التمرد في الجيش هو تذمر داخل القوات المسلحة باستخدام العنف لأسباب منها المطالبة بتحسين الحالة المادية والأدبية لتلك القوات، يمكن القضاء عليه سريعا بالاستعانة بقوات خارجية ويتبعه استجابة لمطالب القوات المسلحة، لا يكون هدفه الحكم والنفوذ السياسي.

---

[1] سلوى محمد لبيب، **مرجع سابق**، ص10.

[2] حواء برحال، **الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي**، مذكرة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011)، ص35.

### 4- العنف السياسي والانقلاب العسكري:

العنف السياسي: يصبح العنف سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية متباينة، وهو استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية، وتتعدد القوى التي تمارس العنف السياسي

ويعرفه **بول ويلكنسون**[1]* بأنه: " استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والأضرار بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية"

بمعنى آخر يمكن أن يتحول الانقلاب إلى مسلسل دموي ويصبح عنفا سياسيا يلحق الأذى بالطبقة المجتمعية خدمة لأغراض سياسية.

أما **لينبورج** فقد عرفه بأنه: " كل عمل من أعمال الخروج عن النظام أو التدمير أو الإصابة تكون آثاره ومحله، واختيار أهداف ضحاياه وظروف تنفيذه ذات مدلول سياسي والذي يعني أن الفعل يرمي إلى تغير سلوك الاخرين، في وضع من أوضاع المساومة له تأثيره على النظام الاجتماعي"

يمكننا القول أنه في حالة تأثير الانقلاب في طبقات المجتمع فيخلف أضرارا جسيمة مادية ومعنوية ويخرج عن هدفه السياسي فيسمى عنف سياسي.

قد يأخذ العنف عدة أشكال منها:

- عنف موجه من النظام السياسي إلى المواطنين لتقليص دور المعارضة
- العنف الموجه من المواطنين أو فئات معينة، كالعمال والأقليات والأحزاب وغيرها إلى النظام السياسي أو بعض رموزه أو مؤسساته، ويأخذ طابع التظاهرات والإضرابات والاغتيالات والانقلابات
- عنف موجه من بعض عناصر السلطة الحاكمة إلى بعضها أو خارجها
- عنف موجه داخل المجتمع بين عناصره [2]

نخلص إلى أن كل المصطلحات الثورة، التحول، العنف السياسي والانقلاب العسكري تصف استراتيجيات مختلفة ضمن الصراع السياسي والاجتماعي، لكنها تختلف بشكل كبير في طرق التنفيذ، المشاركين، والأهداف، يمكن ان تكون جزءا

* بول ويلكنسون (1937-à2011) أكاديمي بريطاني متخصص في دراسات الإرهاب والأمن الدولي، أهم كتبه "الإرهاب والديمقراطية"، أسس المركز الدولي لدراسة الإرهاب والعنف السياسي في جامعة سانت أندروز بالمملكة المتحدة.

[2] لخضر حبيطة، **مرجع سابق**، ص239.

من استراتيجيات أو أعمال قد تؤدي إلى انقلاب عسكري او تأتي كرد فعل عليه، الفرق الرئيسي يكمن في النوايا والوسائل التي تستخدم لتحقيق الأهداف.

## *الفرع الثالث: شـروط الانـقـلاب العسكري*

يبدأ الانقلاب باختراق ضئيل .لكن حساس . من جهاز الدولة، ثم استخدامه لفك قبضة الحكومة عن بقية الجهاز، باستخدام وسائل الحكومة ضدها، وحرمانها من الأمن، يكون بشكل منظم[1]

ويحتاج الانقلاب العسكري إلى شروط لنجاحه تختلف باختلاف الظروف والسياقات الخاصة بكل دولة، لكن هناك عدة عوامل يمكن اعتبارها مهمة لنجاح الانقلابات بشكل عام منها:

- **التخطيط السري والدقيق:** تحتاج الانقلابات إلى الطابع السري، السلمي (أو العنيف أحيانا) المنهجي والتخطيط المحكم، والنفس الطويل، معارضة قائمة، مخاطر كبيرة، لتجنب اكتشافه من قبل الحكومة والمنافسين

- **العنصر المفاجئ:** عنصر المفاجأة ضروري لتقليل فرصة الحكومة في تنظيم رد فعال ضد الانقلاب

- **الدعم داخل القوات المسلحة أو الأمنية:** يحتاج الانقلابيون إلى دعم كبير داخل الجيش أو القوات الأمنية لضمان السيطرة الفعالة على المؤسسات الحكومية والمرافق الحيوية

- **السيطرة على وسائل الإعلام والاتصالات:** تأمين وسائل الإعلام والاتصالات يمكن الانقلابيين من نشر رسائلهم ومنع الحكومة من تنظيم مقاومة أو تجميع الدعم الشعبي

- **تأمين العاصمة والمو اقع الاستر اتيجية:** السيطرة على العاصمة والمواقع الحيوية مثل المطارات، المحطات التلفزيونية، ومقرات الحكومة تعد ضرورية لإنجاح الانقلاب

- **تحييد أو القضاء على المقاومة:** تحييد القوى المعارضة داخل الحكومة أو في المجتمع الأوسع يساعد على تجنب اندلاع صراع مسلح قد يفشل الانقلاب

الاعتراف الدولي أو الدعم: في بعض الحالات، يمكن أن يساعد الاعتراف الدولي أو الدعم من قوى خارجية في ترسيخ النظام الجديد وتقديم الشرعية للانقلابيين

- لا يكون موجها لرأس الدولة وحده أو أعضاء حكومته بل يكون موجها للقوى القائمة والمنتفعة من استمرار النظام.

[1] زين الدين حماد، **مرجع سابق**، ص33.

- لا يحتاج إلى عدد كبير من المتآمرين شرط تحكمهم في التسلسل القيادي.

- **التركيز على مراكز القوى الفعلية:** لا السلطة الظاهرية في حالة اختلال بين القوى الداخلية والسلطة الظاهرة[1].

- **الدعم الشعبي أو على الأقل عدم المقاومة الشعبية:** بينما قد لا يكون الدعم الشعبي واسع النطاق ضروريا دائما، إلا أن عدم وجود مقاومة شعبية يسهل من نجاح الانقلاب، الدعم السلبي من الشعب إذا كانت القيادة المستهدفة غير شرعية ولا شعبية.

- تجنب إراقة الدماء بين أفراد البلد الواحد يخلف أثرا سياسيا سيئا.

- الخبرة الفنية شرط ضروري قبل الخوض في أي نوع من الانقلابات سواء سلمية أو عسكرية.

تبقى شروط الانقلاب مرتبطة بالدولة المعنية بالانقلاب، المكان والزمان والأشخاص المنقلبين والأطراف المساعدة والظروف الاقتصادية والسياسية.

## *المطلب الثاني: أنـواع الانـقلابات والعوامل المؤثرة في حدوثها*

منذ تأسيس الجمهوريات الافريقية، واستقلالها عن المستعمرات الأوروبية، في خمسينيات القرن الماضي، شهدت أكثر من 200 انقلاب، نجح ما يقارب نصفها وفشل الباقي، ولسنوات ظل معدل الانقلابات في افريقيا أربعة على الأقل كل عام، وانخفض عام 2019 ليقتصر على محاولتين فقط، ثم ارتفع العدد إلى 6 انقلابات في 2021 ، رغم اختلاف أنواع الانقلابات التي تعرضت لها القارة إلا أنها تتفق في مجموعة من العوامل المؤثرة في حدوثها، خاصة مع غناها بالموارد الطبيعية ضخمة تحتاجها الصناعات الثقيلة في أوروبا والصين والولايات المتحدة وآسيا، مع أنها لا تمنح أبناءها هامشا من هذه الثروات، ولا تتركهم ينعمون بأي نوع من الاستقرار الأمني أو السياسي أو الاقتصادي، أكثر من 55% من الافريقيين تحت خط الفقر.

### *الفرع الأول: أنـواع الانـقلابات:*

تختلف الانقلابات في مدى عنفها وسلميتها، وفي مدى سريتها وعلنيتها، وعلاقتها بالسلطة والقيادة العليا في الدولة، وقربها من رأس الدولة واحتوائها على مدنيين، ومدى معارضتها أو مساندتها من المجتمع المدني الإقليمي والدولي.

يمكن تصنيف الانقلابات حسب مستوياتها إلى داخلي وخارجي:

[1] زين الدين حماد، **مرجع سابق**، ص38.

**1- انقلاب داخلي**: يكون من داخل المؤسسة أو النظام (ما يعرف بانقلاب القصر) كحرس الرئيس أو الملك التي من يفترض فيها الوقاية منها فهو صعب أمنيا لقربه من رأس المؤسسة وسهل عسكريا.

**2- انقلاب خارجي:** يكون من خارج النظام أو المؤسسة، من غير المقربين من رأس الدولة، يكون سهل من الناحية الأمنية صعب من الناحية العسكرية[1].

كما يمكن تصنيفها من حيث نوعها إلى انقلاب عسكري صرف وانقلاب سياسي:

**1- الانقلاب العسكري الصرف:** مصدره الجيش من بدايته إلى نهايته دون تدخل القوى السياسية المدنية، يبدأ بضابط واحد يتبنى فكرة الانقلاب وتنتشر إلى زملائه المقربين ويكون هو العقل المدبر.

**2- الانقلاب العسكري السياسي:** أساسه قوة سياسية وأيديولوجية وينفذه العسكريون، تكون نواة مشتركة عسكرية وسياسية، تبدأ من حزب أو حركة سياسية راديكالية وينفذها عسكريون.

يمكننا القول أن الانقلابات السياسية أيضا كانت غالبا ما تفرز حكما يكتسب شرعية من رجال الجيش الذين عادة ما ينضمون إلى النظام الجديد فيحتلون مراتب وزراية كما فعل الرئيس الراحل حافظ الأسد حين تولى حقيبة وزارة الدفاع إثر الإطاحة بأمين الحافظ سنة 1966 فأصبح رئيسا بعدما كان عسكريا[2]

وقد جاءت الانقلابات العسكرية والسياسية بأشكال وأعذار مختلفة من رحم الغليان الشعبي العارم وسط أحداث شكلت منعطفات تاريخية لها أثر عميق على الواقع والمستقبل، وتحول الانقلابيون فيها إلى زعماء أقاموا هيئات ومجالس عينوا أنفسهم قادة عليها وعملوا من خلالها على تحويل مجريات الأحداث السياسية في البلاد، بعد أن منحوا أنفسهم الحق المطلق في امتلاك الرأي السديد في توجيه البلاد وتحديد مستقبلها.

كما ميز **دنكوارت روستو*** بين الانقلابات القديمة التي لم تؤثر في الحياة الناس مثل حركة مصطفى كمال أتاتورك (انقلاب ضد الحلفاء المحتلة والقوات اليونانية الغازية) والانقلابات الحديثة التي تؤثر في المجتمع بأسره.

وتتنوع الانقلابات بارتباطها بمتغيرات منها:

---

1 سلوى محمد لبيب، **مرجع سابق**، ص45.

[2] نبيل خليل خليل، **مرجع سابق**، ص22.

***والت ويتمان روستو** اقتصادي ومؤرخ أمريكي اشتهر بتطويره "نموذج روستو للنمو الاقتصادي" الذي نشر في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي: مانيفستو غير شيوعي" عام 1960، وكان مستشارا سياسيا بارزا في الحرب الباردة في إدارة كينيدي وجونسون.

1- حجم السكان: كلما زاد عدد السكان كلما زادت إمكانية عجز الدولة على تلبية حاجياتهم وبالتالي التذمر من العيش بسلام داخل هذه الدول ومحاولة الانقلاب عليها*

2- معدل زيادة السكان: كلما زاد هذا المعدل زادت احتمالات حدوث الانقلابات*

3- التحول إلى الحياة في المدن: كلما زاد التمدن زادت احتمالية التنمية وبالتالي الرغبة في الانقلاب

4- المركزية في الدولة: ثبت أن الدولة التي تتمركز فيها السلطات السياسية يمكن بسهولة السيطرة عليها

5- نسبة الأمية في الدولة: بعد أن يصبح المجتمع أكثر تنوعا بظهور طبقات مثقفة في المجتمع ومفكرين عصريين، وهي الطبقة المتوسطة تكون أكثر اطلاعا على الواقع المعيش تسعى إلى تغيير الوضع القائم نحو الأفضل فتلجأ إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها المؤسسة الأكثر تنظيما وتماسكا بين مؤسسات المجتمع الأخرى.

6- السيطرة على وسائل الإعلام: السيطرة على وسائل الإعلام تسهل نشر الانقلاب في كامل الدولة وتأليب الرأي العام على النظام السائد، وبالتالي نجاح الانقلاب بزيادة فاعلية الحركة الإعلامية.

7- المستوى الاقتصادي: كلما ارتفع المستوى الاقتصادي زادت احتمالية الانقلابات والعكس صحيح، كما هو الحال في أغلب الدول الافريقية تعاني هشاشة سياسية واقتصادية.

8- النمو الاقتصادي: كلما زادت التنمية الاقتصادية كلما قلت نسبة حدوث الانقلابات، والهدف الأساسي في الدول هو إنعاش الاقتصاد دليل الاستقرار.

9- المتغيرات العسكرية كما قال الباحث **زولتان باراني**: " .... المؤسسة العسكرية من أهم وأبرز الفاعلين المؤسسين في مراحل انتقال ما بعد السلطوية ....."[1] بما فيها:

- نسبة عدد العاملين في القوات المسلحة: تؤثر هذه النسبة في عملية التوازن بين المدنيين والعسكريين

- عدد قوة البوليس: كلما زاد عدد البوليس التابع للجيش كلما زاد احتمال الانقلاب

- ميزانية الدفاع: تعكس ميزانية الدفاع مدى أهمية القوات المسلحة ومدى نفوذها في الدولة

- نسبة نفقات الدفاع إلى الاقتصاد القومي: وهي تبين أولوية المصاريف العسكرية على المور المدنية

*وقد تم قياس عدد السكان المؤيدة للانقلابات حسب إحصائيات الأمم المتحدة سنة 1967.

*احصائيات الأمم المتحدة عام 1968.

[1] Barani Zoltani, **Democratic consolidation and the military the east comparative politics**, European Experience, N1,(1997), P21.

- العلاقة مع قوة خارجية: إذا كان للقوة الخارجية مصالح معينة داخل الدولة، والسلطات المدنية لا تستجيب لها، فهنا احتمال دعم المؤسسة العسكرية للقيام بالانقلاب حفاظا على مصالحها، كما كان الحال في ليبيريا وأثيوبيا بالنسبة للولايات المتحدة وغيرها[1]، دون غض البصر عن المساعدات الخارجية والمديونية وأهميتها في التأثير على قرار الدول وتقرير مصيرها، وأثرها الواضح على تصرفات القوات المسلحة من الناحية السياسية، لها مصلحة مباشرة في قيام الانقلاب أو عدم قيامه[2]

- حجم الجيش: تدخل الجيش في السياسة لا تأخذ نمطا واحدا ومحددا بل أنماط مختلفة تتفق والسياق الاجتماعي والاقتصادي الداخلي والدولي وربما الزمني أيضا وهذه بعض المستويات:

أ- نظم لا يتدخل فيها الجيش بصورة مباشرة وإنما يعترض على القرارات التي لا تتفق وأهدافه أو من أمور في الشؤون السياسية، وهو يمارس "الفيتو" على قرارات السلطة السياسية المدنية، يبقى السياسيون في مواقعهم وتستمر المؤسسات.

ب- يمارس العسكر وظيفة الحراسة في النظام، يسيطرون على السلطة فترة معينة ثم يعيدونها إلى المدنيين، بعد تصحيح النقائص والأخطاء، يقومون بتوسيع أو حظر المشاركة السياسية بعد تسليم السلطة للمدنيين.

ج- يكون تدخل العسكر مباشر في السلطة السياسية إذ يقوم بتعطيل عمل المؤسسات السياسية والمدنية، ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الانسان، وحل الأحزاب السياسية، وإبعاد السياسيين ومنعهم من ممارسة السياسة، مع عدم تسليمها للمدنيين مرة أخرى، يقومون بإعادة هيكلة المجتمع وتقوم بإدارة الدولة بنفسها.

## *الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في حدوث الانقلابات العسكرية*

دوافع الانقلابات العسكرية أو العوامل المؤثرة في حدوث الانقلابات يمكن أن تكون متنوعة ومعقدة، وغالبا ما تجمع بين عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وشخصية. يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الدوافع وراء الانقلابات تختلف بشكل كبير من حالة لأخرى ومن دولة لأخرى، بعض الدوافع الشائعة تشمل:

***عدم الاستقرار السياسي:*** أو ما يعرف بتدني مستوى الشرعية السياسية، تراجع الآداء الوظيفي للنظام يؤدي إلى تراجع شرعيته، وبالتالي خلق: فترات الضعف السياسي، الانقسامات الحزبية، وفشل الحكومات في تحقيق الاستقرار أو إدارة البلاد بفعالية يمكن أن تخلق فراغا يراه العسكريون فرصة للتدخل[3]

---

[1] سلوى محمد لبيب، **مرجع سابق**، ص84.

[2] سيدريك دهونت، **الثورات والمؤسسة العسكرية في الربيع العربي**، مجلة رواق عربي، العدد25، (2020).

[3] لخضر حبيطة، **مرجع سابق**، ص240.

ويمكننا القول أن أهم سبب عودة الانقلابات في افريقيا هو **تدهورالوضع الأمني**: تتسم الانقلابات التي شهدها غرب إفريقيا، لاسيما في بلدان الساحل، بوجود قاسم مشترك، وهو غياب الأمن وتصاعد مد الجماعات الإرهابية العنيفة. في شمال مالي، وسَّعت الجماعات الجهادية وجودها باتجاه المركز في السنوات الأخيرة، فيما يُسمى بمنطقة "المثلث الحدودي" الذي تتقاطع فيه حدود كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وقد تركزت الهجمات على المؤسسات الأمنية والعسكرية، ولكنها شملت أيضًا أهدافًا وأعيانًا مدنية.

منذ عام 2015، واجهت بوركينا فاسو هجمات إرهابية من قبل جماعات متطرفة مثل "داعش" و"القاعدة"، أودت بحياة العديد من الضحايا وشردت أكثر من 1.5 مليون شخص. منذ ذلك الحين، تدهور الوضع الأمني بشكل حاد، ولعل ذلك يمثل مبررًا قويًّا لتدخل العسكريين من أجل الإطاحة بنظام مدني عاجز[1].

رئيس النيجر محمد بازوم في النسخة السابعة من منتدى داكار الدولي حول "السلام والأمن في إفريقيا"، الذي عقد في ديسمبر/كانون الأول 2021، أرجع الوضع الفوضوي في منطقة الساحل إلى صعود الجماعات الإرهابية على خلفية الأزمة في ليبيا. ومن المرجح أن عدم قدرة الدولة على التعامل مع الجماعات الإرهابية، وسوء الحكم من أبرز الأسباب التي تفسر عودة النمط الانقلابي في إفريقيا، إضافة إلى عدة عوامل أخرى منها:

- ***الفساد وسوء الإدارة:*** إذا كانت الحكومة تعاني من الفساد المنتشر وسوء الإدارة، قد يرى الجيش أو القوى الأمنية أنفسهم كمصلحين يقومون بدور "الحامي" للمصلحة الوطنية، في ظل تمديد فترات حكم الرؤساء الافريقيين لفترات جد طويلة أو استخلافها للورثة أثار غضب الشعب وهيء بيئة للانقلابات العسكرية التي تزيد الأمر تعقيدا
- ***الأزمات الاقتصادية***: الصعوبات الاقتصادية الشديدة، مثل البطالة العالية، التضخم، وانخفاض مستويات المعيشة، يمكن أن تخلق ضغطا شعبيا يؤدي إلى تبرير الانقلاب، توجد علاقة مترابطة بين النمو الاقتصادي والتحول السياسي والرغبة في الانقلاب لتحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، فكلما تحقق النمو الاقتصادي كلما ساعد على التغير السياسي، كلما تحقق الاقتصاد كلما زادت الرغبة في الخروج من السيطرة والدعوة للانفتاح والتنمية وخلق طبقة مثقفة جديدة تدعو لتغيير النهج المتبع، وخلق بدائل غير حكومية للثورة والسلطة.

1 قوي بوحنيفة، **الظاهرة الانقلابية في افريقيا السياقات والتفسيرات**، في موقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5469 نظر يوم: (18/04/ 2024).

- ***الصراعات العرقية أو الدينية***: في بلدان متعددة الأعراق أو الديانات، قد تؤدي التوترات العرقية أو الدينية إلى تدخل الجيش للحفاظ على النظام أو حماية مجموعة معينة

وبقدر ما تسبب التدخل الاستعماري في إثارة النزاعات وأحيانا الحروب بين الدول المتنافسة على حماية مصالحها، أدى ذلك إلى تحريك نزاعات أخرى وتكريسها سواء بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض أو بين التيارات السياسية المختلفة في إطار الجماعة الإثنية نفسها

- ***التهديدات الخارجية***: الإدراك بوجود تهديد خارجي يمكن أن يشجع القوات المسلحة على الاستيلاء على السلطة لتأمين البلاد، وكذا الدوافع الخارجية المؤثرة في الوحدات السياسية في الدولة والنسق الدولي ككل، مثل التداخل بين الوحدات السياسية، الثورة العلمية والتكنولوجية، تطوير وسائل الاتصال، المواصلات، العولمة، تفاعلات وعلاقات خارجية تفرض تغيرا اقتصاديا سياسيا اجتماعيا، اضطرار بعض الدول لإعانات مالية من قبل دول عظمى يفرض نوعا من التعبية والتغير للاستمرار في العيش بسبب الفقر والحاجة، ففي عام 1995 بلغت مديونية كل من مصر، الجزائر، والمغرب على التوالي 34,116 مليار دولار، 32,610 مليار دولار، 22,147 مليار دولار[1].

لعل من أهم الأسباب هو فشل النموذج الغربي الذي يسعى لتطبيق مبدأ الديمقراطية على الدول الافريقية واستغلاله لتلبية حاجياته ودفاعا عن مصالحه حتى لو استلزم الأمر التدخل العسكري تحت لواء الديمقراطية المشروطة التي تعتبر صعبة التحقيق في دول المنطقة إلى يومنا هذا لأنها ليست "وصفة" جاهزة تُطبق على الجميع، وهذا ما أدى إلى عودة الانقلابات في إفريقيا.

- ***الطموحات الشخصية***: غالبا ما تكون للقادة العسكريين أو الأمنيين طموحات شخصية للسلطة والنفوذ، وقد ينظرون إلى الانقلاب كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف.
- ***الحفاظ على مصالح الجيش:*** إذا شعرت القوات المسلحة أن الحكومة القائمة تهدد مصالحها أو نفوذها، قد تتحرك للحفاظ على هذه المصالح من خلال الاستيلاء على السلطة، وقد يصل تأثيرها السياسي إلى حد حث الدول على التورط في نزاع خارجي لتشغيل الآلة العسكرية وتحقيق مكاسب من وراء ذلك[2]

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **مرجع سابق**، ص20.

2 قوي بوحنيفة، **مرجع سابق**، ص60.

لعل أهم عامل هو اعتبار الجيش هو **"حامي الأمة"**: في نهاية عام 2010، اندلعت الاحتجاجات الشعبية في بلدان الشمال الإفريقي، وانتفضت شعوب المنطقة ضد أنظمة استبدادية واقتصاد على وشك الانهيار. غير أن النخب الحاكمة تحركت في الاتجاه الخاطئ، فعوضًا عن تحقيق التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد الاستقلال، نجدهم يرسون دعائم نظام أبوي، يقوم على شبكات الزبونية السياسية والممارسات الفاسدة.

وفي مالي، على سبيل المثال، عندما سئم السكان من النظام السياسي، الذي جاء أحيانًا بتفويض شعبي، فإن تدخل الجيش لقي تجاوبًا شعبيًّا عارمًا حيث جاء تدخل الجيش استجابة للمآزق من خلال إحداث اختراق لحالة الانسداد السياسي.

- ***الإصلاح الاجتماعي والأيديولوجي:*** يعتبر السكان عنصرا تكوينيا من عناصر الدولة، فهم يعمرون إقليمها ويحرسونه وهم مصدر قوتها أو العكس قد يصبحون أحد أعباءها في حالة وجود خلل في السياسة والاقتصاد ورغبة في التحول السياسي في بعض الحالات، عن طريق الانقلاب الذي يكون مدفوعا برغبة في تنفيذ إصلاحات اجتماعية أو تغييرات أيديولوجية ينظر إليها على أنها ضرورية لمستقبل البلاد.
- ***نمو الثقافة السياسية:*** يقصد بها مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة فهي تؤثر في المواطن وتتأثر به عند زيادة مستوى التعليم والاتصال بالعولمة يؤدي إلى خلق نوع من الوعي السياسي والدعوة لتغيير النظام السياسي وإدراك الناس لحقوقهم السياسية، لا يتحقق التغير دون وجود ثقافة سياسية أو وعي سياسي، حيث أن غياب الثقافة الديمقراطية في المجتمع تدفع الأفراد إلى عدم المساهمة الواعية في عملية التغيير السياسي[1]
- ***العامل الديني:*** يرى كل من ماكس فيبر، ماركس، ودوركايم، وغيرهم أن الدين معيق لتحركات الأفراد، ويبدد رغبتهم في التغيير، ويحول دون مواجهتهم لمشاكل الواقع من أجل تغييرها، ويرو أن الطبقات الفقيرة هي الأكثر تمسكا بمبادئ الدين وهي تشكل قدرا كبيرا في المجتمع ويمكنها التأثير في الحياة الاجتماعية، غير النظرة تغيرت وهو ما نلاحظه في وقتنا الحالي أن ازمة الهوية الدينية بمعنى التشرذم الثقافي[2] تتصدر أغلب الحروب والانقلابات كما هو الحال في قضية فلسطين الشقيقة

[1] لخضر حبيطة، **مرجع سابق**، ص240.

[2] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **مرجع سابق**، ص21.

ومن أهم ما يعين على نجاح الانقلاب عسكريا وسياسيا تجنب إراقة الدماء بين أفراد الشعب الواحد مهما كانت الاختلافات والدوافع، ويضعف من تأييد الشعب للانقلاب والالتفاف حول العسكريين وتأييدهم[1]

يمكننا استنتاج مجموعة من العوامل المشتركة في دول الانقلابات من خلال الواقع السياسي للبلدان التي شهدت الانقلابات واتصافها بسمات مشتركة لافتة من أهمها:

1. **الهشاشة الكبيرة :**يعد المؤشر الذي يصدره سنويًا صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي الأميركيان من أهم المراجع حول تصنيف الدول الهشة، بالاعتماد على مؤشرات سياسية منها حقوق الإنسان وسيادة الدولة، واقتصادية كالتدهور الاقتصادي والفقر، واجتماعية كالضغوط الديمغرافية.

ومراجعة هذا التصنيف خلال السنوات الخمس الماضية تكشف أن الدول الإفريقية التي شهدت انقلابات مؤخرًا تندرج جميعها تحت خطر الهشاشة بتدرجاته المختلفة. وبينما تستقر كل من السودان وتشاد ضمن الدول الأكثر عرضة للهشاشة، يُلاحَظ ميل المؤشر في البقية نحو التراجع التدريجي في المجمل وإن شهدت تقدمًا ضئيلًا في بعض السنوات.

2. **أزمات ناتجة عن فشل سياسي :**عودة الجيوش لتصدُّر المشهد في إفريقيا جنوب الصحراء تؤشر إلى "فشل مؤكد للحكومات المنتخبة ديمقراطيًا" أدى إلى مجموعة من الأزمات السياسية التي كشفت صعوبة الانتقال السياسي وهشاشة التقدم الديمقراطي الذي أُحرِز في التسعينات وما بعدها.

على سبيل المثال، سبق الانقلاب الأول في مالي، 18 أوت 2020، احتجاجات شعبية متصاعدة لأكثر من شهرين على حكم الرئيس أبو بكر كيتا، وبعد أن قضى الرئيس عمر ألفا كوندي فترتين رئاسيتين في غينيا ضَغَطَ لتعديل الدستور لتمرير التمديد لفترة ثالثة عبر استفتاء قام خلاله بقمع خصومه بقسوة وتم اعتقال وسجن أكثر من 400 شخص في أعقاب الانتخابات الرئاسية، وتوفي العديد منهم في الحجز.

كما عانى السودان من مرحلة انتقالية متعثرة تميزت بصراع مستمر بين أطراف السلطة المختلفة بين العسكريين والمدنيين وداخل معسكر الأخيرين أيضًا. في حين مثَّلت تشاد أزمة انتقال السلطة المفاجئ بعد الفراغ الذي تركه مقتل إدريس ديبي حيث لجأ المجلس العسكري إلى تولية ابنه الأصغر، الجنرال محمد ديبي، على خلاف الدستور الذي ينص على أن يصبح رئيس الجمعية الوطنية رئيسًا مؤقتًا للدولة.

[1] زين الدين حماد، **مرجع، سابق**، ص5.

3. **توتر العلاقات المدنية-العسكرية:** أحد العوامل التي شكَّلت أزمة ما قبل الانقلابات في هذه الدول مرتبط بعودة حالة التوتر والعداء في العلاقات العسكرية-المدنية، بعد أن ظهرت مقاربات جديدة على الساحة الإفريقية منذ تسعينات القرن الماضي تنحو باتجاه تحجيم دور الجيوش وسيطرة الحكام المدنيين المنتخبين عليها[1].

وفي بوركينافاسو شملت التغييرات المستمرة التي أجراها الرئيس بليز كومباوري داخل المؤسسة العسكرية منذ 2016 سلسلة من الترقيات والإقالات لرؤساء مؤسسات الدفاع، وتغيير وزراء الدفاع ورؤساء الأركان عدة مرات، كما أدى الفساد إلى إضعاف سلاسل التوريد اللوجستية للجبهة أو حرمان أولئك الذين شاركوا هناك من المعدات المناسبة، مما ولَّد حالة من التوتر بين الطرفين منذ القائمة التي قدمها العسكريون للرئيس، عام 2018.

4. **مهدِّدات أمنية خطيرة:** مثَّلت افريقيا ومنطقة الساحل خاصة مؤخرًا أحد أبرز البقع الساخنة التي تشهد تدهورًا أمنيًّا مستمرًّا نتيجة العديد من العوامل، وأبرزها: "جماعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية المختلفة" التي زادت خطورتها نتيجة "التعاون والتنسيق والتحالف الموجود بينهما في ظل الفشل الدولاتي. وهو ما يجعلها بيئة ملائمة تستحكم فيها وتتنامى هذه التهديدات، حيث شهد العام الماضي وحده أكثر من 800 هجمة دموية وفق تقرير أممي، بالإضافة إلى سيطرة المجموعات الإرهابية المختلفة على مساحات كبيرة داخل الدول المعنية.

يعاني السودان من نشاط الحركات المسلحة في غربه وجنوبه، ولم تفلح محادثات جوبا والاتفاق الناتج عنها في ضمان دخول كل أطياف المعارضة المسلحة ضمن تفاهم مع الحكومة الانتقالية حيث لا تزال حركتان رئيسيتان خارج هذا الاتفاق، كما لم تفلح أيضًا في وقف الخروقات الأمنية في غرب السودان وجنوبه، وانتقال حالة عدم الاستقرار إلى منطقة شرق السودان أيضًا.

5. **تدهور اقتصادي وتذمر اجتماعي:** أسهمت العوامل السابقة في حالة من التدهور الاقتصادي الكبير نتيجة الفساد وانعدام الشفافية وضعف كفاءة الدولة، في حين تذكر أرقام أممية أن أعداد النازحين داخليًّا ارتفعت 10 أضعاف منذ عام 2013، وبلغ عدد النازحين في بوركينا فاسو وحدها العام الماضي أكثر من مليون ونصف المليون، وبالمقارنة مع الترف الذي يعيشه أبناء الطبقة الحاكمة الفاسدة فمن الطبيعي أن تشيع حالة من التذمر الاجتماعي من المواطنين الذين يدفعون فواتير هذا الفشل في إدارة الدولة، وبالتالي خلف هذا تآكلًا مستمرًّا في القاعدة الشعبية المؤيدة للحكم الديمقراطي، والتطلع إلى الانقلاب كمخرج من المأزق الذي تمر به بلادهم.

1 شيماء محي الدين، **تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في افريقيا بوركينافاسو نموذجا**، مجلة الدراسات الإفريقية العدد2( القاهرة، أفريل 2023)، ص54.

وفي مالي إثر الاحتجاجات على العقوبات التي فرضتها الإيكواس، خلص استطلاع للرأي إلى أن أكثر من 90% من المشاركين في باماكو يؤيدون الحكم العسكري، في حين قدَّرت أحدث البيانات من Afrobarometer*، الدعم الوطني للحكم العسكري في مالي بنحو 31%، في حين أن 50% من المشاركين في بوركينا فاسو يوافقون أو يوافقون بشدة على الحكم العسكري في نفس العيِّنة، وهو ما يزيد بنسبة 10% عن عقد سابق.

6. **تاريخ طويل من الانقلابات والحكم العسكري:** وصف **صامويل ديكو*** Samuel Deco الانقلابات بأنها "السمة الأكثر وضوحًا وتكرارًا للتجربة السياسية الإفريقية" و هذا يتجلى بوضوح في السلسلة الطويلة من المحاولات الانقلابية الناجحة والفاشلة التي أدت إلى عقود طويلة من الحكم العسكري في البلدان الافريقية، فمع استبعاد القادة المؤقتين الذين لم يستمروا في السلطة طويلًا فإن مالي لديها رئيس واحد فقط لم يترك منصبه تحت فوهة البندقية، وبينما شهد السودان 16 محاولة انقلاب وظل تحت الحكم العسكري 52 عامًا من أصل 56 عامًا، فقد حكمت الأنظمة التي يقودها الجيش في بوركينا فاسو ما مجموعه 48 عامًا على مدار 61 عامًا من الاستقلال.

هذه الأعوام الطويلة رسَّخت انخراط المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بشكل عميق، بجانب نشوء عقيدة مرتبطة برؤية الجيش لنفسه باعتباره المنظِّم أو الملاذ النهائي في الأزمات السياسية الخطيرة التي تمر بها البلاد، بالإضافة إلى تشكل نخب عسكرية ذات شبكات مصالح اقتصادية واجتماعية ممتدة تمثل عائقًا مستمرًا أمام الانسحاب الكامل للجيوش من الحياة السياسية.

**7- وقوع هذه الدول ضمن أقواس تنافس دولي :**تعد القارة الافريقية ومنطقة الساحل خصوصا إحدى الساحات التي تشهد تنافسًا اقتصاديًا وجيو سياسيًا محتدمًا بين العديد من القوى الدولية والإقليمية، نتيجة تمتعها بوفرة الموارد البشرية والطبيعية، مما يوفر إمكانات هائلة للنمو السريع، وعلى الرغم من الوجود الفرنسي التقليدي في منطقة تعد من مستعمرات باريس السابقة، إلا أن قوى دولية أخرى بدأت بتهديد نفوذ باريس وتقليصه، وأهمها: روسيا والصين، وكذلك هناك حضور يتوسع لأطراف إقليمية كتركيا. وهذا السياق، ما أدي إلى تعميق حالة عدم الاستقرار التي تعيشها دول المنطقة

Afrobarometer * وهي شبكة بحثية مستقلة تقيس المواقف العامة بشأن المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إفريقيا.

*صامويل ديكو هو محامي وسياسي كندي اشتهر بعمله في قطاع العدالة والدفاع عن حقوق الانسان ولعب دورا بارزا في تعزيز العلاقات الفرانكفونية.

ونتيجة لموقعها الاستراتيجي المهم، شهد ت تنافسًا بين الصين وروسيا في السودان حليفتي نظام الرئيس المخلوع عمر البشير بعلاقاتهما الممتدة مع المؤسسة العسكرية في البلاد من جهة، والولايات المتحدة وحليفاتها الراغبة في تثبيت موطئ قدم استراتيجي لها في بلد لطالما ناصبها العداء، من خلال دعم الشق المدني في السلطة وعملية الانتقال الديمقراطي في الخرطوم.

7. **التجاور الجغرافي** :وقعت الانقلابات في دول متجاورة تمتد من شرق القارة إلى غربها، ووَصْف الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، لهذه الموجة بأنها "وباء الانقلابات" يستدعي نظرية "العدوى" في انتقال الانقلابات التي ترى أن "أن حدوث انقلابات عسكرية في دولة ما بشكل ما يؤثر على الاحتمال اللاحق للانقلابات العسكرية في مكان آخر"[1].

وفي هذا الإطار، يمكن وصف انقلاب مالي، في الأول من أوت 2020، والإجراءات التي تبعته كنموذج ملهم أو قدوة لبقية الانقلابات حيث تتالت من بعده في تشاد، أفريل 2021، وغينيا، سبتمبر 2021، والسودان، أكتوبر 2021، وبوركينا فاسو، جانفي2022، بالإضافة إلى العديد من المحاولات الانقلابية الفاشلة.[2]

نستنتج مما سبق اشتراك كافة الانقلابات العسكرية في القارة السمراء في حدوثها على العامل المشترك وهو حدوثها بأنظمة سياسية هشة وضعيفة، وعادة ما تكون مدفوعة بتذمر شعبي من الأوضاع بشكل عام من سوء توزيع واستغلال للثروات والفقر والتخلف وغيرها، مع تأثير كبير من قوى خارجية ضاغطة تستغل الوضع لحماية مصالحها، قد ينتهي الانقلاب بتغيير جذري للسلطة وقد يشعل نزاعات دموية بين أطرافها، خاصة أن مسألة الانتماء القبلي أو العرقي تتسيد أنحاء كثيرة من القارة الافريقية.

[1] مصطفى هاشم، **8 انقلابات في افريقيا خلال 3 سنوات ما القواسم المشتركة**، في موقع: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/08/30/8-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-3-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9%D8%9F نظر يوم (2024/05/28).

[2] عبد القادر محمد علي، **موجة الانقلابات في افريقيا جنوب الصحراء العوامل المشتركة والسيناريوهات**، في موقع: **https://studies.aljazeera.net**، نظر يوم (2024/04/20).

# المبحث الثاني

# أنماط ونظريات التدخل في الحياة السياسية المفسرة للانقلابات العسكرية

**المطلب الأول:** أسباب تدخل الجيش في الحياة السياسية

**المطلب الثاني:** النظريات والاتجاهات المفسرة للانقلاب العسكري

## المطلب الأول: أسباب تدخل الجيش في الحياة السياسية

شهدت العديد من الدول الافريقية انقلابات عسكرية في الفترة بين 1990 حتى عام 2000 من بينها: سجلت سوريا الرقم القياسي من حيث عدد الانقلابات منذ 1949 من بين 40انقلابا عرفتها المنطقة العربية حازت سوريا على 9 منها، تليها موريتانيا ب 6 انقلابات، من بعدها اليمن 5 انقلابات، العراق والسودان 4 انقلابات وغيرها خلال تلك الفترة[1] مالي، تشاد، نيجيريا، جامبيا، ليسوتو، سيراليون، النيجر، وبوروندي وغيرها. وفي 2001 أصبح 09 دول يحكمها العسكريون في افريقيا بعدما كانت 43 دولة في عام 1980، وحتى عام 2010 شهدت القارة 06 انقلابات ناجحة، ومنذ 2011 إلى 2020 سجلت دول القارة 06 انقلابات أخرى، ومن مطلع عام 2021 حتى أواخر 2022 سجلت 06 انقلابات عسكرية ناجحة في مالي، تشاد، غينيا، بوركينافاسو، النيجر والغابون في 2023 كآخر انقلابين إلى يومنا هذا.

كل هذه الانقلابات كانت نتيجة تدخل الجيش في الحياة السياسية وتعددت الأسباب في ذلك حسب البيئة التاريخية والاجتماعية للدولة.

### الفرع الأول: تدخل الجيش في السياسة:

تأثير الجيش على السياسة ظاهرة تتواجد بشكل أو بآخر في معظم دول العالم، وإن كان هذا التأثير يختلف من دولة لأخرى تبعا لبنية الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية للدولة، وهذا راجع، من بين أسباب أخرى للجيش والسلطة السياسية من علاقة تبعية وذلك بقدر قيام السلطة السياسية على الاستخدام المشروع للإكراه (أو القسر) أو التهديد به، حيث يؤدي الجيش دور الأداة الأساسية في هذا المجال، وربما يحصل عدم تفاهم بين الجيش والسلطة، وللعديد من الأسباب، ويبرز التناقض بينهما، ومع ذلك فإنه حتى إذا كان للجيش أن يؤدي دور أداة القسر الشرعية تحت إمرة السلطة أو تحت رقابتها، فسوف يبقى احتمال خضوع السلطة لتوجيهات الجيش قائما[2].

### الفرع الثاني: أنماط التدخل العسكري في الحياة السياسية

ميزت الأدبيات المعنية بدراسة تدخل العسكريين في الحياة السياسية بين نمطين أساسيين لهذا التدخل: نمط التدخل غير المباشر، ونمط التدخل المباشر والمعروف بالنمط الانقلابي وأهم ما يميزهما:

---

[1] نبيل خليل خليل، **مرجع سابق**، ص12.

2 بابلا لشاد محمد صالح، **دور المؤسسات العسكرية التركية في السياسة 1980-2012**، (العراق: منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السيلمانية،2012)، ص32.

### أ- نمط التدخل غير المباشر للعسكريين في الحياة السياسية:

أو ما يعرف باسم "نمط جماعة الضغط"، لتمثيلها عنصر الضغط داخل النظام السياسي.

حيث يتميز هذا النمط: بسيطرة المدنيين على العسكريين في إطار ما يعرف بالعسكري المحترف، افتقار العسكريين إلى الرغبة في التدخل في الحياة السياسية بشكل مباشر، يمثل العسكريون الجانب العسكري في الأمن القومي وسياسات الحماية.

ويظهر هذا النمط عامة في الدول المتقدمة ذات نظم سياسية مؤسسية، ففي بعض النظم يتخذ التدخل شكلا سافرا من خلال الاستيلاء على السلطة بواسطة انقلاب عسكري (انقلاب باكستان في 1999 ورغم انحسار الانقلابات العسكرية في مختلف النظم)، وفي البعض الآخر يقدم الجيش أهم عناصر النخبة من خلال عملية التجنيد السياسي (انتماء رؤساء الدولة والوزارة وتحالف المعارضة)[1]

### ب- نمط التدخل المباشر للعسكريين في الحياة السياسية:

هدف العسكريين في هذا النمط هو السيطرة على مقاليد الحكم لتعزيز سلطانهم وتأثيرهم في الدولة، عكس النمط السابق يتسم بعدم احترام مبدأ السيطرة الميدانية على العسكريين، ما يجعلها دول ضعيفة وهشة.

ويعرف هذا النمط باسم "النمط الانقلابي" ويتميز بـ: ضعف الهياكل والمؤسسات السياسية في الدولة وغياب الشرعية السياسية على مستوى القيادة السياسية والنظام السياسي ككل، ويتحقق هذا النمط في حالة ضعف الجهاز الإداري وضعف السلطة المدنية في السيطرة على المؤسسة العسكرية ما يخلف عدم استقرار في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2]

## *الفرع الثالث: أسباب تدخل الجيش في الحياة السياسية*

إن تدخل المؤسسة العسكرية في شؤون الحكم يختلف باختلاف العديد من العوامل منها تصور العسكريين لأوضاع المجتمع ودرجة وعيهم بالتهديدات الخارجية والداخلية التي يتعرضون لها، رغم جهود الباحثين والدارسين إلا انه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق حول العوامل والأسباب وراء تدخل الجيش في السلطة، ورغم ذلك يمكننا ذكر بعض الأسباب المهمة الأكثر تداولا بين الدول.

---

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **مرجع سابق**، ص67.

2 شيماء مجي الدين، **مرجع سابق**، ص365.

ومن بين أسباب تدخل الجيش في السلطة السياسية نذكر:

- عوامل متعلقة بدرجة الوعي السياسي: إن تدخل الجيش يعني تعيين كبار الضباط أعلى سلطة في الدولة للتدخل في السلطة السياسية، وهنا يزداد احتمال تدخله كلما توسع محتوى تعليم الضباط ليشمل القضايا السياسية الهامة في الدولة[1]
- يزداد تدخل الجيش كلما زادت تهديدات مصالح المؤسسة العسكرية ككل أو في حالة التخوف من فقدان امتيازاتها مثل: خفض ميزانية الدفاع.... وغيرها[2]
- أما **كارل كلازوفيتش**[3]فيرجع تدخل الجيش في السلطة المدنية إلى وجود بعض المشاكل تحيط بالعسكريين أنفسهم مثل: انخفاض مستوى المعيشة، انخفاض المرتبات، والمحاباة في نظام الترقيات التي قد تتم وفقا لعلاقات القرابة والولاء السياسي[4]
- يحدث التدخل العسكري المباشر من خلال قيامه بالانقلابات، في حالة شعوره بخطر يهدد مصالحهم، وكذا الاستقطاب السياسي المتزامن مع تسييس المؤسسة العسكرية، إذ أصبح العسكريون امتدادا للمدنيين داخل المؤسسة العسكرية، فعندما يخسر السياسيون المدنيون في الميدان السياسي، يلجؤون إلى حلفائهم العسكريين كي يقوموا بانقلاب عسكري ويفرضوا واقعا جديدا[5]

يقول **زولتان باراني**[6]:"..... المؤسسة العسكرية من أهم وأبرز الفاعلين المؤسسين في مراحل انتقال ما بعد السلطوية...."

ويرجع تدخل الجيش في الحياة السياسية إلى عوامل عديدة منها:

أ- **العوامل الاجتماعية**: الجيش لا ينعزل على المجتمع، يتأثر سلبا وايجابا، فالبيئة الاجتماعية تعد المصدر الرئيسي للموارد البشرية وزيادة تأثيرها في الحياة السياسية كالتقسيمات الطبقية والإقليمية والثقافية، أو فشل المدنيين في

[1] فاطمة صفراوي، **المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسلطة في الوطن العربي: الو اقع والمستقبل**، (ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي حول صناعة المستقبل في السياسات العربية نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية، مجمع هيليو بوليس، قالمة، 2018)، ص8.

[2] سيدريك دهونت، مرجع سابق، ص61.

[3] كارل فون كلازوفيتش (1780-1831) هو ضابط عسكري بروسي ومؤرخ ونظري عسكري بارز، اشتهر بمؤلفه "فوم كريج "عن الحرب ومقولته: الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى.

[4] كارل كلازوفيتش، **عن الحرب**، تر: سليم شاكر الأماسي (عمان: المؤسسة العربية للدراسات، 1997)، ص735.

[5] حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص60.

[6] زولتان باراني، **الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين**، **تر:** نبيل الخشن (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص21-43.

الإدارة والسيطرة وغالبا خلاف بين البيروقراطيين وصانعي القرار في افريقيا والدول النامية يؤدي إلى سوء الإدارة وتخلخل الجهاز الحكومي مما يدفع الجيش للتدخل[1]

ب- **العوامل الاقتصادية:** كما قال **فوسم ونيدلر**:" ينقص احتمال تدخل الجيش كلما كان هناك انتعاش اقتصادي والعكس صحيح"، تمثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية معا 16%من أسباب حدوث الانقلابات العسكرية وتدخل الجيش في الشؤون المدنية

ت- **العوامل السياسية:** تقوم الجيوش بالانقلابات العسكرية في حالة غياب المؤسسات الدستورية الوسيطة التي تقوم بمهمة تقنين المنافسة على السلطة وخاصة تركيب الدول الافريقية بعد استقلالها كان تركيبا ضعيفا لا تناسق فيه بين السلطة التشريعية والتنفيذية[2]

من خلال ما سبق يمكن تلخيص أسباب تدخل الجيش في الشؤون العامة في النقاط التالية:

- هشاشة البنى والمؤسسات المدنية بسبب حداثة التجربة السياسية وضعف الثقافة السياسية.
- ضعف التماسك الاجتماعي وانتشار الانقسام الطبقي يضعف من قوة ودرجة التماسك الاجتماعي.
- انتشار الفساد قد يؤدي إلى خلق حالة من الفوضى العامة يستغلها الجيش للتدخل في السياسة.
- الاضطرابات الناتجة عن الأزمات الاقتصادية الحادة، تدفع الجيش للتدخل بحجة حماية النظام العام.
- التأثر بتجارب انقلابات أخرى حسب نظرية العدوى.

هناك من يرجع أسباب الانقلابات إلى أسباب داخلية بحتة، وليس لها علاقة مباشرة بالخارج، مثل حالة انقلاب ليبيا حسب التفسير البريطاني لمعاهدة الدفاع المشترك مع ليبيا حينما طلب الشلحي التدخل العسكري من أجل إعادة النظام الملكي، وهناك اتهامات لدول عربية وإقليمية أخرى في الإعداد لها والتآمر مع الانقلابيين أو ضدهم حسب التحالفات الإقليمية المطلوبة، هذا ما شوهد في أدوار لعبتها مصر والسعودية والعراق في بعض منها، وما إلى ذلك من مخاوف وأطماع توسعية إقليمية مشابهة وقفت وراء الكثير مما عرفته المنطقة من انقلابات[3]

لقد حافظ الجيش عمليا على تدخله في الشأن السياسي خاصة في الدول الافريقية في فترة ما بعد استقلالها، إلا أن تأثير الموروث الاستعماري بقي مسيطرا على الأوضاع لحقبة طويلة من الزمن، خلق فجوة كبيرة بين السلطة المدنية

---

1 سلوى محمد لبيب، **مرجع سابق**، ص215.

[2] فاطمة صفراوي، **مرجع سابق**، ص6..

[3] نبيل خليل خليل، **مرجع سابق**، ص15.

والعسكرية وأصبح المجتمع يرى الخلاص والمستقبل بيد العسكريين من خلال الانقلاب على مخلفات الاستعمار كما أسموه من حكام متجبرين ومتسلطين وداعمين للغرب بصفة مباشرة وغير مباشرة.

شكَّلت المؤسسة العسكرية على الدوام النواة الصلبة في عملية التغيير السياسي سواء أكان ذلك بشكل تحول سياسي ديمقراطي أم بشكل حركة مسلحة انقلابية.

وقد شكَّل الجيش في حالات استثنائية وخاصة جدًّا حالة محايدة في العملية السياسية في إفريقيا، وهي حالة يسميها الباحث الفرنسي، **زولتان باراني**، الصامت الكبير (**la Grande muette**)، وهو التعبير الذي يطلق في حالة بُعد المؤسسة العسكرية عن إدارة الشأن العام[1].

إن بناء الجيوش الاحترافية عملية تتوقف على استيعاب مجموعة من القواعد والمبادئ التي تتعلق بنوعية وكفاءة العناصر المهنية، ومدى تبعية الجيوش الإفريقية للسلطة المدنية ومؤشر الحياد السياسي.

يحدد بعض الخبراء معايير بناء جيوش احترافية إفريقية من خلال مراجعة صلاحيات القوات المسلحة من خلال تحديد المهام، التركيز على التكوين والتدريب، دعم كفاءة الجندي، عدم تسييس البيئة التي تشتغل فيها القوات المسلحة، وذلك بتحديد أدوار الفاعلين العسكريين والمدنيين وإقامة شراكات مع المجتمع المدني والمجتمع الدولي، بالإضافة إلى أهمية تعزيز مأسسة الأخلاق والمساءلة وتعزيز الانضباط العسكري عن طريق تقوية الإحساس بالواجب[2].

نخلص إلى أن هناك عدة عوامل تفسيرية ومؤثرة وتحدد قرارات الجيش تجاه عمليات التغيير، ويرتبط الأمر بالعوامل العسكرية التي تتحدد بدورها في عدد من المؤشرات أهمها التماسك الداخلي للمؤسسة العسكرية، والانقسامات العرقية والقبلية، والانقسامات بين كبار الضباط وصغار الضباط، والانقسامات بين الضباط والمجندين، بالإضافة إلى الانقسامات التي تتشكل بين الجيش والفروع الأخرى من الأجهزة الأمنية، فضلًا عن سلوك الجيش تجاه المجتمع خصوصًا العناصر التي تشكِّل الماضي الاجتماعي والسياسي بالإضافة إلى تعامل النظام السياسي مع المؤسسة العسكرية ناهيك عن حجم المطالبات بالتغيير، واحتمالية الدور الخارجي في صناعة القرار بالمؤسسة العسكرية .

[1] زولتان باراني، **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟**، تر: عبد الرحمن عياش (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص70.

[2] أميل إويدراغو، **الجيوش الافريقية وتحدي الاحتراف العسكري**، تر: أ حمد المرابطي، مجلة قراءات إفريقية، العدد 37(جويلية 2018)، ص120-133.

## المطلب الثاني: النظريات والاتجاهات المفسرة للانقلاب العسكري

تعددت المحاولات لشرح ظاهرة الانقلابات في افريقيا ووضع نظريات شاملة لدراستها والتنبؤ بقواعدها، كانت أولها تقوم على مفاهيم أوروبية خاطئة باعتبارها العسكريين طبقة مستقلة لا يمكنها التدخل في الشؤون السياسية في الدولة أو دخولا مؤقتا وذلك في اتجاهين:

**الاتجاه الأول**: بإشراكها في الأحزاب والتنظيمات السياسية الرسمية ويكون ظاهريا في افريقيا خلافا للنظم الأوروبية.

**الاتجاه الثاني:** إشراكهم في أجهزة القوى والنفوذ الرسمي أو الاجتماعي لارتباط السياسة بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية ارتباطا وثيقا[1].

ويتم تدخل الجيش في ثلاث اتجاهات رئيسية:

- أية ممارسة تهدف إلى التأثير في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما بمعنى مهما كان شكلها الاقتصادي، العسكري أو السياسي.
- يقتصر استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها
- أيا كان شكل التدخل ودوافعه عملا غير مشروع لأنه يمس استقلال الدولة وسيادتها[2]

من بين النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا:

### الفرع الأول: نظرية التطور المؤقت في المجتمعات النامية Temporal Theory

كشف **هنري بارث*** عام 1849 عن استخدام الرق في السلع الكبرى قبل قدوم الأوروبيين في غرب افريقيا ووسطها، التي تم تقسيمها بين القوى الأوروبية مع مطلع القرن 19، وخاصة مؤتمر برلين 1884- 1885وكذا مؤتمر بروكسل 1890 الذي درسه **سيد هيرت سلت**

ولكن بعد نهاية الاستعمار زادت نسبة الانقلابات وتكاليف الأمن بدأت ترتفع بشدة بسبب الاضطرابات الداخلية، ضغوط اقتصادية وتحمل أعباء مالية كبيرة وضعف الرقابة المالية لضعف الاشراف الفني فتنتشر الرشاوي والفساد، ويضطر الجيش للتدخل للحفاظ على حقوقه ومحاربة الفساد، وتكون هذه أولى الخطوات نحو الانقلابات العسكرية[3].

---

[1] سلوى محمد لبيب، **مرجع سابق**، ص212.

[2] عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكاكطة، **تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي و انعكاساتها على الأمن الاقليمي في منطقة الساحل الإفريقي**، حوليات جامعة الجزائر، العدد3(2021)، ص45.

*هنري بارث: كان مستكشفا وعالم جغرافيا ومؤرخا ألمانيا شهيرا بسبب اكتشافاته في افريقيا خلال السنوات 1849-1855.

[3] سلوى محمد لبيب، **مرجع سابق**، ص217.

يحدث الانقلاب العسكري عند تولي إدارة مدنية السلطة بعد استقلال دولة مستعمرة، وقد حدد بعض الكتاب فترة الانتقال من الحكم المدني إلى العسكري بخمس سنوات (غير متفق عليه)، وهذا بسبب خلاف بين البيروقراطيين وصانعي القرار في الدول النامية، وسوء الإدارة والجهاز الحكومي، لا تناسق بين السلطة التشريعية والتنفيذية، مما يدفع القوات المسلحة من ذوي الخبرات الفنية والإدارية على التدخل في وحدة مترابطة[1].

بعد أن يصبح المجتمع أكثر تنوعا بظهور طبقات مثقفة في المجتمع ومفكرين عصريين، وهي الطبقة المتوسطة تكون أكثر اطلاعا على الواقع المعيش، تسعى إلى تغيير الوضع القائم نحو الأفضل فتلجأ إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها المؤسسة الأكثر تنظيما وتماسكا بين مؤسسات المجتمع الأخرى.

نخلص إلى أن الانقلاب الذي ينجح في إيصال العسكر إلى السلطة السياسية يعتبر عملا سياسيا وعسكريا في الوقت نفسه نتيجة تحالف جماعات من المدنيين والعسكريين أعدوا أنفسهم وقتا طويلا لهذا العمل، هذا حسب رأي **ساموبل فيليبس هنتنغتون**[2] الذي يرى أن تدخل الضباط نتيجة ميولهم لنقلد مناصب أكثر رغم وجود ضباط من الطبقة الغنية[3]، على عكس رأي **موريس جانوويتر*** الذي يرى أن معظم الضباط من الطبقة المتوسطة أو الفقيرة، ويربطها بالمهارة الإدارية والبطولية والخدمة العامة والاحتراف، ويرى أن المسببات ليست عسكرية بل سياسية بحتة.

### *الفرع الثاني: نظرية الميراث الاستعماري Colonial Heritage*

خطط مؤتمر برلين نهاية القرن 19 مناطق النفوذ الأوروبي، وقسمها إلى دول ومحميات، ورسم الحدود الافريقية على الأوراق، صارت أساسا لدول افريقية مستقلة، كانت إحدى نتائج هذا المؤتمر عدم رضى الأفارقة على هذا التقسيم خاصة بعد حصولهم على الاستقلال، وأمام صراعات مستمرة كان هذا المؤتمر استعماريا بحتا، قسم افريقيا لصالح الأوروبيين ولم يأخذ رأي الأفارقة الذين يدفعون الثمن حتى الآن، حيث خلق قيام دولة حرة كبرى في قلب افريقيا هي دولة الكونغو الحرة، وخلق دولا لا تحمل مقومات الدولة، (تحولت نسبة الدول المستعمرة بعد المؤتمر من 10% إلى 90 % ) كان بمثابة خطوة نحو الاستغلال المنظم لخيرات افريقيا.

---

[1] Zobberg. R ,**Military internation in the new states of tropical Africa: Elements of comperative Analysis (**New York,1968), pp 74-79.

[2] ساموبل فيليبس هنتنغتون: كان مفكرا سياسيا بارزا، اشتهر بتحليلاته العميقة حول السياسة والمجتمع، من أبرز أعماله: صدام الحضارات.... الخ

[3] Mazul A, **The militarization of chanirma** (Addis Ababa Ethiopia ,1973), p3.

*موريس جانوويتر عالم اجتماع ومؤرخ أمريكي معروف بأعماله في علم الاجتماع السياسي وتحليل الأنظمة السياسية والثورات أهم مؤلفاته: الثورة والنظام الاجتماعي، دراسة في التغيير..... وغيرها.

كما كان مؤتمر بروكسل هو الأساس الفعلي لاحتلال القارة الافريقية لصالح الدول الأوروبية، والسعي لاستغلالها اقتصاديا منذ نهاية القرن 19.

يعتبر العامل الاستعماري (بريطانيا وفرنسا) سبب رئيسي في الانقلابات العسكرية في افريقيا، الذي يقضي بعدم تدخل العسكريين في الجانب السياسي، يبدأ تدخل العسكريين لخدمة أغراض المدنيين وينتهي بالسيطرة عل السلطة.

ولكن بعد نهاية الاستعمار زادت نسبة الانقلابات وتكاليف الأمن بدأت ترتفع بشدة، بسبب الاضطرابات الداخلية، ضغوط اقتصادية، تحمل أعباء مالية كبيرة، وضعف الرقابة المالية لضعف الإشراف الفني فتنتشر الرشاوي والفساد، ويضطر الجيش للتدخل للحفاظ على حقوقه ومحاربة الفساد، وتكون هذه أولى الخطوات نحو الانقلابات العسكرية.

نستنتج أن الموروث الاستعماري خلف (الفرنسي خاصة) الوطنيين التقليديين المدنيين، وبين العسكريين، وكذا ربط بين قوات المخابرات أو الأمن الداخلي وبين الجيوش حتى بعد الاستقلال، أدى إلى اختلال الميزانية وتذمر العسكريين، ودفع إلى حدوث انقلابات، دون أن ننسى التكوينات القبلية كموروث استعماري[1].

كان الاستعمار في جنوب افريقيا استعمارا استيطانيا شبيها بالصهيونية التي أقامت دولة إسرائيل في فلسطين، والذي أقر بالتمييز العنصري في جنوب افريقيا، وذلك أن لغة المستعمر مازالت سائدة بل ومعتمدة أحيانا كلغة رسمية.

### *الفرع الثاني: نظرية العدوى: Contagion Theory*

تعتبر أن الانقلاب ينتقل من منطقة إلى أخرى مجاورة على شكل موجات[2] :

- الأولى: في ديسمبر 1962 استمرت شهرا واحدا، بين الضباط التابعين لفرنسا في توجو، وجاء بحكومة مدنية، ثم تلاه انقلاب آخر أعطى الجيش السلطة المطلقة لأربع سنوات، الذي أثبت أنه في حالة الانقلابات العسكرية لا يكفي أن يستحوذ العسكريون على المناصب السياسية فقط، وإنما لابد من السيطرة على مصادر الإنتاج أيضا.

- الثانية في نوفمبر 1965 استمرت حتى فبراير 1960، سببها تشابه في الظروف والخلفية الاجتماعية في كل من داهومي وفولتا العليا وافريقيا الوسطى[3].

نستنتج أن هذه النظرية مبنية على فكرة الربط الجغرافي، بمعنى أن الدول المتجاورة إقليميا أكثر احتمالية للتعرض لموجة الانقلابات نظرا للترابط الجغرافي والتشابه في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبالتالي يفترض أن

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **مرجع سابق**، ص16.

[2] Bell, M. J, **The military in the new states of Africa, (**The Hague,1968), p12.

[3] Zobberg, A, **Military Role and political development in tropical Africa** (The Hague,1969), p86.

تتعرض للانقلابات في أقرب فرصة، ومع ذلك فهذه النظرية تتعرض للانتقاد بشدة ولا يمكن البناء عليها لأنها لا تتنبؤ بموجة جديدة من الانقلابات.

### *الفرع الثالث: نظرية التفسير الإحصائي: The theory of statistical interpretation*

تقوم على محاولة التحليل الإحصائي والخروج بنظريات تشرح الظاهرة في الماضي، وتساعد في التنبؤ بحدوثها في المستقبل باستخدام الأرقام.

جاء في محاولة الأمريكيين الربط بين المجتمع والسياسة والقوات المسلحة، بعد دارسة إحصائية لمطالب اجتماعية معينة منها: مستوى التقدم الاقتصادي، القدرة على جمع المعلومات، تقدم التعليم، زيادة معدلات النمو.... وغيرها[1].

نستنتج أن الأمريكيين ربطوا بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على العسكريين، ووضعوا نسبة لحدوث الانقلاب، وربطها بمتغيرات ديمغرافية، جغرافية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية منها: حجم السكان، معدل زيادة السكان، التحول إلى الحياة في المدن، نسبة الأمية في الدولة، المركزية في الدولة، السيطرة على وسائل الإعلام، المستوى الاقتصادي، النمو الاقتصادي، وكذا متغيرات عسكرية .....وغيرها.

### *الفرع الرابع: مقاربة الدولة الفاشلة: Failed State Theory*

الدولة عند **ماكس فيبر*** هي: كيان سياسي يستطيع أن يتحكم في الاستخدام المشروع للعنف في إطار جغرافي معين على مجموعة معينة من الأفراد، وإن كان هناك أكثر من طرف لاستخدام القوة سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة، فإن الدولة في طريقها للانهيار[2].

نعتقد أن هذا التعريف ربط انهيار الدولة باستعمالها للعنف بطريقة شرعية او غير شرعية على مجموعة من الأفراد في إطار جغرافي معين، من طرف الدولة او أطراف أخرى.

---

[1] سلوى محمد لبيب، **مرجع سابق**، ص 214.

*ماكس فيبر: كان عالم اجتماع واقتصاد وقانون ألماني، اشتهر بتحليلاته للعلاقة بين الدين والتطور الاقتصادي، وخاصة في كتابه أخلاق البروتستانتية، ساهم في تطوير نظريات السلطة والهيمنة، مفهوم الدولة الحديثة.... وغيرها.

[2] مسعد سفيان، **الدولة الفاشلة كمدخل لتفسير الوضع الراهن في دول الساحل الافريقي دراسة حالة مالي**، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021)، ص31.

أطلق كل من ستيفن راتنر* وجيرالد إدلمان* بوصفها أنها الدول العاجزة تماما على الحفاظ على نفسها كعضو في المجموعة الدولية، والتي تؤدي فيها الحرب الأهلية، انهيار الحكومة، والحرمان الاقتصادي إلى المزيد من الدمار *

بمعنى آخر أن الدول الفاشلة هي في أقصى حد من الفقر وانعدام شروط الحياة وخاصة الأمن الداخلي ولا يمكن تصنيفها كدولة تنتمي للنسق الدولي.

عرف نعوم تشومسكي Naom Chomsky * الدولة الفاشلة على أنها: "الدولة الغير قادرة أو الغير راغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما الدمار، ونزعتها إلى اعتبار نفسها فوق القانون محليا ودوليا، وإطلاق يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان، كما أنها تعاني من عجز ديمقراطي خطير، جرد مؤسساتها من أي جوهر حقيقي"[1]

حسب تعريفه أن الدولة الفاشلة ليست دولة ديمقراطية وتتميز بالعنف ولا قانون يحكمها وغير قادرة على حماية مواطنيها من العنف الداخلي والخارجي.

من خلال ما تقدم من تعاريف نستنتج التعريف الإجرائي التالي: الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي بالرغم من توفرها على عناصر الدولة المتعارف عليها إقليم، شعب، سلطة وامتلاكها للشخصية القانونية والعضوية في المجتمع الدولي، إلا أنها نظرا للظروف وأسباب مختلفة تتميز بتآكل جزئي أو كلي للشرعية، فقدان كلي أو جزئي والسيطرة، فشل اقتصادي، خروج أجزاء من الإقليم عن السيطرة المادية والرمزية للدولة والقابلية للتدخل الأجنبي.

ويكون الفشل الدولاتي في أشكال:

1- الفشل في السلطة: Authority Failures
2- الفشل في الشرعية: Legitimacy Failures
3- الفشل في توفير الخدمة: Service Failures

إضافة إلى هذه الأصناف سنحاول التمييز بين الدولة الفاشلة والدولة المارقة وأشباه الدول من خلال الجدول التالي:

1- الدولة القوية: Strong State
2- الدولة المنهارة: Collapsed State
3- الدولة الضعيفة: Weak State
4- أشباه الدول: Qiasi States

*ستيفن راتنر: هو أستاذ قانون معروف في مجال القانون الدولي، النزاعات المسلحة، حقوق الانسان، والقانون الإنساني الدولي..... وغيرها.

*جيرالد إدلمان (1929-2014) كان عالم أعصاب أمريكي بارز وحائز على جائزة نوبل في الطب عام 1972، أسس مفهوم نظرية الانتقاء العصبي، أسس مركز بحثي Neurosciences Instituteللدماغ والوعي.

*عبارة الدولة الفاشلة لأول مرة في مقال نشر في مجلة "السياسة الخارجية FOLEIGN POLICY" في عدد شتاء 1992-1993.

* **نعوم تشومسكي** في كتابه: "الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية" يقول أن الدولة الفاشلة: "مفهوم ملتبس وغير دقيق إلى حد الشعور بالإحباط"

[1] نعوم تشومسكي، **الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، تر: سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي،2007)، ص8.

جدول رقم 01: خصائص الدول القوية والدول الفاشلة[1]

| الخاصية | الدولة القوية | الدولة الفاشلة |
|---|---|---|
| احتكار الدولة لاستخدام القوة | موجودة | غائب بنسبة قليلة أو كبيرة |
| سيادة الدولة | مرتفعة | منخفضة |
| الديمقراطية | مرتفعة | منخفضة |
| شرعية الدولة وولاء المواطنين هو في | ارتفاع | انخفاض |
| الامن | مرتفع | منخفض |
| سيطرة الدولة على أجزائها | موجودة | غائبة بنسبة قليلة أو كبيرة |
| مراقبة الدولة لحدودها | موجودة | غائبة بنسبة قليلة أو كبيرة |
| فعالية المؤسسات والبنية التحتية والبيروقراطية | مرتفعة | منخفضة |
| التصرف في وسائل العنف الجسدي | تتركز في يد الدولة للأشخاص المخولين به | تحتكرها أطراف غير الدولة بطريقة غير شرعية |
| الفساد والجريمة | منخفض | مرتفعة وخارج الرقابة |
| النظام القانوني | موثوق | غير موثوق بها وغير فعالة |
| الاقتصاد | يعمل | في أزمة أقل أو أكثر عمقا |
| النمو الديمغرافي | طفيف تحت المراقبة | مرتفع وخارج عن السيطرة وتيارات هائلة للاجئين والهجرة الجماعية |

المصدر: سهام بن ناجي، **الدولة الفاشلة في افريقيا: مقاربة في العلاقة بين الفشل الدولاتي وتنامي الحركات الانفصالية -دراسة حالة السودان**. مذكرة ماستر، علاقات دولية ودراسات أمنية، قالمة، 2012.2013.

[1] سهام بن ناجي، **الدولة الفاشلة في افريقيا: مقاربة في العلاقة بين الفشل الدولاتي وتنامي الحركات الانفصالية دراسة حالة السودان**، مذكرة ماستر، (جامعة قالمة: كلية العلوم السياسية، قسم علاقات دولية ودراسات أمنية، 2012-2013)، ص 23.

يمكننا القول أن فشل الدولة هو نتاج تفاعل ديناميكي بين العوامل الداخلية بما في ذلك الصراع العنيف، الفقر، الظروف الاقتصادية والهيكلية والمؤسسات الرسمية الضعيفة دون أن ننسى الاستعمار الذي خلق هشاشة في البنى التحتية للدول المستعمرة والعوامل الخارجية بما في ذلك الاقتصاد السياسي الدولي، وانعدام الأمن الإقليمي والعالمي، وغالبا ما ترتبط الهشاشة مع الصراع العنيف والفقر المستدام وممارسة احتكارها لاستخدام القوة.

لا يوجد اجماع على تعريف محدد ودقيق لمصطلح "الدولة الفاشلة" إلا أن أغلب المفكرين ينطلقون في تعريفاتهم من عدة خصائص ومؤشرات تتميز بها الدول الفاشلة.

### ا. مؤشرات قياس الفشل الدولاتي ودرجاته:

يضم "دليل الدول الفاشلة" تصنيفا لـ 172 دولة على أساس مستويات الاستقرار والضغوط التي تواجهها الدول، ويعتمد الدليل السنوي للدول الفاشلة على قياس 12 مؤشرا تنقسم إلى: مؤشرات اجتماعية، مؤشرات اقتصادية ومؤشرات سياسية، وأكثر من 100 مؤشرا فرعيا

من بين المؤشرات نذكر:

#### أ- المؤشرات الاجتماعية:

1- **الضغوط الديمغرافية** Demographic Pressures: الكثافة السكانية والكوارث الطبيعية*

2- **الحركة العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي**:Refugees and IDPs النزاعات والحروب الأهلية[1]

3- **الجماعات المظلومة والميراث العدائي** Group Grievance: كل أنواع التمييز وعدم المساواة والعنف

4- **الهجرة الدائمة للكفاءات والمثقفين: رأس** المال البشري

#### ب- المؤشرات الاقتصادية:

1- **التنمية الاقتصادية المتفاوتة** Eneven Economic Development: اللامساواة بين الإثنيات والعرقيات في الثروة والخدمات

2- **الفقروالتدهور الاقتصادي** Poverty and Economic Deline: العجز الاقتصادي والبطالة

* يتم تحديد الدولة الفاشلة وقياس درجات فشلها من خلال دليل الدول الفاشلة الذي بدأ إصداره منذ 2005 -2014 من خلال تقرير مشترك بين صندوق السلام ومجلة السياسية الخارجية وهو عبارة عن تقرير سنوي يجمع بيانات من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة والمسموعة والمرئية، ومن 2014 ظهر مؤشر الدول الهشة.

[1] Marina Ottaway, Stefan Mair, **States at Risk and Failed States**, Policy Outlook( September2004), p3

ج- *المؤشرات السياسية:*

1- **شرعية الدولة** State Legitimacy: مدى فعالية الحكومة ومستوى الديمقراطية

2- **التدهور الحاد في تقديم الخدمات** Public Services: التعليم، الأمن، الصحة، المخدرات والتهريب

3- **انتشار انتهاك حقوق الإنسان والحرمان من تطبيق القواعد** Human Rights and Rule of Law: الشمولية والدكتاتورية والعنف السياسي وسجن المعارضين

4- **تعدد الأجهزة الأمنية بشكل يخلق دولة داخل دولة** Security Apparat us: مليشيات مسلحة ونخب عسكرية

5- **تتالي الانشقاقات داخل النخب**Elites Factionalized : الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة

6- **تدخل أطراف سياسية خارجية**:Esciternal Intervention التدخل العسكري أو الشبه العسكري، الاعتماد المفرط على المانحين وقوات حفظ السلام

كلما كانت مجموع النقاط المحصل عليها من مجموع المؤشرات المذكورة سالفا كبيرا كلما زاد فشل الدول محل الدراسة، وتصنف حسب درجة فشلها وصولا على عدم الاستقرار[1]

من اهم مسببات الدولة الفاشلة تفشي الفساد بمختلف أوجهه منها: الفساد والضعف المؤسساتي، غياب سلطة القانون، اللا عقاب والنظام القضائي العاجز . اللا استقرار الاجتماعي والاقتصادي، انعدام الشرعية واللا استقرار السياسي

انعدام الامن الداخلي الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الانسان، السيطرة المنقوصة على الإقليم فجوة السيادة، خطر انهيار الدولة

أما على المستوى الإقليمي والدولي تضمن: مشكلة الهجرة الغير شرعية والنازحين، الحروب الإقليمية ضغط النازحين، انبعاث النزعات الحدودية الكامنة، تمدد التهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة بالإضافة إلى التدخل الخارجي تحت ذريعة الدفاع عن النفس أو التدخل لحماية المصالح أو التدخل الإنساني

ومن بين الأسباب والتحديات التي ساهمت في بناء الدولة الفاشلة في افريقيا كما أوردها العربي بومجدين في دراسته المعنوية وتحديات البناء هي: العامل الاثني الهوياتي الخاصيات القيادية الأسباب الاقتصادية، التطور التاريخي

[1] سهام بن ناجي، **مرجع سابق**، ص 25-31.

## II. أسباب الفشل الدولاتي:

وتتعدد أسباب الفشل الدولاتي بين أسباب داخلية تساهم فيها عوامل داخل الدولة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية وأسباب خارجية تتأثر بها الدولة نذكر أهمها:

أ- **عدم القدرة على إدارة التنوع الإثني:** تتسم كل الدول القوية منها والفاشلة بسمة القومية Nation Race ووجود دول ذات نقاء عرقي Etharic Purityأمر نادر، ماعدا بعض الاستثناءات*، ويعتبر التنوع العرقي وعدم القدرة على إدارته من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل الدولة، لما ينتج عنه من أبعاد وتأثيرات على هذه الجماعات التي قد تتحول إلى أعمال عنف وإنكار لسلطة الدولة وشرعيتها وبالتالي سببا مباشرا في حدوث الانقلابات

الاختلافات والتعددية الاثنية ظاهرة طبيعية في مختلف الأمم والشعوب تكاد لا تخلو منها دول العالم، فالتكوين الديناميكي سمة أغلب الشعوب والمجتمعات الحديثة، فكل مجتمع يحتوي على أجناس وجماعات مختلفة تتفاعل فيما بينها في نطاق الوحدة السياسية فالتعددية لها وجود طبيعي في كل مجتمع انساني ويكون وجودها أكثر وضوحا عندما تتسع الدولة[1]

ان هذا التعدد لا يقتصر فقط على الجانب الاثني بل يمتد إلى الجانب الديني الإسلام والمسيحية، إلى جانب باقي المعتقدات الوثنية وغيرها، كما تتعدد وتختلف اللغات السائدة في المنطقة من اللغة العربية واللغات المحلية او كذا لغات المستعمر سابقا سواء انجليزية أو فرنسية [2]

على سبيل المثال التعدد الإثني في النيجر نجد الهاوسا haoussa، الجرما djerma، البولس peuls، السونغاي songhaï الكانوري kanouri، العرب، التوارق Touareg [3]

إن دول النيجر و الغابون مثلها مثل أي دول العالم ، يظهر فيها بوضوح التعدد الاثني ،فحدود هذه الدول كما هو معروف خطط له من قبل الدول الاستعمارية الأوربية دون أي مراعات لأوضاع الجماعات الاثنية ، حيث تداخلت الإثنيات و تعددت بين الدول و داخلها ، وعند خروج الاستعمار من المنطقة فشلت الدول المستقلة في التعامل مع الظاهرة الاثنية،

*كشفت الدراسات الحديثة أنه من بين 150 دولة مستقلة خضعت للدراسة المقارنة خلال الفترة 1970-2000 لا توجد سوى 15 دولة تتمتع بالتجانس السكاني المطلق.

[1] مسعد سفيان، **مرجع سابق**، ص97.

[2] سوسن بن صحيح، **الدولة الفاشلة و أثرها على الأمن الانساني دراسة حالة الصومال**، مذكرة ماستر، (جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2016)، ص148.

[3] علي مدوني، **قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا و انعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها**، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص147.

وعدم قدرتها على السيطرة عليها داخل أنظمتها السياسية ،وزاد من الظاهرة أن تبنت هذه الدول سياسات فاشلة للاندماج الوطني الواحد، ارتكزت على قيام النظم الحاكمة التي تنتمي في أغلبها إلى جماعات قومية و إثنية ، و استبعاد الإثنيات الأخرى في سياستها المبنية على منطق التعصب المركزي المستند التوجيه الاستثمارات الحكومية و النفاق الحكومي نحو خدمة هذه الجماعات الاثنية دون غيرها من الجماعات الأخرى مما خلف داخل الدولة الواحدة تناقضا و صراعا بين الانتماءات الفرعية ، ترتب عليها ولاءات ضيقة ومحدودة لا تعترف بالولاء الوطني أو للجماعات الوطنية الشاملة، فالأغلبية المسيطرة عمدت الى اضطهاد الأقلية او الأقليات الاثنية الأخرى ، وهو ما دفع تلك الأقليات عندما تسمح لها الفرصة إلى استخدام العنف و التمرد على النظام السياسي، و قيامها باستبعاد و حرمان الأغلبية و بعض الأقليات من حقوقها المختلفة، الامر الذي يدفع بالصراع إلى مستويات أعلى

كما هو في الحالات الطبيعية، أي الحالات التي تسيطر فيها الأغلبية على مقاليد السلطة والحياة العامة في الدولة، وهذه الأوضاع الاثنية هي التي تغلب على الخريطة الاثنية لدولتي النيجر والغابون [1].

### 1- التداخلات الاثنية:

عمل الاستعمار الغربي عندما وضع خططا للحدود السياسية في افريقيا على تشتيت وتوزيع الجماعات الاثنية المختلفة في افريقيا بين دولتين أو أكثر وعزلت عن مراعيها وأسواقها وأقاربها وأماكن عبادتها، وهو ما أوجد بيئة مناسبة لتوتر العلاقات وتفجير النزاعات الداخلية والإقليمية بدول افريقيا[2]

### 2- الاختلافات الثقافية

تتميز شعوب افريقيا بتعددية ثقافية و اجتماعية واضحة يصعب معها وصف الجماعات المختلفة المشكلة لهذه المنطقة بأنها جماعات إثنية فقط و إنما هي بالإضافة إلى ذلك جماعات ثقافية و إقليمية ، فالمنطقة تفتقر لتلك الوحدة الثقافية التي تمتعت بها منذ أكثر من 200 سنة ق م ، واستمرت حتى القرن 6م ثم اضمحلت بعد ذلك بفعل عدة عوامل عرفتها المنطقة ، فالقارة و بحكم الظروف الطبيعية و التاريخية والسياسية التي مرت بها و أفرزت ثقافات مختلفة و متناقضة تراوحت ما بين الثقافة العربية والانجلوفونية، و الفرانكفونية و الصومالية و الأمهرية .....إلخ [3]

---

[1] ميلود حمزاوي، **مقاربة الدولة الفاشلة بين الفشل المتعدد وصراع القوى في المنطقة** (يوم دراسي بعنوان الجزائر والتحولات الجيوسياسية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، نوفمبر 2022)، ص97-98.

[2] مسعد سفيان، **مرجع سابق**، ص101.

[3] علي مدوني، **مرجع سابق**، ص103.

### 3- الصراعات الداخلية:

ويقصد بالصراعات الداخلية تلك التي تنشب داخل الدولة الواحدة بين جماعات عرقية أو قبلية، أو بين إقليمين أو أكثر داخل الدولة.

وتتعدد أسباب الصراع الداخلي، فقد ينشأ نتيجة المطالبة بالمشاركة في السلطة والثروة، أو نتيجة المطالبة بالانفصال عن الدولة وغير ذلك من الأسباب، ويؤدي الصراع الداخلي إلى فقدان حالة الاستقرار السياسي وربما يصل الامر إلى انهيار الدولة ككل[1].

بعد خروج الاستعمار من افريقيا ظهرت الدول المستقلة ضعيفة و محملة بالكثير من الأعباء و المشاكل التي خلفها المستعمر و فشلت معه في التعامل مع تلك الاختلافات و خلق ألية مناسبة لاستيعاب تلك الاختلافات و التناقضات في اطار الدولة ، بل على العكس من ذلك ساهمت السياسات التي اتبعتها في مرحلة ما بعد الاستقلال في تعميق الاختلافات بين الجماعات المختلفة و لعبت دورا محوريا في الدفع بالاتجاه الحروب الاهلية بفعل تكريس النخب الحاكمة لسياسة التميز و التحييز لصالح الجماعات الاثنية، التي تنتمي إليها هذه النخب و حرمان الجماعات الأخرى من حقوقها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية

ولد هذا شعور لدى هذه الجماعات بأنها مهمشة و مستبعدة بشكل متعمد من قبل هذه النخب، وهو الامر الذي دفعها لتشكيل جبهات معارضة مسلحة، حاولت تغيير الوضع القائم و تحقيق مصالحها وتراوحت أهدافها بين التغيير الاجتماعي الشامل و تحقيق العدل و المساواة، و الخلاص من الظلم، وإقامة دول جديدة و بين تحقيق الانفصال عن الدولة الممارسة للاضطهاد، و هذا المناخ دفع بالصراعات في المنطقة إلى درجات عالية من العنف، خاصة مع رفض الأنظمة الحاكمة للالتزام بتحقيق الوحدة في اطار التنوع والاختلاف، بما ينطوي عليه ذلك من احترام الثقافات والمعتقدات للجماعات المهمشة، مما أوجد حالة من عدم الاستقرار في القارة بشكل عام[2]

نظرا لتعدد أبعاد ومستويات هذه الصراعات وتعقيدها، فهي ذات طبيعة سياسية واجتماعية وثقافية ودينية، وأبعاد داخلية وخارجية، وكذلك ذات امتدادات تاريخية، ومن هنا فان أسباب وحركات الصراعات في القارة تتداخل مع هذه الطبيعة المركبة بكل جوانبها.

---

[1] مباركة سليماني، **التحولات السياسية في المنطقة المغاربية و انعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى**، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016)، ص201.

[2] سوسن بن صحيح، **مرجع سابق**، ص104

**4- *الصراعات العرقية القبلية والعشائرية:***

بعد نهاية الحرب الباردة شهدت افريقيا موجة عارمة من الصراعات العرقية اجتاحت الكثير من الدول، مع تعدد أسبابها إلا أن البعد العرقي شكل جزءا أساسيا وبشكل أساسي وصل إلى حد المطالبة بحق تقرير المصير كما اعتبره المحلل السياسي جوناثان فوكس السبب الرئيسي لتصاعد وزيادة أعمال العنف بالقارة.

فمع تعدد القبائل والعشائر بالقارة وتعدد الصراعات بينها لأسباب ودوافع مختلفة، رغم أنه لا توجد منطقة محددة جغرافية محددة لكل قبيلة، إلا أن المعتقدات والذهنيات قسمت الدول إلى قبائل وعشائر طائفية أدى إلى صراعات فيما بينها نتيجة مطالبة إحدى القبائل بالمشاركة في السلطة أو الثروة أو في كليهما، أو نتيجة المطالبة بالانفصال عن الدولة أو حتى نتيجة وجود اختلافات عرقية بين السكان أو غير ذلك من الأسباب.

## III. *أثر الفشل الدولاتي على الأمن الإقليمي في افريقيا:*

حسب **مارينا أوتاوا*** **وستيفان ماير*** لا يمكن معالجة مشكلة الفشل الدولاتي على المدى الطويل إلا من خلال عملية مستدامة من التنمية الاقتصادية والتغير السياسي الذي يبني الأسس لدول قوية تتمتع بالحكم الرشيد

سنحاول في هذا الجزء التعرض لبعض المخاطر التي تؤثر بالدولة جراء ظاهرة الفشل، على المستويين الداخلي للدولة، وعلى النسق الوطني ووظائفه، وكذا المخاطر والتهديدات التي تنعكس على النسق الخارجي أي البيئة الإقليمية والدولية للدولة الفاشلة.

### أ- أثر الفشل الدولاتي على المستوى الداخلي:

مع اختلاف أسباب وظروف الفشل الدولاتي يصعب تحديد النتائج وتوقعها بدقة ولكن يمكن رصد أغلبها من خلال تكرارها وتشابهها مع دول عديدة من بينها:

#### 1- الفساد والضعف المؤسساتي:

الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات وعدم الاستقرار تصبح عرضة للنزاعات الداخلية والعرقية، وهذا يؤثر سلبا على الأمن الإقليمي.

---

*مارينا أوتاوا هي باحثة في مشروع الديمقراطية وسيادة القانون في جامعة كارنيغي الوقف من أجل السلام الدولي، وهي تعمل على مشاكل التحول الديمقراطي وما بعد الصراع.

*ستيفان ماير هو نائب مدير المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية SWP يعمل على الجهات الفاعلة غير الحكومية في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الشؤون الدولية وعلى فشل الدولة.

إن قدرة الدولة على تعبئة مواردها من أجل توفير الاحتياجات الأساسية لشعبها تتعرض للتهديد بسبب ارتفاع مستويات الفساد وضعف المؤسسات.

يبقى الفساد أحد أهم التحديات التي تواجه الدول الضعيفة والفاشلة، حيث يهدد سلامة نظم الدولة، بالإضافة لكونه العدو الأول للاستقرار ويقوض سيادة القانون ويخلف الركود الاقتصادي والفقر.

### 2- غياب سلطة القانون:

من أهم مظاهر انهيار الدولة هو فقدان الشرعية القانون باعتبار القانون مبدأ ثابت من مبادئ القانون الدولي وأساس جوهري لقياس مدى رشادة الحكم في الدولة، فبمجرد الشك في سيادة القانون على المستوى الداخلي للدولة يقع الشك في مصداقيتها وبالتالي انهيار منظومتها السياسية وفقدانها للأهلية والحرية السياسية على ترابها الإقليمي وفي النسق الدولي[1].

### 3- اللا عقاب والنظام القضائي العاجز:

الفساد يؤثر على القدرة على مكافحة التهديدات الأمنية، حيث دول ذات مستويات عالية من الفساد تكون أفل قدرة على حماية مواطنيها، تظهر السلطتين التشريعية والقضائية في الدول الفاشلة مؤسسات معيبة لا تتمتع بأي استقلالية عن السلطة التنفيذية وتتصف بحالة فراغ سياسي.

### 4- فقدان التماسك الاجتماعي وعجز التنمية:

الفشل في تحقيق التنمية المستدامة يؤدي إلى عدم استقرار الدول ويجعلها أكثر عرضة للتهديدات الأمنية، الأمر الذي يؤدي إلى الفقر وفقدان التماسك الاجتماعي، غالبا ما يتم الفشل بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل، مع بقاء النمو الاقتصادي مستحيلا إلى أن تستعيد الدولة سيرها الوظيفي العادي[2].

### 5- انعدام الشرعية واللا استقرار السياسي:

عندما يفقد الحكام الشرعية السياسية تنحدر الدول إلى حالة الفوضى والعنف، مما يخلق عدم استقرار سياسي لا يؤثر على سكانها فحسب بل يؤثر أيضا على المنطقة المحيطة، الانقلابات والتغيرات السياسية غير الديمقراطية تؤثر على الأمن الإقليمي، حيث تصبح الجيوش في بعض الأحيان القوة الوحيدة المتاحة لتلبية المطالب من أجل التغيير والدفاع عن سيادة الدولة.

---

[1] مسعد سفيان، **مرجع سابق**، ص220.

[2] مباركة سليماني، **مرجع سابق**، ص300.

### 6- اللا استقرار الاجتماعي والاقتصادي:

الدول الفاشلة هي غير فعالة في تقديم الخدمات الأساسية وتعاني من سوء توزيع السلطة والموارد داخل المجتمع ما يخق حالة من الفوضى والعداء بين أفراد الشعب الواحد مما يدفع كل طرف للسعي لفرض هيمنته على الثروة والبقاء أطول فترة مستفيدة من الدعم الخارجي الذي من مصلحته خلق الفوضى داخل الدول الهشة للإبقاء على مصالحه واستنزاف ثروات البلدان المنهارة، وبالتالي يجب التركيز على التنمية الفكرية والاقتصادية للمجتمع وتحسين الظروف المعيشية لتحقيق الاستقرار السياسي الديمقراطي، وبالتالي تحقيق الأمن الإقليمي في افريقيا.

### 7- انعدام الأمن الداخلي:

إن العلاقة متداخلة بين الأمن والتنمية، علاقة ذات اتجاهين متعاكسين كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر، نجد أن الأمن أساسي للحد من الفقر ومن ناحية أخرى الافتقار إلى التنمية يؤدي إلى الصراع أي فقدان الأمن، يؤدي انعدام الأمن الداخلي إلى الفوضى ويجعل الدولة غير قادرة على توفير الأمن للأفراد، وقد يؤدي إلى ظهور جماعات ومليشيات تدعي صفة الشرعية وسلطة الحماية للأفراد وبالتالي تخلق نوعا من الازدواجية في المجتمع وتتدهور الأوضاع الأمنية وقد تصل إلى العنف أحيانا.

### 8- الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان:

تتجلى إحدى الصفات الدائمة للدول الفاشلة في مستوى العنف الجسيم والممنهج الذي تمارسه الفواعل الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، بما في ذلك العنف الجنسي والقتل خارج نطاق القضاء، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أقصاها الإبادة الجماعية، كلها انتهاكات لحقوق الانسان تؤدي إلى النزوح الداخلي وتدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة[1].

## ب- أثر الفشل الدولاتي على المستوى الإقليمي والدولي:

### 1- مشكلة الهجرة غير الشرعية والنازحين:

يؤدي تردي الأوضاع الاقتصادي السياسية والاجتماعية وحالة اللا أمن إلى رغبة السكان في ترك موطنهم بحثا عن الاستقرار والأمان، وبالتالي انتشار الهجرات الفردية والجماعية، تسبب ظاهرة الهجرة وزيادة اللاجئين مشاكل جمة لدولة

[1] مباركة سليماني، **مرجع سابق**، ص305.

المنشأ ودولة اللجوء، فتفقد الأولى مواردها البشرية وتتعرض بشكل خاص لهجرة الأدمغة للنجاة بأنفسهم والهروب من حروب أهلية محتمة، أما الثانية فتواجه تغيرات في الخريطة البشرية وتحديدا الاثنية وأعباء اقتصادية واجتماعية.

2- **الحروب الإقليمية:**

من نتائج عجز الدول هو النزاعات المسلحة إلى ما وراء حدودها السياسية وخلق تأثيرات على باقي الدول المجاورة، من شأنها أن تشكل تهديدات أو مخاطر مباشرة أو غير مباشرة على أمنها واستقرارها بالمعنى الموسع (اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا وأمنيا)، وقد يكون ضغط النازحين أهم الأسباب لخلق النزاعات بين الدول الإقليمية، إلى جانب النزاعات الحدودية الناتجة عن الإرث الاستعماري، دون أن نهمل التهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة[1].

**3- التدخل الخارجي:**

كما ذكرنا سابقا أن التدخل الأجنبي يهدف إلى تغيير أو التأثير على سياسة ومواقف أو خيارات الدول على نحو يتوافق مع مصالح الطرف الساعي للتدخل عن طريق الترغيب أو التدخل العنيف، كل الأشكال التي يتخذها التدخل تتنافى مع القواعد والأعراف التي تسير عليها العلاقات بين الدول المستقلة والمتساوية في السيادة، إما تحت ذريعة الدفاع عن النفس، أو حماية للمصالح، أو تحت شعار حماية حقوق الإنسان.

نخلص إلى أن انهيار الدول أو هشاشتها وضعفها سياسيا اقتصاديا واجتماعيا يؤثر عليها داخليا بالدرجة الأولى يخلق نوعا من حالة اللا استقرار واللا أمن وكذا الركود الاقتصادي والفساد والفقر مما يؤدي إلى هجرات متكررة أو إلى حروب أهلية جراء اللا مساواة في الحقوق والواجبات، ويخلق حالة من اللا استقرار الإقليمي وحالة ترقب وتأهب لكل متغير أو تهديد خارجي.

[1] سهام بن ناجي، **مرجع سابق**، ص90.

# المبحث الثالث

# التحديات الأمنية للانقلابات العسكرية في افريقيا

**المطلب الأول:** التحديات الأمنية التي تواجه افريقيا

**المطلب الثاني:** الإصلاحات الأمنية لقطاع الأمن في افريقيا

## المبحث الثالث: التحديات الأمنية للانقلابات العسكرية في افريقيا

تشهد الساحة الافريقية العديد من التوترات البينية الموروثة في أغلبها عن الحقبة الاستعمارية، والتي لها انعكاسات سلبية على استقرار دول المنطقة ككل، فهناك من المحللين من يعتبر أن أهم ما يواجه الأمن الافريقي من تحديات هي" أخطار عدم الاستقرار، أكثر منها تهديدات خاصة"، لعل أبرز التوترات البينية لدول افريقيا قائمة على الخلافات الحدودية، فقد صاحبت هذه التوترات فترات استقلال دول المنطقة ولاتزال قائمة إلى يومنا هذا، دون أن ننسى أثر الانقلابات المنتشرة في دول القارة وتأثيرها على الأمن الإقليمي في القارة ما خلق حالة اللا استقرار، خاصة مع انتقال عدوى الانقلابات من دولة الى أخرى.

### المطلب الأول: التحديات الأمنية التي تواجه افريقيا

تبقى تهمة "قارة الانقلابات" وصمة في جبين افريقيا، بسبب تكرار تغيير السلطة بالقوة من قبل ضباط الجيش والتجارب الديمقراطية في أكثر من دولة، وعودة الانقلابات العسكرية والاستبداد تعد مؤشرا على تدهور الوضع السياسي والاجتماعي في افريقيا.

إن الانكشاف الأمني في افريقيا جاء نتيجة تعدد الفواعل الأمنية في المنطقة الداخلية والخارجية، وكذا انعدام سلطة الدولة كفاعل دولي وحدوي وجعلها في محل هشاشة أو انهيار، ما جعلها محط أطماع قوى خارجية تسهم في تأجيج الوضع الداخلي

وكذا انتشار الصراعات المسلحة على الموارد النادرة اللازمة لبقاء الفرد أو الجماعة، خلق نوع من التمرد على الحكومة أو الوضع الراهن الذي يخصص هذه الموارد في وقت السلم.

#### الفرع الأول: تحديات الأمن الإقليمي في افريقيا

تم تعريف الأمن القومي العربي بأنه:" تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية"[1]

بمعنى آخر أن الأمن الجماعي للدول لا يتحقق إلا بأمن كل عناصره، الجزء مرتبط بالكل، فدول الوطن العربي كل لا يجزأ، حالها حال دول القارة الافريقية امنها واستقرارها السياسي والاقتصادي لا يتحقق إلا بالتكاثف والتكامل.

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **مرجع سابق**، ص28.

يرتبط أمن كل دولة افريقية ببيئتها واستقرار المنطقة الأمنية، وقد تشكل تهديدا لجيرانها في حالة عدم استقرارها الداخلي، ما يسمى بالانفجار الداخلي الإقليمي وهو حالة تنهار فيها الدولة الإقليمية، وهي ظاهرة نموذجية للحروب الأهلية الافريقية[1]

يرجع مفهوم الأمن القومي إلى القرن التاسع عشر، وذلك من خلال ربطه بالمفهوم الإمبريالي الاستعماري، حيث كان يقوم على فكرة التوسع وانتشار المصالح الامبريالية، وأدى ذلك إلى ظهور ما يعرف بالاستراتيجية الكبرى القائمة على القوة الامبريالية وعلاقتها بالمستعمرات التي كانت خزان مواد الطاقة الخام والتي استخدمت في تطوير اقتصاديات الدول الاستعمارية إضافة إلى استخدام القوة البشرية المتتالية من المستعمرات في المناجم ومختلف الأشغال الوعرة، وهذا على حساب تنمية وتطور الدول المستعمرة مستغلة في ذلك الوضع الاجتماعي الصعب لسكان المستعمرات وارتفاع الأمية لديهم المفتعلة من قبل المستعمر[2]

التهديدات الخارجية مصدرها فاعلون من غير الدول أي أن الدول الافريقية تواجه أساسا الجماعات المسلحة المنبثقة من خارج حدودها، وعلى العكس الجماعات المسلحة أصبحت تنشط خارج حدودها.

## *الفرع الثاني: تحديات الأمن المحلي في افريقيا*

تبقى مشكلة الهوية الدينية أو العرقية أحد أهم الأسباب في عدم الاستقرار المحلي في دول افريقيا وسببا في نشوء الصراعات الداخلية حول الموارد[3] مثل أراضي الرعي والمياه مثل نهر نيجيريا

يعتبر النزاع الاثني قاعدة للتبعية ضمن مجموعة معينة أو بين مجموعتين مختلفتين من حيث الأصل العرقي لهما في دولة واحدة أو دولتين مختلفتين، وقد يؤدي إلى صدامات في الطابع السياسي ويسمى العنف الإثنو سياسي، كل منهما ضحية في المصالح[4]

---

[1] نبيل زكراوي، **مرجع سابق**، ص4.

[2] عبد الودود بن نادية، عبد الرؤوف بلحسن، **الجزائر المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الإفريقي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، (جامعة 8 ماي 1945: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص15.

[3] محمد الأمين بن عودة، **أثر التعددية الاثنية في تحديد طبيعة الحكم الإداري دراسة حالة دولة جنوب السودان**، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018)، ص213.

[4] عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكاكطة، **مرجع سابق**، ص8-9.

دون أن ننسى الصراع من أجل البقاء في السلطة عن طريق الانقلابات المتواترة أو للحفاظ على الموارد والتوزيع العادل للثورة باعتبارها نظاما من أجل بقاء الفرد والجماعة ما يعرف "بسياسة البطن"[1] في ظل غياب المؤسسات التنظيمية مثل الكونغو، رواندا، أوغندا، زيمبابوي، ليبيريا، سيراليون والسودان

### *الفرع الثالث: التحديات الأمنية الدولية في افريقيا*

إلى جانب التحديات القديمة، ومع ظهور فواعل جديدة في النسق الدولي تغيرت المعضلة الأمنية وأصبحت فوق دولاتية بظهور أنشطة إجرامية عابرة للحدود، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، الإرهاب الدولي .... وغيرها

إن الدول الفاشلة تشكل خطرا جسيما على الاستقرار الدولي وعلى رفاهية شعوبها، وعلى المستوى الدولي يمكن ان تصبح ملاذات آمنة للمنظمات الإرهابية، ومراكز لتجارة المخدرات والأسلحة، وأرضا خصبة للأمراض الخطيرة إقليميا، ويمكنها نشر عدم الاستقرار إلى ما هو أبعد من حدودها وخلق ديناميكية صراع تؤثر على البلدان المجاورة[2]

تتسم أفريقيا بالتنوع، لذا تتباين التحديات بشكل كبير باختلاف البلدان والمناطق، وتتواصل الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليون لمعالجة هذه التحديات وتعزيز التنمية المستدامة.

تواجه افريقيا العديد من التحديات الأمنية التي تتراوح بين النزاعات الداخلية والإرهاب إلى الجريمة المنظمة والتوترات الحدودية، بعض من أبرز هذه التحديات تشمل:

#### *1. النزاعات الداخلية والحروب الأهلية:*

العديد من الدول الافريقية تعاني من نزاعات داخلية تنشأ عادة بسبب الخلافات العرقية، الدينية، أو السياسية. هذه النزاعات غالبا ما تؤدي إلى فقدان الأرواح وتشريد السكان وتدمير البنية التحتية.

ما ينتج عنه دول فاشلة جراء تعدد الإثنيات وبشكل خاص إفريقيا جنوب الصحراء حيث تقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية اثنية عنيفة وبروح عسكرية وربما قراع إقليمي مستوطن ومن الأمثلة هايتي ويوغسلافيا[3]

#### *2. الإرهاب:*

منظمات إرهابية مثل بوكو حرام في نيجيريا والصومال وجماعات مرتبطة بالقاعدة وداعش في الساحل الافريقي تشكل تهديدا كبيرا للأمن الإقليمي، هذه هجمات تستهدف المدنيين، القوات الأمنية، والبنية التحتية الحيوية

[1] نبيل زكراوي، **مرجع سابق**، ص6.

[2] Marina Ottaway, Stefan Mair, States **at Risk and Failed States**, Policy Outlook, September2004, p3

[3] رباب عمراني، **مرجع سابق**، ص17.

### 3. *الجريمة المنظمة:*

تهريب المخدرات، الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة هي أنشطة تنعش الجريمة المنظمة في افريقيا. هذه الأنشطة غالبا ما تكون مترابطة مع الجماعات الإرهابية وتسهم في تفاقم النزاعات.

### 4. *التوترات الحدودية والنزاعات على الموارد:*

النزاعات حول الحدود والموارد الطبيعية مثل الماء والأراضي الزراعية تعتبر مصدرا رئيسيا للتوتر بين الدول وداخل الدول.

وهذا ما خلف حالة اللاأمن السائدة في الدول الافريقية إذ تواجه عمليات حفظ السلام وحل النزاعات في أفريقيا تحديات بسبب الطبيعة المعقدة للصراعات، والمظالم التاريخية، ووجود جهات فاعلة من غير الدول، ويتطلب صون السلام معالجة الأسباب الجذرية لذلك كله وتعزيز الحوار الشامل[1].

كما أن حفظ السلام وحل النزاعات بشكل فعال في أفريقيا يتطلب في كثير من الأحيان التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الشركاء الدوليين والمنظمات الإقليمية، وتهدف الجهود المنسقة المبذولة إلى بناء القدرات المحلية، وتعزيز المؤسسات، وتعزيز السلام المستدام.

لقد كان التصدي للتحديات التي تفرضها الصراعات التي طال أمدها والنزاعات الطويلة الأمد في القارة الأفريقية محورا رئيسا للأمم المتحدة. ونُشرت بعثات في المناطق المتضررة من الصراع بهدف الحفاظ على السلام، وتسهيل الحوار السياسي، ودعم إعادة الإعمار بعد الصراع. وفي عام 1960، نُشرت أول عملية لحفظ السلام في أفريقيا في جمهورية الكونغو لضمان انسحاب القوات البلجيكية ولمساعدة الحكومة في الحفاظ على القانون والنظام، ومنذ ذلك الحين، نُشرت الآلاف من قوات حفظ السلام في أكثر من 30 عملية لحفظ السلام في البلدان الأفريقية، وأُنشئت أحدث بعثة لحفظ السلام في عام 2014 في جمهورية أفريقيا الوسطى[2].

### 5. *التغير المناخي والأمن الغذائي:*

التغير المناخي يؤدي إلى تغييرات في أنماط الطقس مما يؤثر على الزراعة ويزيد من خطر الجفاف وانعدام الأمن الغذائي. هذا يؤدي إلى نزوح السكان، وزيادة التوترات الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1] مباركة سليماني، **مرجع سابق**.

[2] " السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة"، الأمم المتحدة في موقع: **https://www.un.org** نظر يوم (2024/4/20).

أفريقيا معرضة بشدة لتأثيرات تغير المناخ، مع ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط هطول الأمطار، والظواهر الجوية المتطرفة التي تؤثر على مختلف المناطق، مما يؤثر على النظم البيئية وسبل العيش، وتفاقم ندرة المياه والتصحر. كما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض غلات المحاصيل، مما يهدد سبل عيش كثير من الناس الذين يعتمدون على الزراعة، وتعتبر استراتيجيات التكيف حاسمة لبناء القدرة على الصمود في القطاع الزراعي.

وقد يؤدي تغير المناخ إلى تعطيل النظم البيئية، مما يتسبب في فقدان التنوع البيولوجي ويهدد استدامة الموارد الطبيعية، وتتعرض المناطق الساحلية بوجه خاص لمخاطر بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، مما يؤثر على مصايد الأسماك والمجتمعات الساحلية.

تواجه أفريقيا أزمة غذائية ذات أبعاد غير مسبوقة، ومن المتوقع أن يتعرض الملايين لمخاطر تفاقم الجوع في المستقبل القريب بسبب الصراعات، وتقلب المناخ والظواهر المتطرفة، والتباطؤ والانكماش الاقتصادي، وعواقب جائحة كورونا.

ويشير التقرير، الذي نشرته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأغذية العالمي، في عام 2023 والمعنون بـ"أفريقيا، نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية " إلى أن القارة الأفريقية ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية لهدف التنمية المستدامة الثاني بشأن القضاء على الجوع بحلول 2030. ويأمل المؤلفون أن تؤدي نتائج التقرير إلى تدشين زخم جديد لتحويل نظم الأغذية الزراعية في أفريقيا، وإنشاء نظم غذائية زراعية أكثر كفاءة وشمولية ومرونة واستدامة للناس والكوكب[1].

وتشير أحدث التقديرات إلى أن ما يقرب من 282 مليون شخص في أفريقيا (حوالي 20 في المائة من السكان) عانوا نقص التغذية في عام 2022، أي بزيادة قدرها 57 مليون شخص منذ بدء جائحة كورونا، وعانى نحو 868 مليون شخص من غياب الأمن الغذائي بصورة معتدلة أو شديدة، وعانى أكثر من ثلثهم - 342 مليون شخص - غياب الأمن الغذائي الشديد[2].

تواجه عديد المناطق في أفريقيا تحديات في تيسير الحصول على الخدمات الكاملة للرعاية الصحية، وغالبًا ما تفتقر المناطق الريفية والنائية إلى الهياكل الكافية لتقديم الرعاية الصحية، مما يصعب على السكان الحصول على تلك الخدمات

[1] حنان لبدى، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علاقات دولية واستراتيجية، 2015)، ص100.

[2] فوزية لبادي، **إشكالية التنوع الإثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالتي السودان والعراق**، مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علاقات دولية واستراتيجية، 2016)، ص60.

الأساسية، ولم تزل أفريقيا تصارع الأمراض المعدية مثل الملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والأمراض الاستوائية المهملة، فضلا عن مواجهتها ارتفاع معدل انتشار الأمراض غير المعدية مثل السكري، وأمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان. وتشكل هذه الأمراض عبئا كبيرا على أنظمة الرعاية الصحية كما تساهم في ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات.

وتعاني عديد البلدان الأفريقية من نقص في المتخصصين المدربين في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك الأطباء والممرضات والقابلات، وهذا النقص يعيق إحراز تقدم فعال في تيسير خدمات الرعاية الصحية، كما أنه يضعف جودة الرعاية[1].

وتواجه المناطق المتضررة من الاضطراب السياسي والصراع تحديات أخرى في سبيل تقديم الرعاية الصحية، حيث يساهم نزوح السكان، والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية لخدمات الرعاية الصحية، وانتشار الاضطرابات في سلسلة التوريد في وقوع أزمات الرعاية الصحية.

***6. القرصنة والأمن البحري:***

وقد يكون مصدر اللا أمن هو التهديدات المائية بين الدول الإقليمية وكذا الأمن العالمي وسوء استغلال الموارد المائية ومعضلة القرصنة، مؤثرة بذلك على الوضع الاقتصادي والسياسي للمنطقة ككل ومشكلة تغير المناخ التي توجه العالم نحو مشكلة بيئية عالمية

خصوصا في خليج غينيا، القرصنة تمثل تهديدا كبيرا للتجارة البحرية والأمن الإقليمي، مما يؤثر على الاقتصادات المحلية والعالمية.

يمكننا القول أخيرا أن القارة الافريقية أصبحت منهكة جراء ما عانته من صراعات داخلية وخارجية وتدخلات أجنبية ساهمت في زيادة حالة اللا استقرار بالمنطقة، مستفيدة من هذه الأوضاع لزرع جذورها بالقواعد العسكرية بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان، أو عن طريق الديون والقروض الاستهلاكية لتقويض حرية الشعوب في تقرير مصيرها، إضافة إلى فقرها الشديد وانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة.

[1] مصطفى هاشم، **مرجع سابق**.

## الفرع الرابع: مهددات الأمن الإقليمي في أفريقيا

عانت الدول الافريقية من ويلات الاستعمار لسنوات طوال، وانتزعت الاستقلال بالقوة، إلا أن ظروفها السياسية والاقتصادية المتدهورة خلفت آثارا سلبية مست كل من الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء، نذكر أهمها:

### ❖ التدفقات غير المشروعة للأسلحة عبر الحدود:

نجد أنه في الآونة الأخيرة قد تحولت القارة الأفريقية إلى واحدة من أهم مناطق التجارة غير المشروعة للأسلحة في العالم، كما أن الحالة الراهنة لبلدانها أصبحت عرضه بشكل متزايد لانعدام الأمن الذي تسببه الصراعات العرقية العنيفة وأنشطة الجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى شعور جميع دول الساحل بالقلق إزاء الروابط الواضحة بين الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة، وكذلك المنظمات الإجرامية الضالعة في الإتجار بالبشر والمخدرات، ومن ثم فإن جميع بلدان إقليم الساحل مهددة بأنشطة الجماعات الإرهابية، مثل حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا، وجماعة بوكو حرام، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فضلًا عن المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية الأخرى، فقد ارتكبوا اعمالًا إرهابية وهددوا الأمن الإقليمي، وزادوا أيضًا من توسيع نطاق الأسلحة فوق إقليم الساحل وانخرطوا في الإتجار بالمخدرات والبشر وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة[1].

### ❖ تهريب المهاجرين غير الشرعيين والاتجار بالبشر:

تعد قضية تدفق اللاجئين واحدة من أهم القضايا الدولية المعاصرة ليس فقط من منظورها الإنساني وإنما أيضًا من منظورها السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والقانوني.

كما فرض تدفق اللاجئين، خاصة من الجوار الإقليمي الأفريقي نتيجة للنشاط الملحوظ للجماعات المسلحة من دون الدولة، ضغوطًا داخلية وخارجية على الدول المضيفة التي واجهت معادلة صعبة بين الالتزام بالحقوق الإنسانية للاجئين، وفقًا للاتفاقيات والمواثيق الدولية، وبين ممارسة سياسات تحدُّ من تأثير تدفقاتهم على أمنها وسيادتها.

أما فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية فيتم تعريفها بأنها الدخول غير الشرعي لأجانب من دولهم الأصلية برًا وبحرًا وجوًا إلى دولة أخرى، بما فيها مناطق العبور

وحددت المادة 2 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 الهجرة غير المنظمة بأنها وجود المهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله في وضع يتنافى والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية الأطراف أو

[1] سهام بن ناجي، **مرجع سابق**، ص56.

التشريعات الوطنية، وطبقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن الهجرة غَير الشرعية تعني عبور الحدود (دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المستقبلة)[1]

أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي بأنه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول والإقامة أو العمل في بلد ما، ويشمل هذا: الأفراد الذين ليس لديهم وثائق قانونية للدخول إلى الدولة (دولة الاستقبال) ولكن استطاعوا الدخول سرًّا حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدولة الوطنية يكون هذا الدخول عبر إحدى الطرق التالية: برًا، بحرًا، وجوا هذه التحديات معقدة ومترابطة، وتتطلب استجابات متعددة الأبعاد تشمل التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز الحكم الرشيد، وتنمية الاقتصادات المحلية، ودعم الحلول السلمية للنزاعات.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن متغير الهوية أصبح متغير أساسي في تحليل السلوكيات الخارجية للدول حيث تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة وظهر ذلك بشكل واضح في قضايا الأقليات، بعدما تحول الصراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول، بحيث أصبح صراعا حضاريا وليس أيديولوجيا من خلال الانتماءات العرقية والثقافية للأفراد مثل قضية الطوارق.

## *المطلب الثاني: الإصلاحات التي يحتاجها القطاع الأمني في إفريقيا*

تتعرض دول القارة الافريقية لعدة تهديدات أمنية داخلية، إقليمية وخارجية تهدد استقرارها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي وكيانها كدولة، ما يجعلها محط أنظار العديد من الدول الخارجية، لسلب ثرواتها واستنزاف خيراتها، كما سبق ذكرها فيما سلف.

أوردت أدبيات العلاقات الدولية مجموعة من الركائز أو المقومات التي يقوم عليها نظام الأمن الإقليمي ويمكن حصرها في:

- وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات في الإقليم وعدم إثارة القضايا العرقية وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك لضمان الاستقرار داخل الدول منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا للأمن وسيادة الإقليم.
- تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن والابتعاد عن التدخل في شؤون الداخلية وتبدأ استخدام القوة أو التهديد لها.

[1] ياسين حشوف، **إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية**، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علاقات دولية ودراسات استراتيجية، 2017)، ص 77.

- التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية عبر أقدام الدول عن التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الاجتماعي.
- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على الأصعدة كافة مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل.
- اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع التسلح.
- اعتبار الأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي.

ولمواجهة التحديات الأمنية السالفة الذكر، يتوجب على الدول الافريقية والمجتمع الدولي التركيز على عدة جوانب رئيسية:

## *الفرع الأول: تغييرات أساسية*

### *1. التعاون الإقليمي والدولي:*

في إطار ما يعرف بالأمن التعاوني ويجري في اطاره التعاون غير الرسمي بين الدول الأعضاء بهدف تطوير مجموعة من مبادئ ومعايير الدول ويتم اتأكد من الالتزام بهذه المبادئ في منتدى الحوار، مثل التعاون بين الدول الافريقية ومع الشركاء الدوليين أساسي لمكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، وتعزيز الأمن الإقليمي، المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لديها دور مهم في تنسيق الجهود وتسهيل التعاون.

### *2. بناء القدرات والإصلاحات الأمنية:*

تعزيز قدرات الدول الافريقية على مستوى القوات المسلحة والشرطة وأجهزة الامن الأخرى ضروري لمواجهة التحديات الأمنية، كما يجب اجراء إصلاحات لضمان الحكم الرشيد في القطاع الأمني واحترام حقوق الانسان.

محاولة تفعيل دور مجموعة دول الساحل الخمس 5 Gمن أجل مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية والاقتصادية في القارة الأفريقية عمومًا وإقليم الساحل الأفريقي بصفة خاصة:[1]

تضم "مجموعة دول الساحل الخمس 5 "Gخمس دول، وهي: موريتانا، مالي، النيجر، تشاد، وبوركينا فاسو، ويتمثل الهدف الرئيس من إنشاء مجموعة الدول الساحل الخمس، في مواجهة مجموعة من التحديات الأمنية والاقتصادية، فضلًا عن حشد التمويلات واستقطاب الاستثمار الأجنبي، ذلك حتى تتمكن من تحقيق التنمية المستدامة في القارة الأفريقية،

[1] رباب عمراني، **مرجع سابق**، ص39.

عبر تعزيز قدراتها الأمنية الوطنية وتقوية دولة القانون، حيث اتضح أن سبب عدم الاستقرار في المنطقة يرجع إلى غياب مفهوم التنمية وأيضًا هشاشة رقابة الأجهزة الحكومية.

### 3. التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتوترات من خلال التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات الاجتماعية يمكن أن يساهم في استقرار الأمن على المدى الطويل، الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية يخلق فرصا اقتصادية ويقلل من الفقر والبطالة

فمثلًا ترتكز استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية التي أُنشئت في 22 سبتمبر2011، على "مبدأ المزيد من أجل المزيد"، وتعتمد على معادلة الأمن والتنمية كمدخل للإصلاح واستتباب الأمن والسلام في الأقاليم التي تشهد تفككًا اجتماعيًا وأزمات سياسية واقتصادية بالغة، فهناك علاقة طردية بين كل من الأمن والتنمية، فيتم اعتبارهما عنصرين متلازمين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر؛ حيث عند حدوث خلل في أحدهما ينعكس بطريقة سلبية على الآخر، وبالتالي فأي استقرار أو تطور في أي منهما ينعكس بطريقة إيجابية على كليهما، فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها[1]

### 4. دعم الحلول السياسية والدبلوماسية:

تشجيع ودعم الحوار والمفاوضات لحل النزاعات سلميا يجب أن يكون أولوية، يشمل ذلك تسهيل محادثات السلام ودعم العمليات الانتخابية وبناء مؤسسات ديمقراطية قوية، ولا يكون ذلك إلا عن طريق التعاون الإقليمي لحماية المصالح الإقليمية والأمن الإقليمي بصفة عامة

حيث تسعي دول المنطقة من خلال التعاون العسكري فيما بينها إلى منع أية قوة خارجية من التدخل في ذلك الإقليم، بحيث تعتمد على تفعيل الأمن الداخلي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن العسكري والأمن القومي، بالإضافة إلى قيام الدول الأفريقية بتأمين حدودها داخليًا ودفع التهديدات الخارجية عن طريق صياغة تدابير محددة، تراعي التكامل مع دول الجوار، لتحقيق الأمن الإقليمي، ومن ثم تعزيز أمن القارة الأفريقية.

[1] نداء كسبر، **الأمن الإقليمي في افريقيا التهديدات وسبل المواجهة**، في موقع:
https://pharostudies.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%88/ نظر يوم(2024/04/19).

***5. مواجهة التغير المناخي وضمان الأمن الغذائي:***

تعزيز القدرة على التكيف مع التغير المناخي وتنفيذ استراتيجيات للأمن الغذائي يعتبران عنصرين أساسيين لضمان الاستقرار والتقليل من مخاطر النزاعات.

من خلال التركيز على هذه الجوانب، يمكن لإفريقيا والمجتمع الدولي العمل معا لمواجهة التحديات الأمنية المعقدة وضمان مستقبل أكثر أمانا واستقرارا للقارة.

## *الفرع الثاني: تغييرات ثانوية*

بالإضافة إلى الجوانب السابقة هناك عدة مجالات أخرى يمكن التركيز عليها لتعزيز الأمن في افريقيا:

**1- *التكنولوجيا والابتكار:***

استخدام التكنولوجيا والابتكار يمكن أن يسهم في تحسين الأمن عبر مراقبة الحدود بشكل أفضل، تعقب الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، وتحسين تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية، كذلك يمكن للتكنولوجيا المساعدة في تحسين استجابة الحكومات للأزمات وإدارة الموارد بكفاءة أكبر.

**2- *المجتمع المدني والمشاركة الشعبية:***

تعزيز دور المجتمع المدني وتشجيع المشاركة الشعبية في عمليات صنع القرار يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن، المجتمعات المحلية التي تشعر بالمسؤولية والتمثيل في الحكومة أقل عرضة للتأثير من قبل الجماعات الإرهابية والإجرامية[1].

**3- *تعزيز الصحة العامة:***

الاستثمار في الصحة العامة والنظم الصحية يساعد على تعزيز الاستقرار الاجتماعي والأمن عن طريق تقليل الأمراض والأوبئة التي يمكن أن تسبب توترات اجتماعية واقتصادية.

**4- *مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية:***

الفساد يعرقل التنمية ويضعف الأمن بشكل كبير، العمل على مكافحة الفساد، تعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومات والمؤسسات الأمنية يساهم في بناء ثقة الشعوب في الأنظمة الحاكمة ويعزز الاستقرار.

[1] سهام بن ناجي، **مرجع سابق**، ص56.

**5- *دعم الشباب والتعليم:***

الشباب يشكلون نسبة كبيرة من سكان إفريقيا، وتوفير التعليم الجيد وفرص العمل لهم يمكن أن يسهم في تقليل مخاطر تجنيدهم من قبل الجماعات الإرهابية أو الانخراط في الجريمة المنظمة.

**6- *الدبلوماسية النشطة وحل النزاعات:***

الدبلوماسية النشطة وآليات حل النزاعات السلمية يجب أن تكون في صميم استراتيجيات الأمن الإقليمي والدولي لإفريقيا، من خلال تشجيع الحوار والتفاوض، يمكن تجنيد العديد من النزاعات والحروب، الاستثمار في البنية.

إن أهم ما يمكن أن يقوم به المجتمع الديمقراطي الدولي لعكس اتجاه الانقلابات في افريقيا هو تحفيز الديمقراطية، فيجب على الحكومات الافريقية التي تلتزم بالممارسات الديمقراطية وتدعمها أن تحصل على دعم دبلوماسي أكبر بكثير، ومساعدة تنموية وأمنية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الخاص بها ، يجب إشراك الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بنشاط المجتمع الدولي الديمقراطي والحفاظ على المشاركة على أمل تشجيع الإصلاح التدريجي بمرور الوقت، ولا ينبغي الاعتراف بأولئك الذين يستولون على السلطة خارج نطاق القانون، وينبغي تعليق المساعدات المالية مع تعليق وسائل تخفيف الديون، وحرمانهم من الوصول المالي الدولي، كما يجب حرمان الحكومات المنبثقة من الانقلاب من الوصول إلى الحسابات السيادية، ويجب أن تسير الأمور من خلال التراجع عن الانقلاب أولا ثم التفاوض وليس العكس .

وفي الأخير يجب أن تتحمل القوى الخارجية التي تدعم قادة الانقلاب ماليا أو سياسيا التكاليف كذلك، بما أنها تنهب الخيرات والثروات والقوى البشرية فيجب عليها تحمل نتائج الأوضاع المزرية التي خلفتها الانقلابات، وتدعم المجتمع الافريقي لرفع مستوى المعيشة وتحسين الحالة الاقتصادية والسياسية دون مقابل.

## *الفرع الثالث: الإصلاحات التي يجب أن تعتمدها دول القارة الإفريقية*

بما أن دول القارة الافريقية عانت من عوامل سلبية مشتركة، يجب عليها أن تتكاثف لإيجاد الحلول والنهوض بالحالة الاقتصادية والاجتماعية، وزرع الديمقراطية السياسية في المنطقة باتخاذ قرارات مشتركة وإصلاحات فورية[1] ، من بين أهم الإصلاحات التي يجب أن تعتمدها دول القارة الإفريقية مجتمعة هي:

[1] نجم الدين محمد عبد العلي جابر، **الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في افريقيا**، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 3، العدد 6 (6 نوفمبر 2020)، ص274.

**1. مكافحة ظاهرة الإرهاب:**

للحفاظ على بقاء الدولة وضمان السلم والأمن ضد التهديدات، في المجال الأمن والعسكري تلجأ الدول لمواجهة مشكلة الإرهاب إلى استعمال التفاوض السلمي أو الإغراءات المادية أو القوة إن استلزم الأمر، وكذا التعاون المعلوماتي والمخابراتي بين الدول حول الاستعلام وجمع المعلومات، وتتبع حركات الجماعات الإرهابية قبل حدوث العملية الإرهابية كبعد وقائي تستطيع من خلاله إجهاض العمليات الإرهابية، وأيضا فتح قنوات الحوار مع الجماعات الإرهابية ومحاولة احتوائهم سياسيا، وإصدار قوانين تمنع تأسيس أحزاب دينية أو عرقية ذات توجه متطرف كحالة مصر، وإعلان حالة الطوارئ لمنع نشاطات الجماعات الإرهابية واحتواء الجماعات الدينية من أجل قطع الطريق أمام المتطرفين الذين يستغلون هذه المؤسسات لنشر أفكارهم كوضع الأزهر تحت وصاية رئاسة الجمهورية المصرية منذ عام 1961[1]

وفي الجانب الإعلامي " السلطة الرابعة" وظيفته توعية المجتمع بمخاطر التهديد الإرهابي بوسائل الإعلام المختلفة لنبذ التطرف، والدعوة إلى المساواة بين الطبقات ومعالجة الجهل والبطالة ومكافحة الفساد، وأخيرا تفعيل القضاء ضد الجرائم الإرهابية وتسليط أقصى العقوبات

أما دوليا وجب تفعيل الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات واللقاءات الدولية والتنسيق الأمني المشترك وتشكيل " لجنة مكافحة الإرهاب" Comter Terrorism Committee التابعة لمجلس الأمن SC لمواجهة الإرهاب على المستوى الدولي عبر ثلاث وظائف التشريع، تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول، وتقوية الأجهزة التنفيذية للدول ومساعدتها.

**2. الجريمة المنظمة العابرة للحدود:**

ذكر مؤشر الجريمة المنظمة في إفريقيا لعام 2023 تحسن قدرة إفريقيا على مواجهة الجريمة المنظمة منذ عام 2021، لكنها لا تزال غير قادرة على مواكبة ارتفاع معدلات الجريمة، وهذا المؤشر تابع لمشروع تعزيز استجابة إفريقيا للجريمة المنظمة عبر الوطنية (إناكت)، وتوصل إلى أن الجريمة زادت دون رادع منذ عام 2019، في ظل انتشار الأسواق غير المشروعة وتوسع نفوذ العناصر الإجرامية في ربوع القارة.

وذكر التقرير الذي يُنشر كل عامين أن ارتفاع معدلات الجريمة مرتبطٌ بالصراعات الدائرة وتفشي غياب الأمن وتراجع النظام الديمقراطي ومساءلة الدولة، وأوضح أن الاتجار بالبشر، وأسواق الكوكايين الناشئة في شرق إفريقيا وغرب إفريقيا

[1] عادل جارش، **تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري**، (مكتب العربي للمعارف، 1 يناير 2000)، ص47.

ودول جنوب إفريقيا، والجرائم المالية، كلها أكثر أنواع الجريمة انتشاراً، وانتشر الإجرام في شرق إفريقيا وشمال إفريقيا ودول جنوب إفريقيا وتراجع قليلاً في غرب إفريقيا ووسط إفريقيا بين عامي 2021 و2023[1].

حيث عانت شرق إفريقيا أعلى مستويات الجريمة في القارة منذ عام 2019، الصراعات المسلحة والعرقية، وتفشي الجماعات المسلحة والميليشيات غير الحكومية، وتشهد أعلى مستويات تهريب البشر والابتزاز وإتاوات الحماية، فضلاً عن الاتجار بالأسلحة والبشر، وجاء في التقرير:" ساهمت ما تفعله حركة الشباب في بقاع من الصومال والمناطق الحدودية بين كينيا والصومال وإثيوبيا في ارتفاع معدلات الابتزاز وإتاوات الحماية في المنطقة" .

تحتل غرب إفريقيا باستمرار المرتبة الثانية في المؤشر من حيث ارتفاع معدلات الجريمة بسبب عدم الاستقرار السياسي وأعمال العنف، وتعد تجارة الكوكايين السوق الإجرامية الأكثر انتشاراً بها، فقد نجحت السلطات المحلية في عامي 2021 و2022 في ضبط كميات كبيرة من الكوكايين في كلٍ من الرأس الأخضر وساحل العاج وغامبيا ونيجيريا. وأوضحت بيانات المضبوطات الصادرة عن السلطات البرازيلية أن بنين والرأس الأخضر وغينيا ونيجيريا تعتبر أبرز الدول التي يصلها الكوكايين المهرَّب.

وجاء في التقرير:" كثرة المضبوطات يؤكد تزايد أهمية غرب إفريقيا في تجارة الكوكايين عبر الوطنية، بناء على وضعها الراسخ بالفعل كمحطة للشحن العابر. ارتفعت معدلات الجريمة في شمال إفريقيا بين عامي 2021 و2023، واحتلت المرتبة الثالثة في المؤشر من حيث ارتفاع معدلات الجريمة في القارة.

فيكثر فيها الاتجار بالبشر وتهريبهم، وتتصدر القارةَ في تجارة الحشيش والمخدرات المُصنَّعة.

والمغرب أكثر دولة تتاجر في الحشيش، وتعتبر من أكبر منتجيه في العالم، وينتشر تهريبه في الجزائر.

وشهدت تونس بين عامي 2021 و2023 قفزة كبيرة في تجارة المخدرات المُصنَّعة، غير أن مصر ظلت المركز الرئيسي في المنطقة لتجارتها.

كما حصلت منطقة شمال إفريقيا على أسوأ تصنيف للجرائم المالية في إفريقيا والعالم، وكثيراً ما تستفيد الجرائم المالية فيها من العلاقات بين العائلات ذات البأس والقوة ورجال الأعمال والنخب الحاكمة.

وجاء في التقرير:" إن ما تقاسيه المنطقة من الاحتيال والاختلاس والتهرب الضريبي يتفاقم بسبب غياب الشفافية في الإجراءات في القطاع المالي وكثرة المعاملات غير الرسمية" [2].

[1] لخضر حبيطة، **مرجع سابق**، ص 12.

[2] نبيل خليل خليل، **مرجع سابق**، ص88.

انخفضت معدلات الجريمة في المنطقة قليلاً منذ عام 2021، غير أن جمهورية الكونغو الديمقراطية سجلت أعلى معدل إجرام في القارة.

وسجلت وسط إفريقيا أعلى معدل في جرائم الموارد غير المتجددة في القارة، إذ ينتشر بها استخراج الذهب والماس بطرق غير قانونية ثم يُهربان، ولا سيما في جمهورية إفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية.

وتوصل التقرير إلى أن الاتجار بالأسلحة ظل يتزايد أيضاً، بسبب تجدد العدائيات بين الجماعات المسلحة وقوات الدولة في مناطق الصراع، وعدم الاستقرار السياسي، والانقلابات العسكرية.

وكثر ضحايا الاتجار بالبشر وتهريبهم، ومعظمهم من المساكين الذين نزحوا من ديارهم بسبب أعمال العنف.

توصل التقرير إلى أن دول جنوب إفريقيا سجلت أدنى مستويات الجريمة في القارة، إلا أن أربعاً منها (مدغشقر وموزمبيق وجنوب إفريقيا وزيمبابوي) تعاني من ارتفاع الجريمة المنظمة.

فتزايدت جرائم الحياة البرية والاتجار بالهيروين والكوكايين في معظم دول المنطقة، وتداخل الاتجار بالحياة البرية مع الاتجار بالمخدرات أو الابتزاز على طول سلسلة التوريد في بعض الأماكن.

وجاء في التقرير:" يساند هذه الشبكات مسؤولون حكوميون فاسدون يحمون الجماعات الإجرامية المنظمة من أجهزة إنفاذ القانون ويسهلون تهريب البضائع غير المشروعة عبر الحدود[1]".

حاولنا ذكر أهم الإصلاحات حصرا، نظرا لأهمية هذين العنصرين في زرع الأمن في القارة الإفريقية الإرهاب والجماعات المسلحة والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، لأنهما أهم عنصرين مسا الأمن الإقليمي والأمن الدولي على حد سواء، وتعتبر الجزائر من بين المتضررين من النزاعات الداخلية للدول المجاورة، ورغم كل الإصلاحات إلا أن هذه المشاكل تبقى وصمة تتسم بها القارة المظلمة.

[1] إناكت، **الجريمة المنظمة تتزايد دون رادع**، 16 جانفي2024.

# المبحث الرابع

# دور المنظمات الإقليمية والدولية من الانقلابات العسكرية

**المطلب الأول:** دور المنظمات الإقليمية من الانقلابات العسكرية

**المطلب الثاني:** دور المنظمات الدولية من الانقلابات العسكرية

## المبحث الرابع: دور المنظمات الإقليمية والدولية من الانقلابات العسكرية في افريقيا

عرفت قارة إفريقيا تاريخيًّا انتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية، الأمر الذي مثَّل تحديًا كبيرًا للمنظمات الإقليمية، بدايةً من الاتحاد الإفريقي كمظلة أكبر للمنظمات الإقليمية، مرورًا بالمنظمات الفرعية الأخرى في القارة، فالانقلاب العسكري يُقيل رؤساء الدول ويُعيد هيكلة مؤسساتها، مما قد يؤدي إلى حالة من الفوضى، ويُؤثر بشكل متزايد على مواقف المنظمات الإقليمية وقدراتها على تنفيذ أجنداتها، التي يتعين عليها التعامل مباشرةً مع الحكومات الجديدة في هذه الدول.

ولقد كان لهذه الانقلابات انعكاسات على طبيعة عمل المنظمات الإقليمية في إفريقيا كالاتحاد الإفريقي والإيكواس، والأمم المتحدة التي تهدف أساسا إلى نشر الأمن والاستقرار في المنطقة على أساس مبدأ التعاون الإقليمي، لكن هذه الانقلابات أتت تعبيرًا عن فشل هذه المنظمات، وعدم قدرتها على تحقيق قدر من الاستقرار داخل الدول الإفريقية، ما يعني مواجهتها لتحديات كبيرة في كيفية التعامل مع هذه الانقلابات التي جاءت بتأييد شعبي وبمبررات مشروعة.

### المطلب الأول: دور المنظمات الإقليمية من الانقلابات العسكرية في افريقيا

تعد المنظمات الإقليمية جزء لا يتجزأ من النظام الإقليمي الشامل لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في القارة، حيث ساهمت بشكل كبير في نشر الديمقراطية في المنطقة رغم المعوقات الداخلية والخارجية، كما لعبت دورا مهما في حل النزاعات القارية وتعزيز السلم والأمن، نظرا لمعرفتها العميقة بطبيعة النزاعات وأطرافها والبيئة التي تدور فيها، وتسعى أيضا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### *الفرع الأول: دور منظمة الوحدة الافريقية من الانقلابات العسكرية في افريقيا*

يعتبر يوم 25 أيار/مايو 1963أفريقيا يوم إفريقيا هو الذكرى السنوية لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، حيث وقعت 32 دولة أفريقية مستقلة في ذلك اليوم الميثاق التأسيسي في أديس أبابا بإثيوبيا، وفي عام 2002 أصبحت منظمة الوحدة الأفريقية تعرف باسم الاتحاد الأفريقي ويحتفل بيوم أفريقيا في جميع أنحاء العالم[1].

منذ قيام منظمة الوحدة الإفريقية (التي أصبحت الاتحاد الإفريقي) تبنَّت هذه الهيئة القارية مواقف واضحة في مسالة الانقلابات غير الدستورية، بل إنه عند تغيير التسمية إلى الاتحاد الإفريقي تعاطى الاتحاد بصرامة مع مسالة

[1] نوال زغير عذاب الخفاجي، **دور منظمة الوحدة الافريقية من مشكلة الصحراء الغربية**، أطروحة دكتوراه (جامعة الامام الكاظم، 2022). ص20.

الانقلابات، إذ تشير المادة 30 من القانون التأسيسي للاتحاد بعدم السماح للحكومات التي تصل السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد1.

تبلورت جهود الاتحاد الأفريقي في تدشين "بروتوكول لومي" عام 2002، الذي وقعت عليه غالبية الدول الأفريقية وأتاح للاتحاد قدرة على اتخاذ إجراءات عقابية ضد السلطات الانقلابية، مثل تجميد أنشطة الدولة في الاتحاد والتواصل مع المحيطين الإقليمي والدولي في شأن حصار السلطات المنقلبة على الصعيد الاقتصادي، إذ أسهم "بروتوكول لومي" في انحصار الظاهرة لمدة 20 عاماً، ولكنها عادت من جديد، وذلك في كل من غانا وغينيا2

رفض "إعلان لومي" التغييرات غير الدستورية للحكومات (انقلاب عسكري ضد حكومة منتخبة ديمقراطيًا)، مدعومًا من الهيئات الإقليمية الأخرى و"الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم" لعام 2007.

لاحظ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي أن التغييرات غير الدستورية للحكومات نشأت من سوء إدارة التنوع، والاستبداد والفساد، وعدم الاستعداد لقبول الهزيمة الانتخابية3.

وفشلت مواثيق الاتحاد الإفريقي في منع الانقلابات بسبب ضعف التشريعات، وضعف الالتزام بالتشريعات القائمة، ففي قمة هراري 1997 أصدر الاتحاد الإفريقي قرارًا يدين الانقلابات، وفي قمة الجزائر سنة 1999 أصدر إعلانًا يحظر حضور القمم على القادة الذين استولوا على السلطة عن طريق الانقلاب4.

مارس الاتحاد الإفريقي سلطة تعليق العضوية ضد الدول التي جرى فيها تغيير غير دستوري نحو 14 مرة منذ 2003، ولكن تحت ضغوط دولية وإقليمية، وانعدام تشريعات ومؤسسات رادعة، يتراجع الاتحاد كل مرة عن مواقفه، ويعمل على دمج المنقلبين كأن لم يرتكبوا أي جرم، وهو أكبر مغريات العسكر لقلب أنظمة الحكم تحت أي ذريعة، ما دام الطريق سالكًا ولديهم ألف وسيلة للإفلات من العقوبات.

---

[1] رابح بوحبيلة، **دور المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية أزمة دارفور**، مجلة التواصل، العدد 51(سبتمبر2017)، ص28.

[2] أماني الطويل، **لماذا تزهر الانقلابات العسكرية في افريقيا**، في موقع:
https://www.independentarabia.com/node/488856/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D8%AD%D9%84%DB%8C%D9%84/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B2%D8%AF%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%9F نظر يوم، 2024/04/26.

[3] منى بومعزة، دور **المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية أزمة مالي**، مجلة التواصل، العدد2(أوت 2018)، ص234.

[4] قوي بوحنيفة، **مرجع سابق**.

يشكِّل الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم لسنة 2007 دعمًا قويًّا للنظام القانوني الذي يحكم رد فعل الاتحاد الإفريقي على التغييرات غير الدستورية ويعتبر ذلك تهديدًا خطيرًا للسلم والأمن والتنمية، ويحدد الميثاق الوسائل غير الشرعية للوصول إلى السلطة والمتمثلة فيما يلي:

1. كل استيلاء على السلطة أو الانقلاب العسكري ضد الحكومات المنتخبة ديمقراطيًّا.
2. كل تدخل من قبل مرتزقة لاستبدال حكومة منتخبة ديمقراطيًّا.
3. كل تدخل من قبل مجموعات من المنشقين المسلحين أو حركات تمرد لقلب حكومة منتخبة ديمقراطيًّا.
4. كل رفض من قبل حكومة لتسليم السلطة للحزب أو المرشح الفائز في انتخابات حرة ونزيهة.
5. كل تعديل أو مراجعة للدساتير والوثائق القانونية بالصورة التي تتعارض مع مبادئ التناوب الديمقراطي على السلطة.

ويُعتبر مجلس الأمن الإفريقي الآلية القانونية التي يتعاطى من خلالها الاتحاد الإفريقي مع أي تغييرات غير دستورية، حيث تنص المادة 7 من البروتوكول في الفقرة الأولى منها على منح المجلس سلطة فرض عقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة، لكن مجلس الأمن الإفريقي يواجه صعوبات جمة في إرضاخ المؤسسة العسكرية في العديد من الدول الإفريقية وإذعانها لتسليم السلطة لحكومة مدنية، إذ يقع في أحيان استبدال البزة المدنية بالعسكرية للانقلابيين، وهو ما جعل الاتحاد الإفريقي يتعامل مع الحكومة الجديدة على أنها سلطة أمر واقع.

لذلك، يتعين على الاتحاد الإفريقي إجراء تعديلات جوهرية في قانونه الأساسي لإكساب الإجراءات صفة الإلزامية والردعية، ولمنع تكرار الانقلاب على الدستور والحكم المدني[1].

تعتبر عملية الانتقال الديمقراطي، ومسألة بناء النخبة الحاكمة في إفريقيا، مشكلة عويصة وعلاقتها جد مباشرة بما يحدث من تحول في القارة، حيث تشير المعطيات إلى أن حوالي عشرة رؤساء امتدت فترة عهدة كل واحد منهم إلى 15 سنة، وهو ما شكَّل مبررًا لكثير من القائمين على الانقلاب في بعض هذه الدول، وطبقًا لتحليل أجراه مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية (ACSS) سنة 2018، فإن أقل من 40% فقط من البلدان الإفريقية قد فرضت حدودًا زمنية في الدستور على الولاية الرئاسية، كما تنحَّى رؤساء 15 بلدًا فقط بعد استكمال فترة الولايتين[2].

[1] جيلالي فاطمة، عبد المؤمن مجدوب، **تعليق المشاركة في الاتحاد الإفريقي كآلية للحد من الظاهرة الانقلابية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 1(سنة 2022)، ص 469-482.

[2] حمدي عبد الرحمن، **الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا: مسارات متناقضة**، مجلة قراءات إفريقية، يوليو/تموز 2018، ص32.

من جهة ثانية، يواجه بناء السلم في إفريقيا إشكالية عويصة، إذ إن تحجيم الانقلاب يقتضي بناء السلم، وهذا الأخير تقف دونه عقبات جمة، أهمها:

- تعقُّد وطول أمد الصراعات والنزاعات، إذ تشير بيانات علمية بحثية إلى أن احتمال عودة أي بلد إلى دوامة العنف في غضون خمس سنوات من انتهاء النزاع تبلغ حوالي 40%.

- اللاعبون الخارجيون الذين يسعون دائمًا للمشاركة في بناء أنشطة السلم، وهم في الغالب يفتقرون إلى الإلمام العميق بالبيئة المحلية، وخطط بناء السلم في المناطق الأهلية.

- الطابع الانتشاري للنزاعات وتوافر عناصر تغذية الأزمات الداخلية، وهو ما لاحظناه في تجدد بعض النزاعات مثل إقليم تيغراي في إثيوبيا وفي جنوب السودان، على سبيل المثال.

- الارتباط المعيق بالمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتكبيل هذه الهيئات المانحة الدول الإفريقية بالديون[1].

## الفرع الثاني: دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "الإيكواس"

## من الانقلابات العسكرية في افريقيا

في ماي 1975 وقع 16 دولة وحكومة "**معاهدة لاغوس**" في نيجيريا معلنة ولادة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعروفة اختصارا "إيكواس"، ولاحقا راجعت المجموعة المعاهدة الأصلية ووقع قادة 15 دولة في جويلية 1993 المعاهدة المحدثة في مدينة كوتونو بينين.

الدول الـ 15 الأعضاء في المجموعة هي غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، السنغال، سيراليون، بنين، بوركينا فاسو، غانا، ساحل العاج، النيجر، نيجيريا، توغو والرأس الأخضر، ويبلغ مجموع سكانها نحو 350 مليون نسمة (إحصاءات 2021)، وتبلغ مساحتها الإجمالية 5 ملايين كيلومتر مربع، أي 17% من إجمالي مساحة قارة أفريقيا. وكانت موريتانيا الدولة العربية الوحيدة العضو فيها لكنها انسحبت منها عام 2001، مقرها أبوجا وعاصمتها نيجيريا[2].

وهي اتحاد تجاري يهدف إلى التعاون الاقتصادي بين دوله، وتتمثل رؤيتها في إنشاء منطقة بلا حدود يتمكن السكان فيها من الوصول إلى مواردها الوفيرة واستغلالها، وتحكمها مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحوكة الرشيدة، وتهدف إلى

[1] عبد الإلاه بوشيبي، التهامي ديبون، **دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2023/1/1.

[2] منى بومعزة، دور **المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية أزمة مالي**، التواصل، العدد2(أوت 2018)، ص232.

تحصين اقليم غربي افريقيا الذي يعرف باسم "حزام الانقلابات" من الاستبداد العسكري وهو الهدف الذي سطرته لنفسها منذ تسعينيات القرن الماضي.

وتشمل عدة مديريات ومؤسسات، ولها ثلاث لغات رسمية: الإنجليزية، الفرنسية، البرتغالية، وهي لغات الدول المستعمرة، يرتبط أعضاء الإيكواس ببروتوكول لعدم الاعتداء والدفاع المشترك تم توقيعه عام 1978، ونص على إمكانية نشر قوة للفصل بين القوات المتحاربة في حال حصول صراع بين بلدين عضوين.

كما أقر قادة المنظمة في 10 ديسمبر 1999 البروتوكول المتعلق بوضع آلية للوقاية والتدبير وحل الصراعات، الذي أسسَ لإنشاء أول قوة فصل أفريقية للتدخل وقت الأزمات، وعُرفت باسم "قوة الإكوموك"، والتي تدخلت قبل توقيع البروتوكول المتعلق بها في غينيا بيساو عام 1997، ثم في سيراليون عام 1998، وبعد ذلك في ساحل العاج عام 2002[1].

وفي عام 2004 قررت قمة الإيكواس تحويل "الإكوموك" إلى "قوة الردع التابعة للمنظمة"، وذلك في إطار تشكيل قوة التدخل والردع التابعة للاتحاد الأفريقي، التي أُوكلت إليها مهمة التدخل لحفظ الأمن والاستقرار في أيَّ بلدٍ في القارة يشهد اضطرابات مسلحة.

رغم طموحها الكبير في تحقيق الاندماج الاقتصادي بين دول غرب أفريقيا، ظلَّت الإيكواس عاجزة عن تحقيق أهدافها بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي تُعيق المسار التنموي لدول المنطقة، إلى جانب النفوذ الأجنبي في منطقة غرب أفريقيا الغنية بالمواد الأولية ومصادر الطاقة، وما يترتب عليه من علاقات تفضيلية تُعيق جهود الاندماج الاقتصادي البيني لصالح العلاقات بالقوى الاستعمارية التقليدية[2].

ويضاف إلى ما سبق ضعفُ البنى الاقتصادية للدول الأعضاء وشيوع الفساد الإداري والمالي وتوالي موجات الجفاف مع ما يترتب عليها من موجات نزوح واسعة إلى المدن غالبا، وما تُنتج من مشاكل اقتصادية واجتماعية تُفاقم الإشكالات البنيوية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

وعلى الرغم من ذلك نجحت منظمة "إيكواس" في إقامة جسورٍ للتبادل بين دول المنطقة، ولجمِ بعض الانقلابات العسكرية، وكانت لها مواقف مشهودة في حالاتٍ بعينها، كما تعاطت بحزم مع بعض الأزمات مثل أزمة مالي في 2012، وساحل العاج في 2011، وإنْ ظلَّت مواقفها في الغالب متأثرة بموقف القوى الاستعمارية التقليدية، خاصة فرنسا.

[1] عبد القادر محمد علي، **مرجع سابق**.

[2] محمد بلوافي، محمد صديقي، **المنظمات الإقليمية في افريقيا**، مجلة الحقيقة، العدد36(2015/11/12)، ص306.

فرضت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس) عقوبات قاسية على مالي تضمنت غلق الحدود وإجراءات اقتصادية وسحب كل الدبلوماسيين من باماكو، وأقرَّت عقوبات بحق منفذي انقلاب غينيا تضمنت تجميد الأصول المالية لأعضاء المجلس العسكري الذي تولى السلطة وأصول أفراد أسرهم وفرض حظر سفر عليهم، بناء على بروتوكول المجموعة بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد الموقَّع عام 2001، والذي يعد آليتها الرئيسية لمعارضة الحكم الاستبدادي واستبعاد الأقليات وانتهاكات حقوق الإنسان، تخوفا من سريان عدوى الانقلابات إلى دول أخرى[1].

غير أن شبهة تبعيتها لمصلحة فرنسا والاتحاد الأوروبي، وتنفيذ أجندتهما في المنطقة تشوب عمل "الإيكواس"، كما يجري اتهامها من جانب حكومات الدول المعاقبة بأنها أداة في يد المستعمر القديم يستخدمها لكبح كل محاولات الانفكاك من هيمنته[2].

أخيرا وعند ملاحظتنا للعقوبات التي فرضتها المنظمة على كل من مالي وبوركينافاسو في الانقلابات العسكرية نجدها مناهضة للحكومات الموالية للغرب، وصفت بالقاسية جدا، وعلى الرغم من أن هذه العقوبات كانت آثارها متفاوتة على البلدين، فإن الضرر الذي تسببت فيه طال الشعبين، لا القادة في الحكم، وهو أسلوب اعتمدته الدول الغربية في محاولة لإضعاف الحكومات غير الموالية لها، كما هو الحال في الانقلاب الأخير الذي نفذه قادة من الجيش في النيجر.

## *الفرع الثالث: دور الشركات الأمنية من الانقلابات العسكرية في افريقيا*

دون أن نتغاضى عن دور الشركات الأمنية كمعطى بارز في معضلة النزاعات المسلحة، وما ينجر عنها من انقلابات دورية في إفريقيا، أضحت الشركات الأمنية الخاصة مصدرًا خطيرًا لتهديد الأمن القومي في ظل افتقاد الإطار القانوني اللازم لضبط دورها والإشراف على أنشطتها، فمن تداعيات ذلك منازعة اختصاصات الدولة، فالاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة أدى إلى خلق حالة من الاعتمادية، لأنها تقوم بوظائف الأمن التي تعجز السلطات المحلية عن القيام بها.

إن ضعف الدولة يطرح مشكلًا أمنيًّا يرتبط بمسألة الإرهاب، وأن الدولة الهشة والضعيفة أسهمت بشكل كبير في انتشار الشركات الأمنية، كما أن العديد من الصراعات والنزاعات المسلحة والفتاكة كانت في القارة الإفريقية.

---

[1] عبد القادر محمد علي، **موجة الانقلابات في افريقيا جنوب الصحراء العوامل المشتركة والسيناريوهات**، في الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5275 نظر يوم (20/ 04/ 2024).

[2] جوزيف سيجل، **انقلابات إفريقيا ودور الأطراف الفاعلة**، في موقع: https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-africas-coups-and-the-role-of-external-actors/ نظر يوم 2024/05/28.

تحقق الشركات الأمنية في إفريقيا رقمًا تجاريًّا يصل إلى 20 مليار دولار في السنة مع إجمالي المداخيل السنوية والمقدرة بـ 360 مليار دولار، ويمكن تحديد أهم الشركات الأمنية الخاصة العاملة في إفريقيا وذات الصلة بالنزاعات المسلحة فيما يلي:

1. شركة "**المعماريون والمهندسون بالمحيط الهادئ**" ( PAE=Pacific Architects and Engineers ) التي تأسست سنة 1955 كشركة بناء، لكن جرت إعادة شرائها سنة 2006 من طرف رجل الأعمال، لوكيد مارتين (Lockeed Martin)، الذي يعتبر من مموني وزارة الدفاع الأميركية، وتقوم هذه الشركة بدور مهم في مجال الاستخبارات لصالح السفارات، وكذلك الدعم اللوجستي.
2. شركة "**الهندسة المعمارية والاستشارات وعمليات الصيانة**" (Architecture, Engineering, Consulting, AECOM =Operations, and Maintenance)، والتي تقوم بتوفير الخدمات للمؤسسات الناشئة والتموين لحفظ السلام وخدمات الأمن والمراقبة في مناطق النزاع، ويتداول على إدارتها مسؤولون أميركيون[1].
3. شركة "**الموارد المهنية العسكرية**" (Military Professional Resources Inc) والتي اعتنت بتقديم خدمات التكوين العسكري لدول إفريقيا وتحديدًا السنغال، مالاوي، نيجيريا، كينيا، إثيوبيا، غانا، بنين ورواندا.
4. شركة "**نورثروب غرومان**" (Northrop Grumman) التي استطاعت الحصول على عقد بـ 75 مليون دولار من أجل تكوين 40 ألف جندي مهمتهم حفظ السلام في إفريقيا على مدار خمس سنوات.
5. شركة "**كيلوغ برون آند رووتس**" (Kellogg Brown and Roots = kbr) التي تقدم خدماتها في ثلاث قواعد في كل من جيبوتي، كينيا وإثيوبيا بالتعاون مع القوات العملياتية التابعة للقوات العسكرية الأميركية في القرن الإفريقي[2].

وتشير الدراسات والتقارير إلى الدور التدخلي للشركات الأمنية الخاصة في سيراليون، فقد تنازلت الحكومة في فريتاون لصالح الشركات الأمنية الخاصة التي أصبحت بفضل ذلك هي المسؤولة المباشرة عن استغلال المناجم والمعادن الثمينة، وهو ما يفسر عدم رغبة هذه الشركات بإنهاء النزاع.

6. وقد لعبت الشركات الأمنية الخاصة، وخصوصًا شركة "**دوثان للأمن**" ( Dothan Security Inc =DSI) دورًا سلبيًّا في إطالة أمد النزاع في أنغولا ناهيك عن الدور الكبير والسلبي الذي قامت به شركة "**النظام الدفاعي بإفريقيا**" ( Defense

[1] عزمي بشارة، **مرجع سابق**.

[2] قوي بوحنيفة، **مرجع سابق**.

System Africa) في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا) خاصة بعد نهاية نظام موبوتو سيسيسيكو، وقد لعبت الشركات الأمنية دورًا متعاظمًا في أزمات إفريقيا الوسطى وجمهورية مالي ومناطق خليج غينيا[1].

يمكننا القول أن الشركات الأمنية الخاصة قد أسهمت بشكل كبير في إطالة عمر النزاع، وذلك من خلال تجنيد مرتزقة أفارقة يتدخلون في مناطق النزاع بشكل دموي وعنيف، وذلك بالتعاون والتنسيق الاستخباراتي مع الدول الاستعمارية السابقة، فضلًا عن توظيف مرتزقة من أوروبا الشرقية وتحديدًا من روسيا وصربيا للتدخل لحماية المناطق الحيوية والطاقوية، ومناطق إنتاج واستغلال المناجم والمعادن النفيسة.

ورؤساء هذه الشركات الأمنية الخاصة يحملون عدة جنسيات، بما فيها الجنسية الإسرائيلية، ومنهم بعض مجندي الموساد الذين تعول عليهم إسرائيل في ضمان زيادة الدعم والحضور الإسرائيلي في القارة الإفريقية، حتى ولو على حساب مبادئ الديمقراطية التي تتغنى بها.

وتشير دراسة قام بها أستاذ الدراسات المستقبلية **وليد عبد الحي**، عن التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، إلى كون رئيس جهاز الموساد، **ديفيد برنياع**، الذي تولى منصبه سنة 2021 يولي أهمية للقارة الإفريقية، ويعمل على تعميق نشاطات جهازه في مختلف الدول الإفريقية، خصوصًا أنه كان مسؤولًا عن القسم الخاص بتجنيد العملاء لصالح الموساد في مختلف مناطق العالم، وهذا يعني أن تجنيد العملاء في القارة الإفريقية سيتزايد بشكل كبير خلال المستقبل القريب.

ويضيف **زويلفيليل مانديلا** وهو أحد أحفاد الزعيم الإفريقي **نيلسون مانديلا**، عن طرق التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية من خلال تزويد الأنظمة الديكتاتورية في إفريقيا بأدوات التجسس، وتزويد حركات التمرد الانفصالية بالأسلحة تحت غطاء الأدوات الزراعية، كما أنها تغذي الحروب الأهلية بهدف اختراق المجتمعات الإفريقية، ويقدم أمثلة على ذلك في أحداث رواندا، جنوب السودان، الكاميرون، أوغندا، توغو وغينيا الاستوائية، ومعلوم أن إسرائيل تحتل المرتبة الثامنة عالميًّا في مبيعات السلاح، وبنسبة تعادل 3.1% من إجمالي مبيعات السلاح على المستوى الدولي.

ويجري التركيز الإسرائيلي أحيانًا على وحدات أمن الرؤساء الأفارقة، فمثلًا استعان رئيس جمهورية الكونغو برازفيل **باسكال ليسوبا** سنة 1994 بضابط إسرائيلي من شركات الأمن الخاصة الإسرائيلية، للقيام بإنشاء وتدريب حرسه الخاص وتفكيك حرس الرئيس السابق، وفي أنغولا، أغلب الشركات الأمنية في أنغولا هي شركات إسرائيلية، تقوم بتأمين تجارة

[1] محمد الصالح جمال، **خصخصة الأمن في إفريقيا: الدور الجديد للشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2020)، ص100.

الماس، وتأمين الحراسة للرئيس الأنغولي، والمساعدة في ترتيب صفقات السلاح من طرف ثالث، إلى جانب تأمين حاجات محددة للقوات المسلحة[1].

نخلص إلى إن هذه العناصر مجتمعة تجعل القارة الإفريقية أسيرة لمعطيات فوق دولاتية يمكن أن تؤثر على مسار النزاع والاستقرار في القارة الإفريقية، ومنها الشركات الأمنية الخاصة، والدور غير البريء للأطراف الإقليمية والدولية بما فيها نمط التغلغل الإسرائيلي.

## المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية من الانقلابات في افريقيا

تعد المنظمات الدولية شريكا أساسيا للمنظمات الإقليمية الإفريقية في تحقيق الاستقرار والتنمية في القارة، من خلال المشاركة المباشرة في عمليات حفظ السلام والوساطة في النزاعات، مستفيدة من خبرتها الدولية وقدرتها على التأثير على أطراف النزاع، وكذا تعزيز التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة من خلال التعاون مع المنظمات الإقليمية وتنسيق الجهود معها، مما عزز قدرة القارة على إدارة النزاعات، دون أن ننسى الهدف الأسمى وهو حماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

### الفرع الأول: دور منظمة الأمم المتحدة من الانقلابات العسكرية في افريقيا

الأمم المتحدة منظمة دولية تأسست يوم 24 أكتوبر 1945بمدينة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا الأمريكية تبعا لمؤتمر **دومبارتون أوكس** الذي عقد في العاصمة واشنطن، مقرها مدينة نيويورك الأمريكية، لها ستة أجهزة رئيسية وهي الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية والأمانة العامة، خمسة منها تقع في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك والسادسة محكمة العدل الدولية تقع في لاهاي بهولندا، عرفت المنظمة مسارات طويلة حاولت خلالها حل مشاكل وصراعات وحروب في مختلف مناطق العالم، كما نشطت في مجال محاصرة آثار تلك الصراعات وخاصة ما يتعلق بالانقلابات[2].

أنشئت بـ 51 بلداً ملتزماً بحفظ السلام عن طريق التعاون الدولي والأمن الجماعي، وتنتمي إلى الأمم المتحدة اليوم كل دول العالم تقريبا، يشترط على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الموافقة على الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق المنظمة، وللأمم المتحدة -وفقاً للميثاق- أربعة مقاصد هي:

---

[1] وليد عبد الحي، **التغلغل الأمني الإسرائيلي في إفريقيا جنوب الصحراء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، في موقع : https://www.alzaytouna.net/2022/08/01/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%BA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A/ نظر يوم 2024/05/09.

[2] نوال زغير عذاب الخفاجي، **مرجع سابق**، ص50.

1- صون السلم والأمن الدوليين

2- تنمية العلاقات الودية بين الأمم.

3- تحقيق التعاون على حل المشاكل الدولية وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

4- جعل هذه الهيئة مركزا لتنسيق أعمال الأمم[1]

وتعمل الأمم المتحدة في تنسيق مع آليات التعاون الإقليمي لأفريقيا بتقديم المساعدات بجميع أنواعها لمعاونة أفريقيا على مساعدة نفسها، لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولديها حاليا عدة **عمليات عاملة لحفظ السلام**، وتعمل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى) **مينوسكا** (وجمهورية الكونغو الديمقراطية) **مونوسكو** (والصحراء الغربية ) **مينورسو** (وجنوب السودان) **يونميس**، ( وفي منطقة أبيي المتنازع عليها) **يونيسفا**[2].

أُنشئ **مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا** التابع للأمم المتحدة في عام 2003 لتعزيز الدعم الدولي للتنمية والأمن في أفريقيا، فضلا عن تحسين تنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة، ويعمل المكتب كذلك على تيسير المداولات العالمية بشأن أفريقيا وبخاصة في ما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي إطار استراتيجي اعتمده القادة الأفارقة في عام 2001، وفي عام غُيّرت ولاية **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا** وحُولّت إلى **الاتحاد الأفريقي**، حيث تعمل الآن بوصفها أول وكالة تنمية تابعة له.

## I. إنجازات منظمة الأمم المتحدة:

- نشرت المنظمة الدولية 16 قوة تقوم بعمليات حفظ السلام في دول عديدة بنشرها ل 42 من قوات حفظ السلام وبعثات المراقبة على مر تاريخها[3].
- نجحت الأمم المتحدة عن طريق التفاوض في تسوية نزاعات إقليمية منها وضع حد للحرب بين العراق وإيران، وانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان وإنهاء الحرب الأهلية في السلفادور، إذ استعملت الأمم المتحدة الدبلوماسية الهادئة لتفادي حروب كانت على وشك الاندلاع
- قامت بتعزيز الديمقراطية بانتخابات حرة نزيهة في 45 بلدا، ونشر ثقافة حقوق الإنسان
- ساهمت بمنع الانتشار النووي وتعزيز تقرير المصير والاستقلال

[1] عبد الإلاه بوشيبي، التهامي ديبون، **مرجع سابق**.

[2] تقرير إناكت، **الجريمة المنظمة تتزايد دون رادع**، 16 جانفي2024.

[3] رابح بوحبيلة، **مرجع سابق**، ص34.

- قامت بتعزيز القانون الدولي، وإصدار أحكام قضائية في الخلافات الدولية الرئيسية
- إنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى ضحايا المنازعات
- تقديم المعونة إلى اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1950 عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا[1].
- وبشأن الأوضاع في النيجر أعربت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن القلق البالغ بشأن التدهور السريع للأوضاع الإنسانية في ظل استمرار الأزمة السياسية وعدم وجود حل واضح في الأفق، وتكرار الانقلابات وهجمات الجماعات المسلحة وخاصة قرب الحدود مع مالي وبوركينافاسو.
- أدانت أحداث العنف والهجمات الأخيرة أدت إلى تشريد أكثر من 20 ألف شخص خلال الشهر المنصرم في النيجر أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء والسلع بشكل حاد بعد العقوبات، ويبدو أنها ستواصل الارتفاع إذ من المتوقع أن يؤثر إغلاق الحدود مع دول الإيكواس على توفر السلع.
- أشارت المفوضية الأممية إلى أن العقوبات المفروضة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، بدأت في وقت تمر فيه النيجر بما يُعرف بموسم العجاف الذي يأتي بين المواسم الزراعية وقبل هطول الأمطار.
- وعن النيجر أكد مكتب المفوضية الأممية الحاجة لتطبيق إعفاءات إنسانية من العقوبات وإغلاق الحدود لتجنب التدهور السريع للأمن الغذائي والوضع التغذوي في النيجر، مشيراً إلى أن أكثر من ثلاثة ملايين شخص كانوا يعانون بالفعل قبل الانقلاب من انعدام الأمن الغذائي الحاد[2].
- ولمواصلة النهوض بالدعم المقدم إلى أفريقيا، أُنشئ **مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا** التابع للأمم المتحدة في عام 2003 لتعزيز الدعم الدولي للتنمية والأمن في أفريقيا، فضلا عن تحسين تنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة. ويعمل المكتب كذلك على تيسير المداولات العالمية بشأن أفريقيا وبخاصة فيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي إطار استراتيجي اعتمده القادة الأفارقة في عام 2001، وفي عام 2018 غُيّرت ولاية **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا** وحُولّت إلى **الاتحاد الأفريقي**، حيث تعمل الآن بوصفها أول وكالة تنمية تابعة له.

[1] رنا عبد الرحمن موسى عامر، **دور المنظمات الدولية في حماية حقوق الانسان**، مجلة روابط، 9 يونيو2023.

[2] رابح بوحبيلة، **دور المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية أزمة دارفور**، مجلة التواصل، العدد 51، سبتمبر 2017. ص40.

## II. إخفاقات منظمة الأمم المتحدة:

- فشل المنظمة في تسوية الأزمة السورية المستمرة، إضافة إلى القضية الفلسطينية التي تعبر بشكل واضح عن تضارب المصالح الدولية منذ أكثر من 65 عاما مع نشوء دولة إسرائيل وعدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن حل تلك القضية بشكل عادل وبما يضمن حقوق اللاجئين الفلسطينيين[1].
- فشل عقوبات الأمم المتحدة المتصاعدة لست سنوات في وقف برنامج طهران النووي وازدياد احتمالات التدخل العسكري من طرف واحد مع ازدواجية المعايير في الشرق الأوسط بعد غض الطرف عن إسرائيل الدولة النووية في الشرق الأوسط منذ الستينات.
- **كوفي أنان** في مذكرته "تدخلات" (الأمين العام السابق للأمم المتحدة) وصف حالات تدخل المنظمة في التسعينيات في الصومال، رواندا، البوسنة بحالات الفشل الكبرى في مجال حفظ السلام[2].

يمكننا القول ختاما، من أجل هذه الإخفاقات تطالب العديد من الدول بضرورة حدوث إصلاحات جذرية لهيئة الأمم المتحدة وجميع مؤسساتها، بحيث يكون لقراراتها المصداقية بعيدا عن هيمنة بعض الدول على امل أن يكون لهذه المنظمة الدولية أدوارا أكبر في إنهاء ويلات الحروب والمجاعات والسير باتجاه أفضل.

[1] منى بومعزة، **مرجع سابق**، ص238.

[2] محمد جمعة جبالي، **الأمم المتحدة إنجازات وإخفاقات**، في موقع : https://www.skynewsarabia.com/world/461390-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%95%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%95%D8%AE%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA نظر يوم2024/05/02.

# الفصل الثاني

# الوضع الأمني في دولتي النيجر والغابون و انعكاساته على الأمن الإقليمي في افريقيا

أن الحديث عن جيوبوليتيك افريقيا هو التوزيع الجغرافي لإفريقيا لأكثر من إقليم:

شمال افريقيا Afrique du Nord، غرب افريقياAfrique de l oust ، جنوب افريقياAfrique du Sud ، شرق افريقياAfrique oriental، وسط افريقيا Afrique central.

هذه المناطق الخمسة هي حلقة تأثير وتأثر متبادل تتحكم فيها العوامل التالية:

التجربة التاريخية، حالة التنمية الاقتصادية، التنمية السياسية (الضعف البنيوي والأثر التراكمي وحدود الانقسام)، حالة التماسك الاجتماعي.

تمثل القارة الإفريقية بصفة عامة إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية، بعدما كانت منطقة هامشية ومعزولة خاصة الساحل الافريقي زمن الحرب الباردة، وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي أفرزتها العولمة، ولكن بروز فواعل عالمية دولية وفوق دولية أثرت على العلاقات الإقليمية والدولية، وغيرت موازين القوى خاصة ما تعلق بمضامين النسق الأزموي المتشكل في هذه المنطقة، والذي أصبح يحظى باهتمام عالمي وفق مقاربات واستراتيجيات مختلفة تهدف لتحقيق مصالح الدولة ودعم الأمن القومي والاستقرار فيها.

تناولنا الوضع الأمني لدولتي النيجر والغابون من خلال أربع مباحث وكل مبحث يحتوي مطلبين بفروع:

- المبحث الأول: الواقع الجيو سياسي والأمني لدولتي النيجر والغابون
- المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في النيجر والغابون وانعكاساتها على الامن الإقليمي في افريقيا
- المبحث الثالث: تأثير الانقلابات العسكرية على الأمن الإقليمي في افريقيا
- المبحث الرابع: مستقبل الانقلابات العسكرية في افريقيا

# المبحث الأول

# الو اقع الجيو سياسي والأمني لدولتي النيجروالغابون

**المطلب الأول:** الواقع الجيو سياسي لدولتي النيجر والغابون

**المطلب الثاني:** الواقع الأمني لدولتي النيجر والغابون: تطور الانقلابات العسكرية خلال سنة 2023

## المبحث الأول: الواقع الجيوسياسي والأمني لدولتي النيجر والغابون

القارة الغنية بموارد طبيعية ضخمة تحتاجها الصناعات الثقيلة في أوروبا، الصين، الولايات المتحدة وآسيا، لا تمنح أبناءها هامشاً من هذه الثروات، ولا تتركهم ينعمون بأي نوع من الاستقرار الأمني أو السياسي أو الاقتصادي أكثر من 55% من الإفريقيين تحت خط الفقر.

وشهدت دول مثل السودان، سيراليون، ليبيريا، رواندا، مالي، النيجر، والغابون حروباً ونزاعات أهلية استمرت عشرات السنوات، وراح ضحيتها أكثر من 13 مليون قتيل وشرد بسببها نحو 33 مليوناً .

وهكذا، فإن ضعف الاقتصادات الإفريقية والبيئة الأمنية المضطربة، إضافة إلى عدم احترام المواثيق الديمقراطية ولجوء العديد من الحكام المدنيين لتمديد فترات حكمهم، جميعها عوامل تثير الغضب الشعبي وتهيئ بيئة الانقلابات العسكرية التي تزيد الأمر تعقيدا.

## المطلب الأول: الواقع الجيوسياسي لدولتي النيجر والغابون

تعتبر دولة النيجر واحدة من دول الساحل الافريقي الذي يمتد من أقصى الساحل الشرقي للقارة الافريقية المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي وهو شريط يضم عدة دول: السودان، تشاد، مالي، موريتانيا، السنغال، النيجر، وكثيرا ما يتم توسيعه لحسابات جيو اقتصادية ليشمل كل من بوركينافاسو، نيجيريا، اثيوبيا، وجزر الرأس الأخضر، لتغطي مساحة 3053200كلم[1]

تنتمي النيجر إلى دول الساحل التي تتميز بمناخ شبه جاف وحار مع موسم جفاف شتوي طويل للغاية وتتميز بضعف وشح الغطاء النباتي نظرا لندرة الامطار وثروة حيوانية محدودة

وتزخر دول الساحل بالثروات المعدنية ومصادر للطاقة مستغلة: النفط، اليورانيوم، الذهب، الكوبالت، الباريت، التينغيستين وغير مستغلة الماس، الغاز، الفوسفاط

[1] رباب عمراني، **مرجع سابق**، ص16.

صنفت دول الساحل بما فيها النيجر في خانة الدول الاقل نموا وتواجه الفقر الشديد مع الحفاظ على الهدف الأساسي وهو الاكتفاء الذاتي الغذائي لسكانها بدعم دائم من المعونة الأجنبية، في ظل توزيع غير منتظم للسكان جنوب مأهول بالسكان عكس الشمال[1].

إن اكتشاف النفط والذهب والغاز الطبيعي في دولتي النيجر والغابون أضفى لها أهمية اقتصادية كبيرة إضافة إلى أهميتها الاستراتيجية نتيجة لامتلاكها لثروات طبيعية هائلة تستخدم في الصناعات الثقيلة والنووية أدى كل هذا إلى جعل المنطقة محط أنظار الدول الكبرى من أجل السيطرة وخلق مناخ من عدم الاستقرار السياسي وتنامي الصراع في المنطقة.

## الفرع الأول: خصائص الجغرافيا السياسية لجمهورية النيجر Niger

## وجمهورية الغابون Gabon

تقع دولة النيجر (يعني اسمها بلغة **"تامشق"** المحلية **"نهر بين الأنهار"**) غرب إفريقيا تقع على الحافة الجنوبية من الصحراء الكبرى، دولة حبيسة غير ساحلية اشتق اسمها من نهر النيجر، تمتد جمهورية النيجر 1200 كلم من الشمال إلى الجنوب، و1460 كلم من الشرق إلى الغرب، ويعبر نهر النيجر حوالي 563 كلم من أراضيها.

خريطة طبيعية لدولة النيجر[2]

[1] عبد القادر محمد علي، **موجة الانقلابات في افريقيا جنوب الصحراء العوامل المشتركة والسيناريوهات**، في الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5275 نظر يوم (20/04/ 2024).

[2] iStock, Getty Images, Niger Political Map. https://www.istockphoto.com/vector/niger-political-map-gm509252783-46165916

يحدها عدة دول وهي ليبيا والجزائر في الشمال، وبنين ونيجيريا في الجنوب، بوركينا فاسو في جنوب شرق، مالي في الغرب، وتشاد في الشرق، وقبل إدراج فرنسا للمنطقة كجزء من ممتلكاتها الأفريقية المستعمرة في أوائل القرن العشرين، كانت المنطقة خاضعة الصراعات بين مختلف القبائل والممالك، تبلغ مساحتها 1,267,000km² ، أكبر بلد في غرب افريقيا وتغطي الصحراء حوالي 65 %منها، وعاصمتها وأكبر مدينة فيها نيامي وتقع في الركن الجنوبي الغربي من النيجر، أهم المدن: زندر، تاهوا وماراديي[1].

بينما تقع دولة الغابون أو الجمهورية الغابونية في إقليم وسط افريقيا للجهة الغربية، تطل على المحيط الأطلسي على درجة 23شمالاً، 27, 9 شرقاً ويجاورها كلٌّ من: الكاميرون وغينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو[2]، وتبلغ مساحتها 270 ألف كم²، وتغطي الغابات نسبة 88% من أراضيها.

خريطة طبيعية لدولة الغابون[3]

تنقسم جمهورية الجابون، إدارياً، إلى تسع مقاطعات: إيستويرEstuaire ، وهوت . أوجويHaut-Ogooue ، وموين-أوجويMoyen-Ogooue ، ونجونيNgounie ، ونيانجاNyanga ، وأوجوي . إيفيندوOgooue0Ivindo ، وأوجوي .

[1] جمال معروف فلاح وآخرون، **إفريقيا جنوب الصحراء دراسة جغر افية إقليمية** (الأردن: دار دجلة،2016)، ص 100.

[2] Nicolas Metegue N'Nah, **Histoire de Gabo**, Etudes Africaines, Harmattan, 2006.

[3] **الغابون الدولة التي حكمَها 3 رؤساء فقط منذ الاستقلال**، بالعربية، في موقع https://bilarabiya.net/37032.html نظر يوم (2024/05/25).

لولو Ogooue-Lolo ، وأوجوي . ماريتايم Ogooue-Maritime ، ووليو . نتيم .Woleu-Ntem وعاصمتها ليبرفيل Libreville ، يتكون علم جمهورية الجابون، من ثلاثة أشرطة أفقية متساوية، بالألوان: الأخضر، في أعلى العلم، ثم الأصفر، فالأزرق.

## الفرع الثاني: الخصائص الجيو سياسية لسكان دولتي النيجر والغابون

يبلغ عدد سكانها 17,8 مليون نسمة (سنة 2013)، ويسمى سكان هذه البلاد النيجريين، ويشكل الأفارقة الأصليون نحو 98% من إجمالي سكان البلاد، أمّا الأقليات فتمثل الطوارق وقلة من البيض والآسيويين، وترجع أغلبية السكان في النيجر في أصولها السلالية إلى العديد من المجموعات العرقية كالهوسا، الديجرما . صنغي، الكانوري والفولاني. ويشكل الهوسا نحو 50% من إجمالي سكان البلاد، وتتركز هذه القبائل بصفة أساسية في الأقاليم الجنوبية ويعملون بالزراعة، أمَّا قبائل الديجرما . صنغي فتشكل نسبة تتراوح ما بين 20-25% من إجماليّ سكان البلاد، وتتركز هذه المجموعات في الأطراف الجنوبية الغربية من البلاد، وتحترف الزراعة، بينما لا تزيد قبائل الكانوري في حجمها عن 5 % من إجمالي سكان البلاد، وتتميز أراضيهم بالخصوبة، وتتركز في الإقليم الشرقيّ من البلاد، وتشكل جماعات البدو الرحل قطاعًا واسعاً بين أبناء قبائل الفولاني والطوارق، ويشكل البدو الرحل نحو 10% من إجماليّ سكان البلاد، وتنتقل جماعات البدو الرحل إلى الصحارى الواقعة في الأقاليم الشمالية من البلاد خلال مواسم الأمطار التي تمتد خلال الفترة ما بين جويلية وسبتمبر، وعند بدء فصل الجفاف تزحف هذه الجماعات جنوباً سعياً وراء الماء والكلأ، ويتركز سكان النيجر في المناطق الريفية حيث تصل النسبة إلى نحو 77% من إجمالي السكان[1].

يعمل السواد الأعظم منهم في زراعة المحاصيل، وتربية الحيوانات للأغراض المعيشية، وبهدف التصدير، أما الجماعات التي تقيم بالقرب من نهر النيجر وبحيرة تشاد فتعتمد بشكل أساسي على صيد الأسماك للأغراض المعيشية، أما جماعات البدو الرحل فتعنى بتربية المواشي وخاصة الإبل والبقر والماعز والأغنام، وقد أثرت موجات الجفاف المتلاحقة، في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، ثم في أوائل الثمانينيات في الثروة الحيوانية لهذه الفئات، إذ تعرضت للهلاك بصفة مستمرة، وقد أجبرت هذه الظروف القاسية الكثير من البدو على هجر الرعي والتوجه نحو الزراعة، أو طلب

[1] محمد صالح عمر، **عودة الانقلابات إلى الواجهة في افريقيا من يوقف سقوط أحجار الدومينو**، في موقع:
https://www.aljazeera.net/politics/2022/2/5/%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%81%D9%8A% نظر يوم (2024/04/30).

الرزق في المدن والمراكز الحضرية، ويسكن نحو 23% من سكان النيجر في المدن أو المراكز الحضرية، تعتبر أعلى دولة من حيث معدل الخصوبة، حيث أن إجمالي (الأطفال 7,6 كل امرأة).

تعتبر نيامي أكبر المدن على الإطلاق، ويبلغ عدد سكان نيامي العاصمة نحو 360,000 نسمة، ومن المدن الهامة الأخرى: أغاديز، مارادي، تاهووا، زندر، ويعمل سكان المدن في الوظائف الحكومية، وفي القطاع الخدمي والتجاري.

اللغات التي يتحدث بها سكان النيجر هي الفرنسية (كما أنها لغة التدريس الأساسية ) و بعضهم يتحدث اللغة العربية، ولكن توجد لغات أخرى أيضا من الهوسا، زرمه، سونغاي، ويتحدث أكثر من 85% من السكان لغة الهوسا، التي تعتبر لغة التعامل الأساسية في المجالات التجارية، وتحتل لغة الديجرما.صنغي المرتبة الثانية من حيث الانتشار، وست لغات أخرى، غير أن معظم سكان النيجر 95 % مسلمين وما تبقى من معتقدات السكان الأصليين و 5 % مسيحيون كاثوليك وبروتستانت وأتباع الديانة البهائية، 5 % اعتقادات مختلفة، ويعيش معظم سكانها في الجزء الجنوبي من البلاد، في ظل التنوع المستمد من التاريخ المستقل الطويل لجماعاتها العرقية ومناطقها المختلفة، ويبقى الاختلاف واضحا بين القبائل في الملبس والمأكل والعمل وحتى التعليم (لا تتجاوز 10% من إجمالي سكان البلاد ) ما خلق نوعا من العداوة والضغينة بين أفراد الشعب الواحد.

يبلغ عدد سكان الغابون 2,473,908نسمة (حسب 2023)، ويتزايد بمعدل نمو سنوي قدره 1,948% ويعتبر عدد سكان الغابون نسبة صغيرة تشكل حوالي 0,03% من اجمالي عدد سكان العالم، ويعيش 80% من سكان الغابون في المدن، كما يمثل من هم في عمر أقل من 20 عامًا نسبة 50% من السكان[1]، يعيش في الغابون أكثر من 40 مجموعة عرقية وأهمها الفانغ (الفال) الذين يشكلون 23% من سكان البلاد، ذلك ويعاني السكان في دولة الغابون إضافة إلى الفقر والتمييز والتهميش من مشاكل أشد خطورة تصنف ضمن القضايا التي تتعدى الحدود الإقليمية منها الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي حيث تعتبر الجابون في المقام الأول مقصدًا وعبورًا للبالغين والأطفال من دول غرب ووسط إفريقيا الخاضعين للاتجار بالسخرة والجنس، ويضطر الأولاد إلى العمل كباعة متجولين أو ميكانيكيين أو في قطاع الصيد، بينما تخضع الفتيات للعبودية المنزلية أو يُجبرون على العمل في الأسواق أو المطاعم على جانب الطريق، وتُجبر نساء غرب أفريقيا على الاستعباد المنزلي أو البغاء، كما يجبر الرجال على العمل في مزارع للماشية[2].

[1] البنك الدولي، مارس 2023.

[2] جمال معروف فلاح وآخرون، **مرجع سابق**، ص 120.

ويعمل المهربون في شبكات إجرامية تقوم على أساس إثني، حيث تقوم المتاجرات بتجنيد وتيسير نقل الضحايا من بلدان المصدر، وفي بعض الحالات تحول الأسر الضحايا من الأطفال إلى المتاجرين، الذين يعدون بالوظائف المدفوعة الأجر في الجابون.

ولا تلتزم الجابون بالكامل بالمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار، ومع ذلك، فإنها تبذل جهودًا كبيرة للقيام بذلك، ولا تحظر القوانين الحالية جميع أشكال الاتجار، وفشلت الحكومة في تمرير تعديل قانوني صيغ في عام 2013 لتجريم الاتجار بالبالغين، وانخفض إنفاذ قانون مكافحة الاتجار بالبشر في عام 2014، حيث انخفض من 50 تحقيقا إلى 16 بلغ عدد اللاجئين والمشردين 7665لاجئاً، من جمهورية الكونغو، طبقاً لتقديرات عام 2010.

## الفرع الثالث: الخصائص الطبيعية لدولتي النيجر والغابون

تتربع دولة النيجر على كمية كبيرة من المعادن المختلفة في باطن الأرض وهي: اليورانيوم، الفحم، الحديد الخام، القصدير، الفوسفات، الذهب، والبترول، وأهم الصناعات في دولة النيجر هي: تعدين اليورانيوم وصناعة الأسمنت والطوب والمنسوجات وتجهيز الأغذية والكيماويات.

يعتبر اليورانيوم من أهم الموارد الاقتصادية للنيجر، إذ تعتبر هذه البلاد ثالث أكبر بلدان العالم إنتاجاً وتصديراً لليورانيوم، وتحتل المرتبة الأولى عالميا في احتياطي اليورانيوم، وعلى الرغم من حقيقة أن البلاد لديها بعض أكبر رواسب اليورانيوم في العالم إلا أن النيجر واحدة من أفقر البلدان في العالم، هذا إلى جانب مجموعة أخرى من المعادن كخام الحديد، الفوسفات، القصدير، التنجستن، النطرون، والملح. ويعتمد نحو 90% من سكان النيجر في معيشتهم على الزراعة والرعي[1].

وتشمل الصادرات الزراعية القطن، والفول السوداني. كما تصدر النيجر المواشي واللحوم والجلود، أما المحاصيل الزراعية الأخرى كالفاصوليا، المنيهوت، الدخن، البازلاء، الأرز، والذرة فتزرع لأغراض الإعاشة، كما يعمل المزارعون على تربية الحيوانات، كالأبقار، الثيران، الماعز والجمال لأغراض الإعاشة والتصدير، فضلا عن أن بعضها يوفر لهم وسائل النقل، ويتركز اقتصادها على محاصيل الكفاف والمواشي.

رغم صغر مساحة الغابون، فإنها تحظى بثروات طبيعية كبيرة، فهي دولة نفطية، يمثل النفط فيها 38.5% من إجمالي الناتج المحلي، ويحقق نسبة 70.5% من صادراتها السلعية.

[1] جمال معروف فلاح وآخرون، **مرجع سابق**، ص 135.

بلغ الإنتاج النفطي للغابون 180 ألف برميل يوميًا، بنهاية 2021، كما بلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي 0.5 مليار متر مكعب في نهاية 2021.[1]

أما عن احتياطاتها من النفط، فقدرها المصدر نفسه بملياري برميل، وكذلك قدّر احتياطها من الغاز الطبيعي بـ 26 مليار متر مكعب.

هذا فضلا عن ثروة البلاد من المنغنيز والأخشاب، وتمتعها بالأراضي الخصبة والموارد الساحلية

يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي للغابون كان في 2014 نحو 18.2 مليار دولار، ثم أخذ في التراجع، ولم يتحسن إلا في 2021 عندما بلغ 20.2 مليار دولار، وزاد في 2022 ليصل إلى 21.07 مليار دولار.*

وكانت معدلات النمو عند أحسن مستوياتها في 2013 عند حدود 5.6%، وظلت بعد ذلك في تراجع حتى الآن، وبلغت أسوأ معدلاتها في 2020 عند سالب 1.8%، ولكنها في 2022 عادت إلى الأداء الإيجابي بنحو 3.%

وفي 2022، بلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الدخل القومي 7540 دولار، وهو أقل مما كانت عليها الأمور في 2014، عند متوسط 8930 دولار.

وشأن العديد من الدول النامية، تعاني الغابون من الفساد، أشار إلى أن ترتيب الغابون 136 من بين 180 دولة شملها التقرير[2]، كما حصلت الغابون على 29 درجة من درجات المؤشر المئة.

## الفرع الرابع: العملات المتداولة في دولتي النيجر والغابون

العملة القانونية في النيجر هي فرنك، وتستخدم هذه العملة أيضا في 7 دول في غرب أفريقيا مثل السنغال وتوغو، وقد تم عرضها في عام 1945 كبديل للفرنك الفرنسي بسبب سقوط قيمته المالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويعالج البنك المركزي في البلاد أصولها المالية، فضلا عن إصدار العملة، ويتم إصدار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في شكل قطع نقدية وأوراق نقدية، والفرنك واحد يتكون من 100 سنتيم، تعد النيجر بلد نامي، وهي واحدة من البلدان الأقل ترتيباً على **مؤشر التنمية البشرية**، وكانت في الترتيب 186 على 186 بلد في 2012.

ويعد معدل التضخم قد انخفض نسبياً بحوالي 2.9% وهذا يمكن أن يعود إلى استخدام العملة المشتركة في المنطقة.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2022.

*من خلال الأرقام الخاصة بقاعدة بيانات البنك الدولي.

[2] منظمة الشفافية الدولية، **مدركات الفساد**، 2022

عملة الغابون هي **الفرنك الوسط إفريقي** The central African CFA franc وتعرف اختصارا XAF وهي العملة الرسمية المتداولة، وتتعامل بالفرنك الافريقي في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، ولها شراكات تجارية مع الولايات المتحدة والصين وروسيا.

## الفرع الخامس: الوضعية الاقتصادية في دولتي النيجر والغابون

النيجر إحدى الدول الإفريقية النامية وتصنف في عداد الدول الأكثر فقراً في العالم، ويتركز اقتصاد النيجر على الزراعة وتربية الماشية والتعدين، حيث حوالي 12.55٪ من أراضي النيجر صالحة للزراعة، تعد الزراعة والخدمات هي المصادر الرئيسية للدخل بالنسبة للبلد، مع مساهمات ضخمة من 39% و41% على الإيرادات الوطنية على التوالي.

وقد كان تعداد البلد حوالي 4.688 مليون شخص في القوة العاملة خلال عام 2007، تقع معظم الأراضي الزراعية في المنطقة الجنوبية، هذه المناطق عرضة للجفاف بسبب قلة هطول الأمطار كان لها أبلغ الأثر في تدمير اقتصاديات البلاد من خلال التأثير على معدلات الإنتاج الزراعي والحيواني، كما أن مواردها الطبيعية تكاد تكون محدودة للغاية، وتعتبر الكسافا، الدخن اللؤلؤي، والذرة الرفيعة هي المحاصيل الرئيسية وتعتمد زراعتها على الأمطار[1].

خلال عام 1970 كان زيت الفول السوداني هو سلعة التصدير الرئيسية للبلاد، ومنذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات تعرضت النيجر لموجات متلاحقة من الجفاف، وقد خلق هذا الوضع نقصاً حاداً وكبيراً في الأغذية، فضلاً عن مشكلات أخرى.

يعمل غالبية الموظفين في القطاع الخاص، وبالنسبة لتربية الماشية أو في القطاعات الزراعية فيعمل بها ٩٠٪ من السكان وبقية القوى العاملة تتمثل في التجارة والمؤسسات الحكومية والصناعات، مثل التعدين، المنسوجات، المواد الكيميائية وتجهيز الأغذية.

خلال الثمانينيات من القرن العشرين عانى اقتصاد النيجر كثيرًا بسبب التدهور الكثير الذي طرأ على أسعار اليورانيوم في العالم.

تدني نصيب الفرد من الدخل والناتج المحلي الإجمالي، ومعظم اقتصاد الدولة يعتمد على المعونة الأجنبية، فضلا عن أنه تم تخفيف عبء الديون من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في 2022، وقد قدرت عائدات البلد 11.63 بيليون دولار في حين أن نصيب الفرد من الدخل يبلغ 800 دولار.

[1] هديل العمري، **الزراعة في النيجر**، مجلة زراعة، (2023/04/18).

كان لضعف وسائل النقل أثر سلبي في التنمية الاقتصادية في النيجر، فالبلاد تفتقر إلى خطوط السكك الحديدية، كما أن أغلب طرقها البرية غير معبدة، ويمتلك أقل من 1% من إجمالي سكان البلاد سيارات خاصة، وتستخدم الشاحنات في نقل السلع والبضائع، كما أن هنالك وسائل للنقل الجماعي، وتوفر النيجر خدمات النقل الجويّ عبر مطار نيامي الدولي، ويمتلك في المتوسط واحد من كل 23 شخصاً من سكان البلاد جهازاً للراديو، كما أن نسبة تقل عن 1% من سكان البلاد تمتلك جهاز تلفاز، وتصدر في النيجر صحيفة يومية واحدة، وتحكم الدولة سيطرتها على كل وسائل الإعلام والاتصال.

ويتكون القطاع الاقتصادي الخاص في جزء منه من عدد كبير من الشركات الصغيرة، وجزء آخر من الشركات التابعة لشركات فرنسية أو دولية كبيرة[1].

بينما يشكل النفط 60 % من إيرادات الغابون، وهي أكبر منتجي الذهب الأسود في أفريقيا جنوب الصحراء، وسابع أكبر منتج له في أفريقيا، وعضو في منظمة **"أوبك."**

وفي السبعينيات، اكتشفت البلاد احتياطيات نفطية وفيرة في الخارج، ما سمح لها ببناء طبقة متوسطة قوية وكسب لقب **الإمارة الصغيرة في وسط أفريقيا**.

وتعدّ الغابون ثاني أكبر منتج للمنغنيز في العالم بعد جنوب أفريقيا، وتستخرج شركة **كوميلوغ** الفرنسية 90 % من المنغنيز الموجود في الغابون، بينما تتولى الشركة الصينية **CICMHZ** استخراج الباقي.

وقد شهدت البلاد بالرغم من كونها واحدة من الدول الخمس الأكثر إنتاجًا للنفط في إفريقيا، مشكلات سياسية واقتصادية كبيرة، على الرغم من أن عدد سكانها قليلٌ مقارنةً بدول إفريقية أخرى، إلا أن ذلك لم يؤدِّ إلى ارتفاع مستوى معيشة المواطنين، ولا تحسُّن الأوضاع الاجتماعية في البلاد

وتهيمن الشركات الفرنسية على صناعة النفط هناك، ويتمركز حوالي 400 جندي فرنسي في البلاد، والعديد منهم في قاعدة **كامب ديغول** العسكرية في ليبرفيل.

[1] سلوى محمد حبيب، **مرجع سابق**، ص30.

خريطة توضيحية لجمهورية الغابون[1]

وأصبحت الغابون في عام 2022 أهم وجهة للصادرات الفرنسية بين الدول الستّ الأعضاء في المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا(**CEMAC**) .

وباعت الشركات الفرنسية بضائع بقيمة 536 مليون يورو (585 مليون دولار) في الغابون، وفقا لأرقام وزارة المالية، ولاسيّما من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والآلات والمعدات والسلع الكهربائية والإلكترونية ومعدات تكنولوجيا المعلومات والسلع الوسيطة والمنتجات الصيدلانية.

وفي الوقت ذاته، تقوم وحدة **سيتراغ** التابعة لشركة **إيراميت** بتشغيل خط السكك الحديد **ترانس-غابون**، وهو خط القطار الوحيد في البلاد.

تتمتع غابون بدخل للفرد يبلغ أربعة أضعاف دخل معظم الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ولكن بسبب عدم المساواة المرتفعة في الدخل، تظل نسبة كبيرة من السكان فقيرة.

[1] **الغابون 40 عرقية وثروات نفطية ومعدنية**، في موقع:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/17/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86 نظر يوم (2024/05/25).

واعتمدت غابون على صادرات الأخشاب والمنغنيز حتى تم اكتشاف النفط في الخارج في أوائل السبعينيات، وفي الفترة من عام 2010 إلى عام 2016، شكل النفط ما يقرب من 80٪ من صادرات الغابون، و45٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و60٪ من إيرادات ميزانية الدولة.

وتواجه غابون تقلبات في الأسعار الدولية لصادراتها من النفط والخشب والمنجنيز، فيما ساعد انتعاش أسعار النفط من 2001 إلى 2013 على النمو، لكن تراجع الإنتاج، حيث اجتازت بعض الحقول ذروة إنتاجها، عرقلت الغابون من تحقيق مكاسب محتملة بالكامل[1].

ونمى الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من 6٪ سنويا خلال الفترة 2010-2014، لكنه تباطأ بشكل ملحوظ من عام 2014 إلى 1٪ فقط في عام 2017 مع انخفاض أسعار النفط، كما أدت أسعار النفط المنخفضة إلى إضعاف الإيرادات الحكومية وأثرت سلبًا على أرصدة التجارة والحساب الجاري.

وفي أعقاب انخفاض الإيرادات، وقعت غابون اتفاقية لمدة 3 سنوات مع صندوق النقد الدولي في يونيو 2017.

وعلى الرغم من وفرة الثروة الطبيعية، إلا أن سوء الإدارة المالية والاعتماد المفرط على النفط قد خنق الاقتصاد، انقطاع التيار الكهربائي ونقص المياه متكررة، تعتمد غابون على الواردات، كما تدعم الحكومة بشدة السلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء، ولكن سيكون من الصعب الضغط عليها لإخماد الإحباط العام مع البطالة والفساد.

وقد بذل الرئيس **بونجو** جهوداً لزيادة الشفافية، كما أنه اتخذ خطوات عملية لجعل الجابون وجهة استثمارية، ليزيد من تنوع اقتصاد بلاده، كما عزم الرئيس **بونجو** على زيادة النمو الاقتصادي، من خلال الاستثمارات الحكومية في الموارد البشرية والبنية التحتية.

من أهم المنتجات الزراعية في جمهورية الجابون: الكاكاو، البُن، السكر، زيت النخيل، المطاط، خشب الأوكومي (نوع من الخشب الاستوائي الناعم)، الماشية، إضافة إلى الأسماك[2].

[1] **حكماء 3 رؤساء ماذا نعرف عن الغابون عملاق النفط بالقارة السمراء، العربية**، في موقع: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2023/08/30/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%9F نظر يوم( 2024/05/25).

[2] شيماء محي الدين، **مرجع سابق.**

من أهم الصناعات في جمهورية الجابون: استخلاص النفط وتكريره، تعدين المنجنيز، الذهب، الصناعات الكيماوية، إصلاح السفن، الأغذية والمشروبات، المنسوجات، الصناعات الخشبية، ولا سيما الأبلاكاش والأسمنت.

ويمثل النفط عصب التجارة الخارجية للبلاد، وتبين أرقام البنك الدولي، أن الميزان الخاص بتجارة السلع والخدمات يظهر تحقيق فائض لصالح الغابون، ففي 2022 بلغت الواردات السلعية والخدمية 3.5 مليار دولار، بينما الصادرات السلعية والخدمية، بلغت 12.9 مليار دولار، وهو ما يعني تحقيق فائض بنحو 9.4 مليار دولار.

أهم صادرات الغابون تتجه للصين وكوريا الجنوبية، وهولندا، وإيطاليا، والولايات المتحدة، بينما أهم الشركاء الموردين للسلع فهم على الترتيب: فرنسا، وبلجيكا، والصين، وأميركا، والهند.

وتتمثل السلع المستوردة في السيارات، والسفن، والأدوية، والسلع الغذائية (لحوم الدواجن، والأرز)

وتشير أرقام البنك الدولي إلى أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالغابون بلغت 1.6 مليار دولار في 2021، بينما كان بلغ هذا المؤشر في 2020 نحو 1.7 مليار دولار، على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية التي ألمّت باقتصادات العالم في هذا العام بسبب جائحة كورونا.

أما عن الديون الخارجية على الغابون فقد بلغت 7.7 مليار دولار في 2021، وكانت في 2013 بحدود 4.8 مليار دول[1].

## الفرع السادس: تأثير فترة الاستعمار على الأمن في دولتي النيجر والغابون

وصل الأوروبيون إلى النيجر وسيطرت فرنسا على أجزاء من غرب إفريقيا بناءً على اتفاقيات تم التوصل إليها بين القوى الأوروبية المختلفة خلال الفترة ما بين 1890-1885، وبحلول عام 1900 كانت فرنسا قد سيطرت على معظم أجزاء النيجر، وفي عام 1906 تمكنت فرنسا من إخماد حركة المقاومة العنيفة التي كانت تقودها قبائل الطوارق، وفي عام 1922 أصبحت النيجر جزءًا مما كان يعرف **بغرب إفريقيا الفرنسية**[2]، وصارت مستعمرة فرنسية، ثم في عام 1946 صارت إقليما من

[1] عبد الحافظ الصاوي، **الغابون غنية بثرواتها وثلث شعبها فقراء**، في موقع:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/9/8/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%BA%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AB%D9%84%D8%AB% نظر يوم (2023/04/30).

[2] مصطفى مجدي، **النيجر وجاراتها السبع**، في موقع:
https://www.aljazeera.net/news/2023/8/6/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1-%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%B9 نظر يوم (2024/05/25).

"**أقاليم ما وراء البحار**"، وحصل أهلها على الجنسية الفرنسية، وصار لهم مجلسهم التشريعي الخاص بالإضافة لتمثيل نيابي في البرلمان الفرنسي.

وقد حصلت النيجر على استقلالها من فرنسا في الثالث أوت 1960وعقب الاستقلال خضعت النيجر لحكم مدني أحادي الحزب مقرب لفرنسا حيث تمَّ انتخاب السيد **هاماني ديوري** (زعيم الحزب التقدمي النيجيري) كأول رئيس للبلاد، منذ الاستقلال يعيش النيجريون في إطار خمس دساتير وثلاث فترات من الحكم العسكري

بينما تعد الجابون واحدة من الدول الإفريقية التي لم تشهد تغيُّرات سياسية كبيرة منذ الاستقلال عن فرنسا في 17 أغسطس 1960 م، حيث شهدت ثلاثة رؤساء منذ ذلك التاريخ، وقد حكمت عائلة **بونغو** البلاد لما يزيد عن 55 عامًا، إذ يُعدّ **علي بونغو أونديمبا** الذي تولى السلطة منذ 16 أكتوبر 2009م نجل الرئيس **عمر بونغو** الذي حكم البلاد حتى وفاته.

## الفرع السابع: نظام السياسة والحكم لدولتي النيجر والغابون

قام أول انقلاب عسكري بدولة النيجر في عام 1974، قاده ضابطٌ يدعى **حسين كونتشي**، وقد قضى هذا الانقلاب على فترة حكم السيد ديوري، وقام قادة الانقلاب بوقف العمل بالدستور وتم حل الجمعية الوطنية، ترأس **كونتشي** الحكومة حتى وفاته عام 1987، وإثر ذلك قام المجلس العسكري العالي باختيار العقيد **علي سايبو** (شعيب) خلفاً لكونتشي رئيسًا للمجلس[1].

في عام 1989تمت المصادقة على مسودة دستور البلاد، وبمقتضى الدستور أُجريت انتخابات عامة في ديسمبر 1989 وتم انتخاب **سايبو** رئيساً للبلاد، كما أقر الدستور الجديد إنشاء جمعية وطنية جديدة، اختارت الحكومة النظام السياسي التعددي عام 1992، وأجريت انتخابات عامة في العام التالي فاز فيها **مهمان (محمد) عثمان** ممثل ائتلاف اتحاد قوى التغيير وتم تنصيبه رئيسًا للبلاد، أطاح انقلاب عسكري قاده الكولونيل **إبراهيم باري مناصرة** بحكومة عثمان الذي اعتقل وأعضاء حكومته عام 1996، ونصَّب مناصرة نفسه رئيسًا للبلاد، ، واعتقل الرئيس **مهمان (محمد) عثمان** ورئيس الوزراء **حاما أمدون**، وعلق العمل بالدستور ورفع الحظر عن نشاط الأحزاب السياسية، كما رفع حالة الطوارئ التي كان قد أعلنها

[1] عطا المنان بخيت، **انقلاب النيجر تحدي القيم والمصالح والشعارات**، في موقع:
https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/19/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%91%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD نظر يوم (2024/05/25).

في وقت سابق، وشكل مجلسًا للإنقاذ الوطني ليدير شؤون البلاد، وأقر دستورًا جديدًا، وبمقتضاه ظل الرئيس يمثل أعلى سلطة في حكومة البلاد، فهو الذي كان يعين رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء، وحل المجلس الوطني ومجلس الوزراء، وفي ماي من السنة نفسها أقرت دولة النيجر دستوراً جديداً، وفي جويلية فاز الرئيس مناصرة في الانتخابات الرئاسية وسط ادعاءات زعماء المعارضة بأن الحكومة عملت على تزوير هذه الانتخابات، ودعت المعارضة إلى إلغاء نتائجها، وفي أفريل عام 1999 نصب جنود كميناً للرئيس مناصرة في مطار نيامي وقتلوه وأحكم القادة العسكريون قبضتهم على البلاد. في العام نفسه أصدر دستور جديد وشكلت حكومة ديمقراطية بقيادة **مامادو تانغا**، لكن خلافا شبّ بين السياسيين النيجريين دار معظمه حول اعتماد القانون على "**الشريعة الإسلامية**"، مع ذلك أعيد انتخاب **تانغا** عام 2004[1].

حسب الدستور كان من المقرر أن يتنحى **تانغا** عن منصبه بعد إنهائه ولايتين في ديسمبر/كانون الأول عام 2009، لكنه طالب بتمديد ولايته لمرة ثالثة وشرع في إنشاء لجنة لصياغة دستور جديد، لكن حكومته تعرضت لانقلاب عسكري في 18 فيفري2010.

شكّل الانقلابيون مجلسا عسكريا، وعلقوا العمل بالدستور، وحلوا جميع مؤسسات الدولة قائلين إنهم يعتزمون استعادة الديمقراطية، وجهزوا دستورا جديدا يحد من السلطات الرئاسية في أكتوبر 2010[2].

في أعقاب الانقلاب العسكري 2010، أصبحت النيجر دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، يعيش غالبية سكانها في المناطق الريفية، ويتمتعون بقدر ضئيل من التعليم المتقدم، وينتخب رئيس الدولة بالتصويت الشعبي بموجب دستور 2010، وتمتد ولايته خمس سنوات، ويمكن تجديدها مرة واحدة فقط.

يعين الرئيسُ رئيسَ الحكومة، وتناط السلطة التشريعية بالجمعية الوطنية (البرلمان)، ويتم انتخاب أعضائها شعبيا لولاية تمتد خمس سنوات، ويتألف النظام القضائي في النيجر من محكمة العدل العليا، والمحكمة العليا، والمحكمة الدستورية، والمحاكم الابتدائية، وللأغراض الإدارية يدير كل منطقة (إقليم) حاكم، وتلك المناطق هي **أغادير، ديفا، دوسو، مارادي، تاهوا، تيلابيري، زيندر**، إضافة إلى العاصمة نيامي.

[1] رضا كشان، **ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا الأسباب والتداعيات**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد8(2024/05/18).

في الدستور كان الرئيس ينتخب من طرف الشعب لفترة سبع سنوات ويمثل أعلى سلطة في حكومة البلاد، على ألا يتولى الرئيس منصبه لأكثر من فترتين رئاسيتين، أما الهيئة التشريعية التي تسمى المجلس الوطني فتتكون من 83 عضوًا يتم انتخابهم بوساطة الشعب لفترة خمس سنوات، ينتخب المجلس الوطني رئيس الوزراء الذي يعينه مجلس الوزراء، وكان اتحاد الاستقلاليين الوطني للتجديد الديمقراطي أكبر أحزاب البلاد، وقد تم تقسيم النيجر إلى سبع وحدات يدير كل وحدة حاكم.

في النيجر يشتمل الجهاز القضائي على محاكم محلية وأخرى قومية ولكن المحكمة العليا هي أكبر هذه المحاكم. ويتم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الكثير من الحالات التي تعرض على المحاكم خاصة تلك التي تتعلق بالأحوال الشخصية.

أجرى المجلس العسكري انتخابات رئاسية وتشريعية في 31 جانفي 2011، وفاز **محمدو إيسوفو** في جولة الإعادة، ونصّب رئيسا للبلاد في 7 أفريل، مما مهد لاستئناف المساعدات الخارجية التي كانت قد جمدت بعد الانقلاب.

أعيد انتخاب **إيسوفو** في 20 مارس2016 رغم المشاكل السياسية التي عصفت بالبلاد ومقاطعة بعض الناخبين للانتخابات، وكانت النيجر آنذاك قد بدأت تعاني من الهجمات المسلحة، في ولايته الثانية بدأت النيجر تستعيد نشاطها تدريجيا، حيث انخفضت نسبة المواطنين تحت خط الفقر من 50% إلى 41% عام 2019، ثم بعد انتهاء ولايته الثانية، سلّم رئاسة الدولة إلى **محمد بازوم** بعد أن حصل الأخير على قرابة 55% من الأصوات[1].

وشكّلت هذه الانتخابات التي انتهت جولتها الثانية يوم 21 فيفري سابقة غير مألوفة في البلاد سمحت بصعود رئيس من الأقلية العربية في بلد تحكمه العصبية القبلية.

وقد تم الانقلاب **على بازوم** في أواخر جويلية 2023، وأطاح به مجلس عسكري يتزعمه **عمر عبد الرحمن تياني**، الذي أعلن نفسه رئيسا للبلاد.

رغم تولي الرئيس **علي بونغو** رئاسة الجابون منذ عام 2009م خلفًا لوالده **عمر بونغو**، بعد وفاته في العام نفسه، حيث حَكَم **بونغو** الجابون منذ عام 1967م، وظل في الحكم لمدة 46 عامًا، أُقر دستور الجابون الحالي، في 14مارس 1991، عين رئيسة الوزراء **روزكريستيان أوسوكا رابوندا** منذ 16 جويلية 2020، أقر نظامها القانوني المستمد من نظام القانون المدني الفرنسي والقانون العرفي، تُراجع التشريعات قضائياً في المجلس الدستوري للمحكمة العليا، لا تقبل الجابون السلطة

[1] نبيل خليل خليل، **مرجع سابق**، ص100.

الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، ولكنها تقبل بسلطة المحكمة الجنائية الدولية، في دستوره مجلس الوزراء يعينه رئيس الوزراء بالتشاور مع رئيس الجمهورية، ويتم انتخاب الرئيس مباشرة عن طريق التصويت الشعبي بأغلبية بسيطة لمدة 7 سنوات (بلا حدود لمدة ولايته).

يتهم الغابونيون رئيسهم بعدم قدرته على النهوض باقتصاد البلاد المتهالك، رغم الثروات التي تزخر بها، فهي تعد واحدة من أغنى الدول في أفريقيا من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى عائدات النفط وقلة عدد السكان الذي يبلغ 2.3 مليون نسمة[1].

عمل خلالها على رعاية مصالح الغرب، وبخاصة فرنسا التي ساعدته في دعم نَجْله للوصول إلى سُدة الحكم عام 2009م، حيث تمكَّن **علي بونغو** من البقاء في الحكم لمدة أربعة عشر عامًا.

وفي 26 أغسطس 2023م جرت انتخابات رئاسية وتشريعية في البلاد أدَّت إلى فوزه بولاية ثالثة بحصوله على نسبة 64,24% من الأصوات، بحسب ما أعلنته الهيئة الانتخابية بالجابون، متفوقًا على مرشح المعارضة ألبرت **أوندو أوسا** الذي حصل على 30,77%، فيما حصل 12 مرشحًا على باقي الأصوات، وبعد الانتخابات طالبت المعارضة بالإقرار بهزيمة **بونغو**، والإعلان عن تزوير نتائج الانتخابات، وعقب إجراء الانتخابات علقت الحكومة استخدام الإنترنت في البلاد، بسبب المخاوف من اندلاع العنف بعد التنديد بتزوير الانتخابات

تتكون الهيئة التشريعية، في جمهورية الجابون، من مجلسين:

**1- مجلس الشيوخ** :ويتكون من 100 مقعد واثنين، ويُنتخب الأعضاء بواسطة أعضاء المجالس البلدية والمجالس الإدارية، ومدة خدمتهم ست سنوات، جرت انتخابات مجلس الشيوخ، في 13 ديسمبر 2014، والانتخابات التالية، في يناير 2020..

**2- المجلس الوطني** :ويتألف من 120 مقعداً، ويُنتخب الأعضاء في انتخابات شعبية مباشرة، ومدة خدمتهم خمس سنوات، جرت انتخابات المجلس الوطني، في 6 و27 أكتوبر 2018، والانتخابات التالية في ديسمبر 2023.

تتكون السلطة القضائية، في جمهورية الجابون من المحكمة العليا، التي تتكون من ثلاثة مجالس، هي مجلس القضاء، المجلس الإداري، المجلس المحاسبي، المحكمة الدستورية، محكمة الاستئناف، محكمة أمن الدولة، ومحاكم المقاطعات

كان هذا المطلب شاملا لعرض أوجه التشابه والاختلاف بين دولتي النيجر والغابون من ناحية الخصائص الطبيعية، الجغرافية، الديمغرافية، وكذا الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للدولتين، ومدى غنى الدولتين بالثروات الطبيعية

[1] نبيل زكاوي، **مرجع سابق**.

ولكنهما للأسف من أفقر دول افريقيا بل ومن أفقر دول العالم كاملا، أما لاحقا سنتناول الجوانب السياسية للدولتين ودراسة واقع الانقلابات المتكررة في البلدين.

## *المطلب الثاني: الو اقع الأمني لدولتي النيجر والغابون: تطور الانقلابات العسكرية خلال سنة 2023*

منذ عام 2000م، وقع 16 من أصل 24 انقلابًا ناجحًا في إفريقيا في البلدان الناطقة بالفرنسية، حيث حافظت الحكومات الفرنسية على نهج أكثر تدخلاً في مستعمراتها، بل واتجهت نحو فرض سياسات بعينها أدَّت إلى خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية لهذه الدول، مما خلق شعورًا سلبيًّا من شعوب هذه الدول نحو كل ما هو فرنسي، حيث تدفع هذه الانقلابات نحو ضرورة مواجهة الواقع المتدهور في القارة الإفريقية التي تمتلك موارد طبيعية هائلة، ومع ذلك يُعاني أبناؤها من الفقر وتدهور المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وكان آخر مسيرة الانقلابات لسنة 2023 في افريقيا انقلابي النيجر في 26 جويلية 2023 وتلاه انقلاب الغابون يوم 30 أوت 2023.

### الفرع الأول: و اقع الانقلابات العسكرية في النيجر والغابون

قام أول انقلاب عسكري في النيجر قاده ضابطٌ يدعى حسين كونتشي في عام 1974، وقد قضى هذا الانقلاب على فترة حكم السيد ديوري، وقام قادة الانقلاب بوقف العمل بالدستور وتم حل الجمعية الوطنية.

وفي عام 1996 أطاح انقلاب عسكري قاده الكولونيل إبراهيم باري مناصرة بحكومة عثمان الذي اعتقل وأعضاء حكومته، ونصَّب مناصرة نفسه رئيسًا للبلاد

وفي أعقاب الانقلاب العسكري 2010، أصبحت النيجر دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، يعيش غالبية سكانها في المناطق الريفية، ويتمتعون بقدر ضئيل من التعليم المتقدم.

في 26 جويلية 2023 قاد قائد الحرس الرئاسي الجنرال عبد الرحمن تشياني الانقلاب على الرئيس محمد بازموم بزعمه "حماية الوطن وتجنب زواله الحتمي بسبب انعدام الأمن وسوء الإدارة"، بينما قالت تقارير إخبارية إن الرئيس كان يعتزم إقالته من منصبه1.

[1] رضا كشان، مرجع سابق.

حظي رئيس الحرس الرئاسي بدعم الجنرالات، ولم يقبضوا على الرئيس المخلوع بل وضعوه قيد الإقامة الجبرية وسمحوا له بمواصلة التواصل مع الخارج. وألغوا الاتفاقيات الأمنية مع فرنسا، كما تحدّوا المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا -الإيكواس- التي أعطتهم مهلة لإعادة الرئيس المعزول والمنتخب ديمقراطيًا إلى السلطة وإلا فإن المجموعة ستتدخل عسكريًا. واغلقوا المجال الجوي وهددوا بمقاومة " المعتدين"؟ (فرنسا والإيكواس خاصة) علما أن تعداد جيش النيجر لا يتعدى 13 ألف جندي ويفتقر إلى كل المتطلبات اللازمة للدخول في مواجهة عسكرية مع فرنسا وبعض الجيران الأفارقة، وأحدثوا حالة من الإرباك.

## الفرع الثاني: أسباب انقلابي النيجر والغابون العسكريين ضد نظام الحكم

### I. أسباب انقلاب النيجر العسكري ضد الرئيس محمد بازوم

غني عن القول أن فوز بازوم في الانتخابات الرئاسية لم يكن مرحبا به سواء من المجموعات العرقية التي تشعر بأحقيتها في الحكم أو من بعض أركان الجيش، وكانت الإشارات واضحة من المحاولات التي جرت لتغيير الحكم، حيث يبدو أن بازوم لم يلتزم الخارطة التي اتفق عليها مع سلفه، والتي سمح له بموجبها أن يكون في موقع ميدفيديف مع بوتين، ومن أبرز المؤشرات على ذلك:

- محاولة بازوم بناء مراكز نفوذ جديدة في الأجهزة الرئيسية للدولة بعيدا عن النافذين في الحزب الحاكم.
- الخلافات مع سلفه وأركان الحزب حول الإقالات والتعيينات في الجيش والحرس الرئاسي.
- نية الرئيس بازوم إقالة قائد الحرس الرئاسي وهو المخضرم الذي خدم كل فترة الرئيس السابق.
- إقالة عدد من الموالين للرئيس السابق محمد إيسوفو من عدد من المواقع الحيوية[1].
- محاولة إضعاف وإنهاء هيمنة الرئيس السابق إيسوفو على المؤسسات الحزبية والحكومية.
- رغبة بازوم بالتخلص من صراعات الأجنحة من خلال تصفية الجناح المناوئ له.
- إعلان بازوم رفع عدد الجيش وتجنيد أعداد جديدة، ما ضاعف شكوك المناوئين من توسع نفوذه.
- كل ذلك يعكس حجم الصراعات الداخلية بين النخب الحاكمة، ونفاد صبر العسكريين على التجربة الديمقراطية الوليدة

[1] محمد صالح عمر، **الجيش يسيطر على السلطة في الغابون ما الخلفيات والدو افع؟**، مرجع سابق.

أما الأسباب التي تتعلق بعموم البلاد فهي كثيرة، ليس أقلها الفقر المدقع الذي تعيش فيه البلاد إذ تحتل النيجر المرتبة الأخيرة في مؤشر التنمية البشرية (189 من 189 دولة) وأكثر من نصف سكانها تحت خط الفقر، مع نسبة 50% من الأطفال في عمر التعليم غير مقيدين بالمدارس.

كما تؤثر الأبعاد الأمنية على المشهد السياسي في النيجر، حيث تقع البلاد في حزام المنطقة التي تنشط فيها الجماعات المسلحة، مثل بوكو حرام وأخواتها في تنظيم القاعدة، وتفرعاتها في منطقة الساحل.

## II. أسباب انقلاب الغابون العسكري ضد الرئيس علي بونغو

في 30 أوت 2023م أعلنت مجموعة عسكرية تضم أكثر من عشرة ضباط في بيان لها عبر محطة "غابون 24" التلفزيونية، "إنهاء النظام القائم في البلاد برئاسة **علي بونغو**، وإلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية التي شهدتها البلاد، وحلّ كل مؤسسات الدولة، كما أعلنت المجموعة إغلاق حدود البلاد قبل أن تعود وتعلن عن فتحها، وتعيين الجنرال **بريس كلوتير أوليغي نغويما** رئيسًا مؤقتًا للجابون[1].

لقد كشف انقلاب الجابون عن تَبِعَات السياسات الخاطئة التي استمرت لسنوات في المستعمرات الفرنسية القديمة.

هناك جملة من الأسباب المُركَّبة التي دفعت نحو الانقلاب على الرئيس **علي بونغو** من قبل الجيش عبر الحركة المعروفة بـ**لجنة الانتقال واستعادة المؤسسات**، ويمكن ذكر أهمها:

**1- شكوك حول تزوير نتائج الانتخابات الرئاسية 2023م:**

شهدت الجابون انتخابات رئاسية في 26 أوت 2023م، شارك فيها 14 مرشحًا للرئاسة، فاز فيها الرئيس المعزول **علي بونغو**، وتمكن من الفوز بنتيجة 64,24% بحسب ما أعلنت عنه الهيئة الوطنية للانتخابات في البلاد، إلا أن هذه النتيجة أدَّت إلى حالة من السخط الشعبي، وخاصةً مِن قِبَل المعارضة التي شكَّكت في نتائجها، وطالبت بونغو بالتنحي عن السلطة وإعلان هزيمته.

من جانبها، اتخذت الحكومة الجابونية عددًا من الإجراءات التي أدَّت إلى تصاعُد هذه الشكوك حول نزاهة العملية الانتخابية برُمّتها، حيث أُجريت الانتخابات في ظلّ نقص من المراقبين الدوليين والإقليميين، بالإضافة إلى قطع خدمات الإنترنت عن البلاد، وتعليق عمليات البث الإعلامي لمتابعة العملية الانتخابية، يأتي ذلك في الوقت الذي تتهم فيه سلطة

[1] محمد عادل عثمان، **انقلاب الغابون ما التداعيات والسيناريوهات المحتملة**، مجلة قراءات افريقية (7 سبتمبر 2023).

**علي بونغو** بأنها أبعد ما يكون عن الشفافية والمساءلة، وأدت إلى انتشار الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة الاقتصادية، وقد خلقت هذه المظالم إلى جانب الإحباط المتزايد بشأن استمرار عدم المساواة الاقتصادية أرضًا خصبة للمعارضة.

**2- تردّي الوضع الاقتصادي والاجتماعي:**

تُعدّ الجابون واحدة من أغنى الدول في إفريقيا، من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى عائدات النفط، وقلة عدد السكان الذين يبلغون 2,3 مليون نسمة

حيث أن ثُلث السكان لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر وفقًا للبنك الدولي الذي أشار إلى أن قيمة إنفاق الفرد في الجابون يوميًا لا يزيد عن 5,50 دولار، كما أن الحكومة في الجابون اتخذت منذ عام 2018م إجراءات تقشفية أثَّرت على مستوى معيشة المواطنين، وزادت معها معدلات البطالة بين الشباب في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عامًا بنسبة وصلت لـ 40% وفقًا لتقارير البنك الدولي.

**3- تبني الرئيس لمشروع التوريث :**

ظلت فرنسا ترعى عائلة بونغو في حكم الجابون كداعم لمصالحها، الأمر الذي أدَّى إلى ظهور صورة لدى المجتمع الجابوني بأن فرنسا ستدعم مشروع التوريث الذي كان يسعى إليه **علي بونغو**، لتولية نجله **نور الدين بونغو** حكم الجابون[1]، ولكن وجد مشروع التوريث الذي كان يسعى **بونغو** إلى تطبيقه في البلاد مُعارَضة شعبية واسعة، حيث يرغب المجتمع في تغيير النظام الحاكم، إضافة إلى توزيع عادل لموارد الدولة التي سيطر عليها **بونغو** وعائلته، ولذلك كان من المتوقع أن الانتخابات الرئاسية في الجابون ستقود الدولة نحو ثورة شعبية إذا أسفرت عن نجاح بونغو، لأن ذلك يعني نجاح مشروع التوريث والتحضير له، الأمر الذي ربما قد يكون شجَّع الجيش على التحرُّك من أجل التصدي لأيّ محاولات لثورة شعبية قد تؤدي إلى تصاعد الأزمات.

[1] محمد صالح عمر، **الجيش يسيطر على السلطة في الغابون ما الخلفيات والدو افع**، في موقع:
https://www.aljazeera.net/politics/2023/8/30/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%A7% نظر يوم (2024/05/25).

## الفرع الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين انقلابي النيجر والغابون العسكريين

بقراءة متعمقة ودراسة لانقلابي النيجر والغابون، يمكن تلخيصهما في عدد من نقاط التشابه والاختلاف:

### I. نقاط التشابه بين انقلابي النيجر والغابون العسكريين

- وقع الانقلابان العسكريان في مستعمرات فرنسية. غرست التجربة الاستعمارية ثقافة عسكرية تؤمن بحق التدخل في السياسة، وهو ما يتعارض مع المعايير الديمقراطية التي تؤكد على حيادية ومهنية الجيوش[1].
- قادة الحرس الرئاسي كانوا وراء الانقلابين في البلدين، أعلن ضباط من مختلف التشكيلات العسكرية والأمنية الوقوف خلف الانقلاب، وتزعمه قائد الحرس الرئاسي الذي يعتبر الراعي الرسمي للنظام في الغابون خلال سنوات مرض **بونغو** وابتعاده عن الواجهة، كما هو الحال في انقلاب النيجر.
- ويشبه انقلاب الغابون العسكري انقلاب النيجر العسكري من حيث السماح للرئيس المعزول علي بونغو بالتواصل مع المحيط الخارجي، إذ وجه رسالة مصورة عبر الهاتف من مكان إقامته الجبرية.
- استهداف الانقلابات العسكرية كافة نُظُم الحكم في أفريقيا.
- تعدُّد المحفزات الداخلية للانقلابات العسكرية في أفريقيا أهمها هشاشة الدول الافريقية والفقر والفساد وضعف التنمية الاقتصادية والاستنزاف الخارجي للثروات، تشترك كافة الانقلابات العسكرية في القارة السمراء في حدوثها على العامل المشترك بين الانقلابات العسكرية في إفريقيا، وهو حدوثها بأنظمة سياسية هشة وضعيفة.
- تحوُّل سياسات مكافحة الإرهاب بالتزامن مع الانقلابات العسكرية مع تتابع موجة الانقلابات في البلدين تجد الجماعات الإرهابية مجالا واسعا لنشاطها بدعم مع القوى الخارجية لزيادة تأزيم الوضع الداخلي.
- ظهور حركات اجتماعية ضد الحكومات في القارة نظرا للتعدد العرقي والاثني في البلدين خلق شرخا واسعا بين أفراد المجتمع وتنافسا على الثروة والسلطة.
- تعدُّد محاولات الانقلاب العسكري غير الناجحة في القارة عانت الدولتين من محاولات الانقلابات منذ الاستقلال ما جعلها تبدو حلا للظروف المزرية.
- صعوبة إحباط الانقلابات العسكرية الأفريقية بشكل كبير بوجود دعم شعبي كبير للجيش بات الأمر صعبا لحله ويتطلب تدخل أطراف للصلح وتحسين الأوضاع في البلدين..

[1] عبد القادر محمد علي، **مرجع سابق**.

- عدم استبعاد استمرار موجة الانقلابات العسكرية في القارة مع استمرار حالة الفقر والتدهور والاستغلال الغربي للموارد.
- الانقلابات العسكرية في القارة تتشابه كلها في المجمل من حيث إنها تغيير بالقوة لنظام الحكم، ووضع حد للنظام الدستوري المعمول به، لكنها تتمايز في التفاصيل، خصوصاً من ناحية التنفيذ وصولاً إلى للعلاقات الجيو استراتيجية مع اللاعبين الكبار في المنطقة[1]

## II. *نقاط الاختلاف بين انقلابي النيجر والغابون العسكريين*

على رغم تطابق الانقلابات في أفريقيا في أكثر من ناحية، إلا أن هناك اختلافات تعتريها وتشكل فروقاً بينها:

- جاء انقلاب النيجر ضد المصالح الغربية، في حين ضمن انقلاب الغابون استمرار المصالح الغربية
- فرضت الإيكواس عقوبات قاسية على النيجر، في وقت لم تفرض فيه مجموعة وسط أفريقيا (سيماك) أي عقوبات على الغابون.
- بينما أحدث انقلاب النيجر هزة عميقة في المنطقة، لم يكن لانقلاب الغابون التأثير ذاته على دول السيماك.
- انقلاب النيجر تمّ ضد أول رئيس يتسلم السلطة سلميا من رئيس سابق، في حين تمّ انقلاب الغابون ضد حكم أسرة "بونغو" التي حكمت لما يزيد على نصف قرن من الزمان.
- الدول الغربية أصرت على عودة الرئيس النيجري **محمد بازوم** إلى السلطة، بينما لم تفعل ذلك في التعامل مع حالة الغابون.
- اختلفت سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في التعامل مع النيجر، فبينما تشدد الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الانقلاب، لم تصنف الولايات المتحدة ما جرى بأنه انقلاب إلا بعد مضي شهور عديدة.

[1] أقريني أمينوه، **نقاط التلاقي والاختلاف في انقلابي الغابون والنيجر**، في موقع:
https://www.independentarabia.com/node/490786/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1 نظر يوم،2024/04/28.

- كما بدا الانقلاب وكأنه رد فعل على تزوير الانتخابات التي فاز فيها بونغو بولاية ثالثة امتداداً لأكثر من 50 سنة من حكم أسرته، وهي نقطة يختلف فيها عن انقلاب النيجر الذي أنهى حلم الديمقراطية الفتية في البلد[1].
- إضافة إلى أن الإدانات الغربية والأفريقية للانقلاب كانت خفيفة اللهجة، على عكس ردود الفعل حول الانقلابات الأخيرة في المنطقة، خصوصاً النيجر التي ما زالت فرنسا تضغط في شأن التدخل العسكري فيها لإنهاء الانقلاب.
- الفرق الجوهري بين انقلابي النيجر والغابون يكمن في الوقت الذي أعلن فيه قادة الانقلاب بالنيجر منذ الأيام الأولى وقف جميع الاتفاقات العسكرية مع فرنسا ووقف تصدير اليورانيوم إليها، إلى أن طلبوا أخيراً من السفير الفرنسي مباشرة مغادرة البلاد، بينما أكد قادة الانقلاب في الغابون احترامهم جميع الاتفاقات الدولية وطالبوا الجاليات والبعثات الأجنبية بالهدوء وقدموا خطاباً حتى هذه اللحظة يمكن وصفه بالمتوازن وغير المتهور.
- كما يمكن أن نلمس نقاط اختلاف أخرى اختلاف انقلاب الغابون الجوهري يكمن في خلفيته الموالية لفرنسا، عكس الانقلابات التحررية التي تضغط باتجاه إنهاء الوجود الفرنسي في أفريقيا.
- طريقة تعامل باريس مع جديد الانقلابات في منطقة نفوذها التقليدية بقولها ترجح طبيعة انقلاب الغابون أن تكون سياسة فرنسا القادمة في أفريقيا قائمة على تنفيذ الانقلابات بضباط مضموني الولاء قبل أن تتدخل جهات أخرى وتخرج الأمور عن سيطرتها كما حدث في دول غرب أفريقيا، مالي وبوركينا فاسو والنيج[2]ر.
- انقلاب على بانغو كان من داخل النظام، وهو انقلاب أبيض لم تطلق فيه رصاصة، واحتجز فيه الرئيس المخلوع في ظروف "مقبولة" مع عائلته وأطبائه.
- كما أن فرنسا دعمت أكبر منافسي بونغو في الانتخابات الرئاسية وضغطت من أجل توحد المعارضة خلفه سعياً إلى تجديد الدماء في النظام، وضماناً لاستمرار مصالحها في الغابون.
- تميز انقلاب الغابون بميزة وهي "الإدانة المقتضبة من فرنسا، عكس انقلاب النيجر الذي دانته بشدة وعقدت بسببه اجتماع مجلس السلم والأمن الفرنسي وتضغط بقوة مع الدول حليفتها في المنطقة للتدخل عسكرياً لإعادة الرئيس بازوم للحكم[3]".

[1] نبيل زكاوي، **مرجع سابق**.

[2] مصطفى مجدي، **مرجع سابق**.

[3] طلال الحربي، **التدافع على افريقيا**، مجلة الرياض، العدد 20393(13جويلية2023).

- في النيجر الحجج والذرائع لتنفيذ الانقلاب على الرئيس **محمد بازوم**، لم تكن الفساد، بل الأمن، إذ تذرّع العسكريون الذين به في 26 جويلية بـ"تدهور الوضع الأمني" لتبرير انقلابهم، في إشارة إلى الهجمات التي تنفذها مجموعات إرهابية في البلاد، إلا أن هذا الانقلاب لم يحل دون استمرار تلك الهجمات، ففي 15 أوت قُتل 17 عسكريا في هجوم قرب الحدود مع بوركينا فاسو! فضلا عن أن بازوم انتخب ديمقراطياً عام 2021، ولم يمض عقود في سدة الرئاسة.

وعن الفرق الأبرز بين انقلابي النيجر والغابون، يمكننا القول أن "انقلاب النيجر تم على رئيس مدني منتخب منذ عامين فقط في انتخابات وصفت بالنزيهة، بينما انقلاب الغابون كان على رئيس يحكم منذ 14 عاماً وورث الحكم عن أبيه الذي ظل يحكم الغابون لأربعة عقود متتالية وانتخب منذ أيام قليلة لدورة رئاسية ثالثة على رغم مشكلاته الصحية إثر إصابته بجلطة دماغية عام 2018 أثرت في حركته في انتخابات وصفها أغلب المحللين بالمزورة".

من أبرز التداعيات الداخلية لانقلاب الجابون، **تعارض المصالح بين المعارضة والجيش**، حيث وجد الانقلاب الذي قام به الجيش في الجابون تأييدًا شعبيًّا من كافة الأطياف، إلا أن سيطرة الجيش على السلطة وتعيين الجنرال **بريس كلوتير أوليغي نغويما** رئيسًا مؤقتًا مِن قِبَل الجيش أدَّى إلى حالة من الرفض من المعارضة، على الرغم من حالة التوافق شبه النسبي بين الطرفين على إزاحة **علي بونجو** من السلطة، وترجع أسباب تعارض المصالح بين المعارضة والمجلس العسكري الحاكم إلى:

1- انفراد **لجنة الانتقال واستعادة المؤسسات** بإدارة البلاد وإصدار القرارات دون النظر في موقف المعارضة: تمثل ذلك في قرار اللجنة الخاص بإنهاء العمل بالدستور وحل الحكومة، وإلغاء نتيجة الانتخابات الرئاسية، وغلق الحدود، وهي إجراءات تشير إلى تعطيل العمل المؤسسي داخل البلاد، مما قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي التي قد ينتج عنها إشكاليات تنعكس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدولة[1].

2- عدم وضوح الرؤيا الخاصة بالجيش في إدارة البلاد في المرحلة القادمة.

3- مطالبة المعارضة بإعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية بفوز مرشحها.

في حين تعرض انقلاب الحرس الرئاسي في النيجر إلى سيل من الانتقادات والرفض، أولا لكون الرئيس المعزول يعتبر من أقوى حلفاء الدول الغربية، ثانيا لكون النيجر أحد أهم المعاقل التي تتركز فيها القواعد الغربية، ففرنسا تحتفظ بـ 4 قواعد، وأميركا بقاعدة واحدة ووجود أمني كبير، كما تعتبر النيجر مركزا لتدريبات قوات حلف الناتو مؤخرا، فضلا عما

[1] محمد عادل عثمان، **مرجع سابق**.

تذخر به البلاد من الموارد المعدنية خاصة اليورانيوم الذي تملك النيجر ثاني أكبر احتياطي منه، إضافة إلى الماس والذهب والفحم.

نستنتج من كل ما سبق أن العقيدة العسكرية للانقلابيين في أفريقيا تفرض على معتنقيها التشبث بحتمية مواصلة اجتثاث النظام المنقلب عليه حتى آخر جندي في الميدان وآخر ذخيرة في رشاش، خصوصاً إذا كان المنقلب عليه مدنياً، كما في حال انقلابي النيجر، الغابون، غينيا وكوناكري[1].

نستنتج أنه وحسب الذهنية العسكرية الأفريقية فإن الانقلاب فيها يكون ناجحاً ما دام المنقلبون نجحوا في تقييد حرية الرئيس وإذاعة البيان الأول، وأما ما يتبع ذلك فإنه تحصيل حاصل من إدانات خارجية واعتراف داخلي بالأمر الواقع، سواء من أحزاب الموالاة أو المعارضة، وكذلك المجتمع المدني وموجهي الرأي العام، وهذا ما يفسر ابتهاج الشارع الأفريقي في عاصمتي آخر دولتين تمت الإطاحة فيهما برأسي الحكم، وهما نيامي وليبرفيل اللتان خرجت الجماهير فيهما تأييداً ومساندة للحكام الجدد.

كما تفرض أعراف الانقلابات، التي تشكلت على طول عمر الدول القطرية في أفريقيا منذ ستينيات القرن الماضي التي تعد بالعشرات، أن يختار الانقلابيون قائد الحرس الجمهوري كواجهة وزعيم للمرحلة الانتقالية، وتستقر الانقلابات اليوم في منطقة وسط وغرب أفريقيا على نحو جديد، الثابت فيه أن الولاءات التقليدية للدول الغربية لم تعد كما كانت، فانقلابات مالي وبوركينا فاسو والنيجر كلها انقلابات مناهضة للوجود الفرنسي في المنطقة وقريبة من روسيا، بينما اتسمت انقلابات غينيا كوناكري والغابون بأنها ليست لها أي توجهات معادية لفرنسا.

[1] محمد صالح عمر، **انقلاب النيجر صراع النفوذ يغتال الديمقراطية الوليدة**، في الموقع:
https://www.aljazeera.net/politics/2023/7/28/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D9%8A%D8%BA%D8%AA%D8%A7%D9%84 نظر يوم (2024/04/20)

# المبحث الثاني

# التهديدات الأمنية في النيجروالغابون و انعكاساتها

# على الأمن الإقليمي في افريقيا

## **المطلب الأول:** التهديدات الأمنية في النيجر والغابون

## وتأثيراتها على الأمن الإقليمي

## **المطلب الثاني:** دور القوى الإقليمية والدولية في الانقلابات

## العسكرية في النيجر والغابون

## المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في النيجروالغابون و انعكاساتها على الأمن الإقليمي في افريقيا

عودة الانقلابات في إفريقيا مؤخرًا مثلت أمرًا مثيرًا للدهشة من عدة جوانب، خاصةً أن هناك مَن كان يرى أن الانقلابات تبدو وكأنها أصبحت شيئًا من الماضي، إلا أن الانقلابات التي تصاعدت منذ عام 2020م، مرورًا بـ"انقلابي النيجر والجابون" في جويلية وأوت 2023م، أدّى إلى تصاعد الحديث عن ظاهرة الانقلابات مرة أخرى وخطورتها في إفريقيا وإمكانية التعامل معها، سواء على المستوى الإفريقي أو على المستوى الدولي، خاصةً أن الانقلابات جميعها اتَّسمت بصفات تكاد تكون واحدة ومتكررة من حيث الأسباب والسيناريوهات التي مرت بها.

وقد أدّت هذه الانقلابات إلى زعزعة الاستقرار السياسي والأمني، وتراجُع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مُشكِّلةً تحديًا كبيرًا أمام مسار التحول الديمقراطي في إفريقيا، وقد كان لتنافس القوي بين الاتحاد الأوروبي وفرنسا خاصة، الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، روسيا والصين من جهة أخرى دور في ذلك، وفي تصاعد حدة الانقلابات بعد الاستقلال الإفريقي، واستمرت قضايا الانقلابات العسكرية في حالة تصاعد حتى يومنا هذا، في القارة الافريقية والتي يُشار إليها على أساس أنها قاعدة للانقلابات العسكرية في العالم.

### المطلب الأول: التهديدات الأمنية في النيجروالغابون وتأثيراته على الأمن الإقليمي

تعاني دول افريقيا من أزمة بناء الدولة والهشاشة فأغلب دولها هشة وفاشلة ينتشر فيها الفساد ، إساءة استعمال السلطة ، غياب مبادئ الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان....كل هذه المؤشرات جعلت بيئة دول المنطقة بيئة خصبة لتكوين الجماعات الإرهابية والمسلحة مثل: حركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في منطقة الساحل وجماعة بوكو حرام بنيجيريا، ومن جانب آخر لا يمكننا نسيان إرهاب الدولة في بعض الأحيان التي تستخدمها الأنظمة الحكومية ضد مواطنيها.

في الجانب العسكري يغلب على دول منطقة الساحل خاصة الطابع التسلحي العسكري حيث تشير التقديرات إلى انتشار أكثر من 50 مليون قطعة سلاح في المنطقة إضافةً إلى أسلحة أخرى ثقيلة نتجت عن الثورة الليبية، الأمر الذي جعل الجماعات تخلق تفوق تكتيكي على جيوش المنطقة، ويظهر ذلك في كل من شمال مالي والتشاد بقوة ويجعل هذه المنطقة بمثابة أفغانستان ثانية فلقد أصبحت ملجأ ومنتج ومصدر ومستورد للجماعات الإرهابية والمسلحة.

## *الفرع الأول: تأثير الفواعل المهددة للأمن على دولتي النيجر والغابون*

**يمكننا إحصاء الفواعل المهددة للأمن في افريقيا في عرض أهمها كمايلي:**

- ♣ الإرهاب والجماعات المسلحة.
- ♣ الجريمة المنظمة بأشكالها.
- ♣ الهجرة غير الشرعية.

يرى "هيرز" أن السعي إلى السلطة كثيرا ما يمثل استجابة لتهديد ما وليس سببه الرئيسي، وتكتسب الدول القوة لتجنب الهجوم أو الإخضاع أو الإبادة وهذه الجهود لضمان أمنها تجعل الدول اقل شعورا بالأمن[1]

معنى ذلك أن الدولة قد تصبح مهددا للأمن بينما كانت حاميا له، ولها الصفة الشرعية ولها الحق في استعمال كل الوسائل الدفاعية، وأن أصحاب التهديد يأخذون صفة الشرعية وصفة الحامي للأفراد.

وقد ترك كل من انقلاب النيجر والغابون أثرا كبيرا سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي:

### I. تأثير انقلابي النيجر والغابون العسكريين على مستوى المؤسسات الإقليمية

شهدت إفريقيا موجة من الانقلابات على مدى السنوات الثلاث الماضية، الأمر الذي شكَّل تحديًا كبيرًا للمنظمات الإقليمية في القارة كالاتحاد الإفريقي والإيكواس، حيث تؤدي الانقلابات العسكرية إلى إقالة الرؤساء وحل مؤسسات الدولة، ممَّا يُعرِّضها للفوضى، ما يُؤثِّر بالتبعية على مواقف المنظمات الإقليمية في القارة، بسبب أنه يضعها في مواجهة مباشرة مع الحكومات الجديدة لهذه الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الإقليمية في إفريقيا تُوضَع أمام تحدٍّ آخر، ألا وهو مَنْع نشوء الصراعات في هذه الدول، وفي الوقت ذاته السعي نحو التأكيد على الوصول للسلطة وفقًا للنُّظُم المشروعة عبر الانتخابات.

ولذلك، يعتبر انقلاب الجابون بمثابة اختبار آخر حقيقي للمنظمات الإقليمية الإفريقية، من حيث القوة والقدرة على التعامل مع المجلس الحاكم في الجابون، خاصةً في ظل الالتفاف الشعبي الذي تلا الانقلاب مباشرة، بالإضافة إلى ذلك

[1] رباب عمراني، **مرجع سابق**، ص19.

فإن المتتبع لمسيرة التعامل مِن قِبَل هذه المنظمات مع الانقلابات العسكرية سيجد أنها لن تخرج عن سياق الإدانة والشجب وتعليق العضوية[1].

تنتمي الجابون إلى المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا "السيماك"، ذلك التجمع الذي يضم دول وسط إفريقيا ومقره في الجابون، لذا فإن الـ "سيماك" سيحاول العمل على تلاشي الظهور بمظهر "المقيد" في التعامل مع انقلاب الجابون، لذلك لم تعلن المجموعة عن أيّ نية في إجراء أيّ تحرك عسكري قد يُفقدها صورتها أمام شعوب دولها.

على عكس "الإيكواس" الذي اتخذ قرار التصعيد في اللهجة والخطاب مع حالة انقلاب النيجر حيث أعلنت "إيكواس" فرض عقوبات على نيامي، وإيقاف جميع المعاملات التجارية والمالية بين الجمهورية الأفريقية وجميع الدول الأعضاء فيها، بالإضافة إلى تجميد أصولها في البنوك المركزية لدول المجموعة، كما جمّدت المجموعة أصول المسؤولين العسكريين الضالعين في الانقلاب بالنيجر، وحظر السفر عليهم وعلى أفراد عائلاتهم، إلى جانب المدنيين الذين سيشاركون في أي حكومة يؤسسها هؤلاء المسؤولون العسكريون، داعيةً إلى إعادة النظام السابق، ومعتبرةً أنّ الرئيس المعزول هو "الرئيس الشرعي" للبلاد.

ولم يقتصر الأمر على العقوبات، فقد هدّدت المجموعة باتخاذ إجراءات، تشمل استخدام القوة، في حال لم يتم الامتثال لذلك في غضون أسبوع (أي حتى 6 أوت2023)، وعلى الرغم من أنّ مسؤولاً في المجموعة قال إنّ التدخل العسكري في النيجر سيكون "الخيار الأخير" الذي ستطرحه الهيئة لاستعادة النظام السابق، فإنّه أكد وجوب "الاستعداد لهذا الاحتمال[2].

**في يوم 28 جانفي 2024 انسحبت ثلاث دول، وهي النيجر، مالي وبوركينا فاسو، على نحو مفاجئ من الإيكواس، متهمة المجموعة الاقتصادية بـ "الابتعاد عن المثل العليا" التي أسست عليها، وهو ما غير مجرى الأحداث[3].**

فتجمع السيماك يعلم أن أيّ إعلان عن تحرُّك خَشِن تجاه الجابون قد يَلْقَى اصطدامًا ورفضًا شعبيًّا مِن قِبَل المجتمع الجابوني الذي خرج في مظاهرات في العاصمة(ليبرفيل) تدعم تحرُّك الجيش، إلى جانب أن الإعلان عن أيّ تحرك عسكري

---

[1] نصير خلفة، **رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي و انعكاساتها على الدو ائر الجيوسياسية والأمنية الجز ائرية**، *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*، العدد02(2018/06/04).

[2] مسعودة بولنوار، **التداعيات الأمنية للتهديدات الجديدة في الساحل الافريقي على الأمن الوطني للجز ائر قراءة استشر افية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 01(2022/04/28).

[3] عبد المنعم علي، **حسابات دقيقة أبعاد الموقف الجز ائري من الأحداث في النيجر**، مجلة الدراسات العربية الإقليمية (2023/08/07).

قد يَخْلق حالة من الاصطفاف الإقليمي بين دول (مالي ،بوركينا فاسو، النيجر، غينيا وكوناكري) إلى جانب الجابون، مما يؤدي إلى تضارب المواقف، ويزيد من حالة الانقسام داخل القارة.

## الفرع الثاني: تأثير انقلابي النيجر والغابون العسكريين على دول الجوار

تعاني دول إفريقيا جنوب الصحراء من انتشار ثقافة السلطة الأبوية التي تسعى نحو السيطرة على مؤسسات الدولة واحتكار توزيع الثروة، وهذا أدَّى لتركز السلطة والثروة في أيدي مجموعة الحاكم والمقربين منه، مما نتج عنه بقاء الأنظمة في إفريقيا لسنوات عديدة، وقد تمتد لأجيال مختلفة، لذلك فإن الأسباب التي دفعت بالانقلابات العسكرية التي شهدتها القارة في السنوات الأخيرة تكاد تكون متشابهة من حيث الظروف والعوامل، كالعوامل التي دفعت بإنقلاب الجابون، من حيث هشاشة النظم القائمة، والسعي نحو احتكار السلطة في البلاد.

ولذلك، فإن انقلاب الجابون سيكون له تداعيات على دول الجوار في وسط إفريقيا، وهو ما يمكن قراءته أيضًا في الإجراءات التي اتخذها الرئيس الكاميروني "**بول بيا**" البالغ من العمر 90 عامًا، والذي يحكم البلاد منذ عام 1982م، حيث أجرى في 30 أغسطس 2023م تغيرات كبيرة داخل الجيش والأجهزة الأمنية، ما يعكس الرغبة في حماية نظامه من محاولات الانقلاب، كما اتخذت روندا نفس الإجراء، حيث أحال "**بول كاغامي**" عددًا من الضباط في الجيش للتقاعد، وعيَّن آخرين بدلًا منهم، إذ يسعى" **كاغامي**" إلى البقاء لسنوات أخرى بعد التغيرات الدستورية التي أجراها عام 2015م، والتي تُتيح له بالبقاء في السلطة حتى عام 2034م[1].

فضلا عن هشاشة الأوضاع الأمنية في النيجر بسبب الانقلابات المتكررة وانتشار الحركات المسلحة، لذلك هرعت دول الجوار والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس"، ابتداء برفض الانقلاب ثم محاولة التوسط لتدارك ما يمكن تداركه في حماية أول تجربة انتقال ديمقراطي للسلطة في النيجر[2].

يمكننا القول أخيرا، لو استمر الصراع وتأزم الوضع في النيجر فقد يؤدي إلى تدخل أجنبي في المنطقة، ولو وقع مثل هذا التدخل، لا قدر الله، لاكتملت حلقة العنف المفرغة، وبدأ صراع ستكون له أبعاده الإقليمية طالما أن دولا مثل مالي،

[1] نادية زريق، **التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي و أثرها على استقرار النظام السياسي الجزائري**، مذكرة ماستر (جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016)، ص77.

[2] نداء كسير، **مرجع سابق**.

بوركينا فاسو وغينيا قد أعلنت أنها تعتبر أي تدخل خارجي في النيجر عدواناً عليها، ولن يكون البعد الدولي بأخف ضررا على دول الجوار[1].

يمكننا القول أن التعريفات الجديدة للأمن تؤكد على الاعتبارات الجديدة للأمن سواء كانت ناتجة من داخل حدود الدولة المهددة، مثل تدفقات اللاجئين أو الإرهاب العابر للحدود الوطنية، أو تتجاوز الحدود ذاتها مثل الشواغل البيئية، وقد حاول العديد من المحللين التركيز على التهديدات غير العسكرية التي تواجه الجهات الفاعلة من غير الدول وتحليل الطبيعة العدوانية في ظل الفوضى، وكذلك فإن التهديدات الخارجية للسلامة الإقليمية تشكل تهديدًا فعليًّا في أنحاء كثيرة من العالم، وقد أوضحت الدراسة أن النظام الدولي يتأثر بالدول غير المستقرة، لا سيما الانهيارات الناجمة عن القضايا الداخلية للدول، كما أن الأمن البشري يؤثر على الدولة ويشكل بالتالي مسألة أمنية دولية حيث يتدخل المجتمع الدولي عندما يكون خطر الأمن البشري بهذه الضخامة التي تهدد الدولة المعنية، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن يمنح الحق في التدخل في أي مسألة يرى إنها تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين عندما يقرر المجتمع الدولي فرض إرادته من أجل التخفيف من تفاقم المشكلة، لأنه ينظر إليها باعتبارها قضية أمن دولي بغض النظر عما إذا كانت نشأت كمشكلة داخلية، ومن ثم فإن التركيز على أثر التهديدات يسمح للاستجابة الدولية والأحادية على حد سواء تبعًا لطبيعة التهديد الفعلي أو الأثر المحتمل، وهكذا يبدو أن الأمن البشري وغيره من مفاهيم الأمن الموسعة ينظر إليها على نحو أفضل

### *الفرع الثالث: التهديدات اللاتماثلية التي أفرزتها الانقلابات العسكرية على النيجر والغابون*

وقد خلف تكرر الانقلابات في دول افريقيا مشاكل وأزمات لن تنتهي بانتهاء الانقلابات ولها تأثيراتها الإقليمية والدولية، التي لم ولن تنتهي بانتهاء ظاهرة الانقلابات في افريقيا، نذكر منها:

**I. تهديد الإرهاب والجماعات المسلحة:** يتسم مفهوم الإرهاب بـ:

- يتميز بالحركية والليونة وسرعة الانتقال من منطقة إلى أخرى نظرا لغياب إجراءات تكفل مواجهته.
- أصبح يستعمل كوسيلة للوصول إلى السلطة " ورقة ضاغطة"[2]

---

[1] شيماء محي الدين، **مرجع سابق**، ص55.

[2] عمر متولي، **دور الاتحاد الإفريقي في قضايا الديموقراطية والإرهاب**، في موقع:https://hadaracenter.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%82/ نظر يوم( 2024/04/03).

- لا يعرف الخصوصيات أي أنه لا يفرق بين رجل أو شيخ أو طفل أو امرأة
- تطور الإرهاب من ناحية الوسائل، فأصبح يمتلك حتى الأسلحة البيولوجية وذلك بفضل تعدد مصادر الدعم والتمويل وتشابكه مع عصابات الجريمة المنظمة
- أن له أهدافا سياسية
- ليس هناك توافق حول تصنيف الجماعات بين الدول على أنها جماعات إرهابية أو لا كحال التنظيم الإخواني الذي يعتبر جماعة إرهابية في كل من الإمارات العربية المتحدة، في حين هو عكس ذلك في قطر وتونس وغيرها من الدول الأخرى
- هناك تواجد لنوع ثاني من الإرهاب وهو "**إرهاب الدولة**" كحال النظام الليبي السابق الذي مارس أبشع الجرائم ضد الشعب الليبي
- تطور الإرهاب من مفهومه التقليدي العسكري وحمل السلاح إلى إرهاب جديد " إرهاب الطرقات"، "الإرهاب الإداري"، "الإرهاب الفكري البيداغوجي" وهو الأخطر لأنه يمس العقول[1]

تغيرت المفاهيم بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 التي أدت إلى مقتل حوالي 2985 قتيل عزز التوتر بين الولايات المتحدة والدول العربية

[1] عادل جارش، **مرجع سابق**، ص45.

جدول يوضح سنوات مكافحة الإرهاب في دول إفريقيا من سنة 1968إلى 2005 وهي مرحلة اشتد فيها الإرهاب بالمنطقة[1]:

| الدول | سنوات مكافحة الإرهاب |
|---|---|
| الجزائر | 1998-1992 |
| أنغولا | 2002-1992 |
| بوروندي | 1991 |
| جمهورية إفريقيا الوسطى | 1998-1996، 2001-2000، 2005 |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | 1998 -1997-1996 |
| جمهورية الكونغو | 2000-1997 |
| كوت ديفوار | 2002 |
| جيبوتي | 1994-1991 |
| إثيوبيا | 1991-1974 |
| ليبيريا | 1996-1989، 1997-2003 |
| مالي | 1996-1990 |
| موزمبيق | 1992-1976 |
| النيجر | 1994-1990 |
| رواندا | 1997-1990 |
| سيراليون | 2002-1991 |
| السنغال | 2004-1990 |
| الصومال | 1992-1968 |
| السودان | 1983 |
| أوغندا | 1986 |

**المصدر: قوي بوحنية، الظاهرة الانقلابية في افريقيا السياقات والتفسيرات، في موقع:**

**https://studies.aljazeera.net/ar/article/5469** نظر يوم (2024/04/18).

[1] قوي بوحنيفة، **مرجع سابق**.

الجدول يظهر أن أغلب دول إفريقيا عانت من ويلات الإرهاب ولسنوات طويلة دون تحرك القوى الكبرى لحل المشكلة، وليس المرجع الأول هو أحداث 11سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية الذي غير نظرة العالم للإرهاب وأصبح تهديد عالمي يجب الاحتياط منه ومحاربته.

ونتيجة للانقلابات في دول افريقيا زادت حدة الإرهاب مع تأزم الأوضاع الداخلية وعدم الاستقرار المجتمعي، والمستفيد هي القوى الخارجية الداعمة لهذه الانقلابات والإرهاب الدولي، للفت نظر المجتمع إلى الأوضاع المزرية بينما الدول المستعمرة تنهب الخيرات بكل أريحية، حيث يمكن لهذه الجماعات المسلحة التنقل بحرية تامة بين دول القارة مع فقدان الاستقرار الأمني.

## II. تهديد الجريمة المنظمة بكل أشكالها:

الجريمة المنظمة هي الجريمة التي ترتكبها مجموعات أو منظمات أو عصابات إجرامية تتميز بوجود عنصر التنظيم وتهدف إلى تحقيق مكاسب ذاتية ومنافع مادية غير مشروعة، بحيث تتضمن عمليات تهريب وترويج البضائع غير المشروعة والتجارة بالمخدرات والمتفجرات والأسلحة وتهريبها وغسيل الأموال وكلها تسعى إلى تحقيق الربح المادي[1]

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأنّ هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة، إضافة إلى ذلك فإنّ تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدرًا من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة، ويلعب التمويل الخارجي دورًا كبيرًا في إشعال الحروب حيث يبحث المتمردون عن الأسلحة والأموال والتدريبات لتحقيق مطالبهم، كما أنّ السكان في هذه المناطق أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس للتمرد، وإنما للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنتشرة بكثرة[2].

ومع انتشار الانقلابات في القارة تطورت مظاهر الجريمة المنظمة وتخطت الحدود الدولية لتمس الدول المجاورة ومن ثم المجتمع الإقليمي، بدعم خارجي حماية لمصالحها، حيث أن العالم أصبح يهتم بالصراعات الداخلية والتهديدات التي يتعرض لها المجتمع مثل: العنف العشوائي، الهجرة غير المشروعة، الإتجار بالمخدرات، والجريمة بأشكالها.

[1] عادل جارش، **مرجع سابق**.

[2] توفيق بوستي، إسماعيل بوقنور، **و اقع التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجز ائر في منطقة الساحل الافريقي**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد (2022/01/31).

### أ - التدفقات غير المشروعة للأسلحة عبر الحدود:

نجد أنه في الآونة الأخيرة قد تحولت القارة الأفريقية إلى واحدة من أهم مناطق التجارة غير المشروعة للأسلحة في العالم، كما أن الحالة الراهنة لبلدانها أصبحت عرضة بشكل متزايد لانعدام الأمن الذي تسببه الصراعات العرقية العنيفة وأنشطة الجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى شعور جميع دول الساحل بالقلق إزاء الروابط الواضحة بين الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة، وكذلك المنظمات الإجرامية الضالعة في الإتجار بالبشر والمخدرات، ومن ثم فإن جميع بلدان إقليم الساحل مهددة بأنشطة الجماعات الإرهابية، مثل حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا، جماعة بوكو حرام، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فضلًا عن المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية الأخرى، فقد ارتكبوا أعمالًا إرهابية وهددوا الأمن الإقليمي، وزادوا أيضًا من توسيع نطاق الأسلحة فوق إقليم الساحل وانخرطوا في الإتجار بالمخدرات والبشر وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة[1].

وهذه الجماعات أصبحت لها صفة من الشرعية تخول لها حماية الأفراد من النظام القائم والحق في الانقلاب على الحاكم وقت الضرورة حسب زعمهم وأنهم الحامي للشعوب ومصالحهم الداخلية، ولها الحق في كسب الأسلحة وحق استعمالها متى استلزم الأمر.

### ب - تهريب المهاجرين غير الشرعيين والاتجار بالبشر:

تعد قضية تدفق اللاجئين واحدة من أهم القضايا الدولية المعاصرة ليس فقط من منظورها الإنساني وإنما أيضًا من منظورها السياسي، الأمني، الاقتصادي، الاجتماعي والقانوني، كما فرض تدفق اللاجئين، خاصة من الجوار الإقليمي الأفريقي نتيجة للنشاط الملحوظ للجماعات المسلحة من دون الدولة، ضغوطًا داخلية وخارجية على الدول المضيفة التي واجهت معادلة صعبة بين الالتزام بالحقوق الإنسانية للاجئين، وفقًا للاتفاقيات والمواثيق الدولية، وبين ممارسة سياسات تحدُّ من تأثير تدفقاتهم على أمنها وسيادتها[2]،

[1] خالد بشكيط، **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد06(جوان 2018).

[2] مراد بابعا، **منطقة الساحل الافريقي شعوب تئن تحت رحمة المناخ والسلاح**، في موقع: https://doc.aljazeera.net/money-and-business/2023/6/25/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%B4%D8%B9%D9%88%D8%A8-%D8%AA%D8%A6%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AA نظر يوم( 2024/05/01).

أما فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية فيتم تعريفها بأنها الدخول غير الشرعي لأجانب من دولهم الأصلية برًا، بحرًا وجوًا إلى دولة أخرى، بما فيها مناطق العبور

وحددت المادة 2 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 الهجرة غير المنظمة بأنها وجود المهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله في وضع يتنافى والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية الأطراف أو التشريعات الوطنية، وطبقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن الهجرة غَير الشرعية تعني عبور الحدود (دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المستقبلة) [1]

أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي بأنه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول والإقامة أو العمل في بلد ما، ويعني هذا: الأفراد الذين ليس لديهم وثائق قانونية للدخول إلى الدولة (دولة الاستقبال) ولكن استطاعوا الدخول سرًا حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الدولة الوطنية يكون هذا الدخول عبر إحدى الطرق التالية: برًا، بحرًا، وجوا[2].

تقع النيجر على طول طريق الهجرة الرئيسي شمالا إلى البحر المتوسط، وقد تعاونت حكومة بازوم مع الاتحاد الأوروبي في الحد من الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، ولذلك فإن الإطاحة ببازوم يعني خسارة حليف مهم ومؤثر في مواجهة ملف الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا[3].

كما هو الحال بالنسبة لمهاجرين النيجر نحو الجزائر وخاصة بعد الانقلابات المتكررة على النيجر والأوضاع المزرية وزيادة النازحين إلى الجزائر باعتبارها أقرب بلد آمن لهم، شكل خطرا على الأمن القومي الجزائري وعبء على الميزانية الجزائرية بارتفاع العدد، حيث اعتبرها المهاجرون غير الشرعيون نقطة عبور للضفة الأخرى من القارة الأوروبية ومنطقة لكسب المال بطريقة سهلة.

[1] توفيق بوستي، إسماعيل بوقنور، **مرجع سابق.**

[2] زكرياء طرطاق، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة الاتجار بالبشر في دول شمال افريقي نموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03(ديسمبر 2021).

[3] محمد عادل عثمان، منى سعيد، **تقييم استراتيجي حول الموقف الراهن في النيجر**، مركز السلام للدراسات الاستراتيجية، (17 أوت 2023).

## الفرع الثالث: دور الجزائر في انقلاب النيجر والغابون العسكريين

تشترك الجزائر والنيجر في حدود تصل 1000كم، حيث تنشط جماعات مسلحة في منطقة الساحل مشكلة خطرا على الحدود الإقليمية يستدعي الحيطة والحذر والتصرف بعقلانية باعتبار ان الجزائر تحتل موقعا استراتيجيا في إفريقيا، حيث ابرمت الجزائر والنيجر اتفاقية للتعاون استخباريا وأمنيا لمحاربة الإرهاب سنة 2021[1]

إلا أن انقلاب النيجر طرح مشكلات يمكنها ان تسبب توترا في الغرب الافريقي وتشكيل مجالا ضاغطا على الأمن القومي الجزائري، نظرا إلى العوامل الجغرافية والأمنية التي تربط البلدين، الأمر الذي فرض موقفا جزائريا للحيلولة دون تفاقم الأوضاع داخليا، أو التداخلات العسكرية[2].

حيث أدانت وزارة الخارجية الجزائرية محاولة الانقلاب، وتمسكت بالمبادئ الأساسية الرافضة للتغييرات غير الدستورية للحكومات، في اتفاق مع الاتحاد الافريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "إكواس" في رفض ما حدث في النيجر، والمطالبة بإعادة الرئيس محمد بازوم إلى السلطة وإنهاء الانقلاب عبر الوسائل السلمية

إلا أنه بعد موقف مجموعة "إيكواس" وتلويحها باستخدام القوة العسكرية، لم تغامر الجزائر في التصعيد العسكري، وأكد الرئيس عبد المجيد تبون رفضه حالة الانقلاب العسكري، وشدد على أهمية التمسك بالمبادئ الدستورية، لكنه أبدى الرغبة في الوساطة لحل الأزمة ومعارضة التدخل العسكري في النيجر، باعتبارها عمقا استراتيجيا للجزائر[3].

ترتبط مصالح الجزائر الاقتصادية بالنيجر عبر بناء منطقة تبادل تجاري لتعزيز تسويق المنتوجات الجزائرية وتزايد المبادلات التجارية، لذلك يكتسب الاستقرار الداخلي وعدم التصعيد العسكري أهمية قصوى لمنع انزلاق الدولة إلى حالة صراع مفتوح، وتشكل النيجر معبرا مهما للصادرات الجزائرية إلى العمق الافريقي، وخصوصا دول غربي افريقيا.[4].

---

[1] عبد الودود بن نادية، عبد الرؤوف بلحسن، **مرجع سابق**، ص20.

[2] زكرياء طرطاق، **مرجع سابق**.

[3] **الموقع الرسمي للاتحاد الأفريقي**، في موقع: **https://au.int/ar/constitutive-act** نظر يوم (2024/04/03).

[4] هدى رزق، **الأمن القومي الجزائري ودقة الحسابات بعد النيجر**، في موقع :
https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1 نظر يوم (2023/04/23).

علاوة على المشاريع الاستراتيجية الجامعة بينهما، وفي مقدمتها أنبوب الغاز النيجيري الجزائري المار عبر أراضي النيجر، في ضوء معادلة التنافس الإقليمي المغربي الجزائري، بحيث وقعت كل من الجزائر، نيجيريا والنيجر اتفاقا على تدشين خط غاز عبر الصحراء (جويلية 2022)، فضلا عن المكاسب الاستراتيجية الناجمة عن توقيع شركة "سوناطراك"، المملوكة للحكومة الجزائرية، اتفاقية مع وزارة الطاقة النيجيرية مطلع عام 2022 لتقاسم الإنتاج في حقل "كفرا" شمالي النيجر

خلف انقلاب النيجر اضطرابا سياسيا وأمنيا في النيجر، وموجات اللجوء والهجرة إلى الأراضي الجزائرية، خصوصا أن هذه الموجات تزايدت وتيرتها بصورة كبيرة على الجزائر في الآونة الأخيرة بعد أن شهدت كل من مالي وبوركينافاسو انقلابات منذ عام 2020، لذلك من مصلحة الجزائر أن تبقى الأوضاع داخل النيجر في إطار وسياق سياسيين سلميين للحيلولة دون الانزلاق في صراع عسكري مفتوح، أو مجال للوجود العسكري الغربي بحكم الجوار الجغرافي.[1]

يمكننا استنتاج أن موقف الجزائر يتسم في ضوء الانعكاسات والتداعيات الأمنية والسياسية عليها جراء الانقلاب في النيجر بحكم الجوار الجغرافي، بعدم المغامرة أو الانحياز أو التصعيد، مع العمل على تفعيل المسار السياسي السلمي في تسوية تلك الأزمة، حيث تحرص الجزائر على عدم اتخاذ مواقف تغامر من خلالها بعلاقاتها مع النيجر، سواء في حال عودة الرئيس "بازوم" أو مع القادة الجدد للنيجر، وتضع رهاناتها على تطورات المشهد داخل النيجر بما يحقق لها الحفاظ على مصالحها الأمنية والاقتصادية، خاصةً وأن أي تصعيد عسكري ستكون له أبعاد وخيمة على الأمن القومي الجزائري، لذا فإن الجزائر ونظرًا لما تُمثله دول الساحل والصحراء من عمق أمني لها سوف تكيف موقفها وفقًا للتطورات الداخلية، مثلما حدث قبل ذلك مع مالي، وهو الحال بالنسبة لموقف الجزائر من الانقلاب العسكري الذي حدث في الغابون، فهي تدين بشدة أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للبلد تحت شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتدعو إلى عدم تصعيد الأمور تجنبا للحل العسكري، سعيا منها لاستتباب الأمن في المنطقة، باعتبار الغابون جزء مهم من القارة الافريقية عدم استقرارها يهدد الأمن الإقليمي في القارة، وإذا استلزم الأمر تتدخل الجزائر للوساطة والحل السلمي بأخف الأضرار في أقرب وقت لتفادي تفاقم الأوضاع.

[1] ميلود حمزاوي، **مقاربة الدولة الفاشلة بين الفشل المتعدد وصراع القوى في المنطقة**، (يوم دراسي بعنوان الجزائر والتحولات الجيوسياسية في المنطقة المغاربية والساحل الافريقي، نوفمبر 2022).

## *المطلب الثاني: دور القوى الإقليمية والدولية من الانقلابات العسكرية في النيجر والغابون*

تغير مفهوم الأمن بتغير الأولويات وتبقى المصلحة ثابتة، فتجدد التوجهات الاستراتيجية للقوى الكبرى لفترة ما بعد الحرب الباردة محاولة كل طرف تطبيق مشاريعه وفق أجندته الخاصة كالهيمنة على مناطق النفوذ والثروة في القارة الافريقية، انطلاقا من سياسة جيوبوليتيكية خصوصا في منطقة الساحل الافريقي الذي تحول منطقة رمادية **Zone grise** أي مجال مواجهة بين مختلف القوى الفاعلة في الساحة الدولية.

من النادر أن تتم الانقلابات دون إخطار أجهزة الاستخبارات الأجنبية، حيث يقوم الانقلابيون أنسفهم بالاتصال بالقوى الأجنبية لطمأنتهم على مصالح دولهم والحصول على الدعم اللوجستي والعسكري والدولي، ويلاحظ الترابط الوثيق بين المستعمر السابق والقوى الانقلابية، حيث لوحظ وجود التعاون العسكري الفرنسي، باعتباره أكثر استعمار عشَّش في إفريقيا، مع المتمردين من الحركات الانقلابية.

تصدر شعار زرع الديمقراطية في الدول الافريقية كشعار للتخلص من الفقر والهشاشة السياسية وكحل لمعظم الأزمات في المنطقة، على عكس ذلك تعثر الديمقراطية الوليدة، وعدم تحقيقها للتوقعات والنجاحات التي انتظرتها الشعوب الإفريقية، على الرغم من قصر التجربة، إضافة إلى افتقارها لأسباب وعوامل الرعاية والتعزيز.

وقوف الأنظمة الغربية موقف المتفرج عدا بعض الإدانات المؤقتة لهذا السلوك وهي التي تدرك -حسب مختلف التقارير الأممية- أن الأنظمة الاستبدادية في إفريقيا مسؤولة عن أكثر من 75 % من النزاعات التي تحدث في القارة والهجرة القسرية وأزمات الغذاء.

يبدو الفشل الدولي بارزًا بجلاء في إلزام السلطات الانقلابية بمعايير الانتقال الديمقراطي، فالانقلابات -حسب المنظومة الغربية- حسابات موضوعية هادئة، تنظر إلى جنْي الفوائد مقابل التكاليف والمكاسب، فهي تشمل السلطة والوصول الجامح للموارد. وبالتالي فجاذبية الانقلابات أقوى بكثير من سطوة العقوبات الدولية، لذلك يعتقد قادة الانقلاب أن بمقدورهم الإفلات من العقوبات، كما يؤمنون إيمانًا راسخًا بأن المؤسسات الدولية بإمكانها التعاطي مع سلطة الأمر الواقع وفق رؤية براغماتية مقيتة

## *الفرع الأول: دور القوى الدولية من الانقلابات العسكرية في النيجروالغابون*

يرى الباحث ومدير البحوث في المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية في العاصمة الأميركية واشنطن، البروفيسور **جوزيف سيغل**، أن الجانب الآخر في تقديم الحوافز للديمقراطيين في إفريقيا يتمثل في الحاجة إلى فرض تكاليف حقيقية باستمرار على صانعي الانقلاب، إذ لا ينبغي الاعتراف بأولئك الذين يستولون على السلطة خارج نطاق القانون، وينبغي تعليق المساعدات المالية، مع تعليق وسائل تخفيف أعباء الديون، كما يجب تجميد أصول قادة الانقلابيين، وحرمانهم من الوصول إلى النظام المالي الدولي، كما يجب حرمان الحكومات المنبثقة عن الانقلاب من الوصول إلى الحسابات السيادية، كما يؤكد الباحث **سيغل** على ضرورة التراجع عن الانقلاب أولًا، ثم التفاوض وليس العكس[1]

بمعنى أن الانقلابيين لا يملكون حق التصرف في الممتلكات والثروات، يبقى ذلك حكرا على القوى الكبرى، بينما الانقلابيون يمارسون ما يؤمرون به من فوضى وقلب النظام والتقتيل إن لزم الأمر، دون الاستفادة في نهاية المطاف لأن القرار بيد القوى الأجنبية.

نستنتج من ذلك أن الانقلاب على النظام مسير من قوى خارجية لحماية أهدافها بالمنطقة وهي الرابح الوحيد.

### *I. دور الاتحاد الأوروبي من انقلابي النيجر والغابون العسكريين :*

الاتحاد الأوروبي وبصفة خاصة فرنسا التي تعتبر افريقيا إرثا استعماريا لها يتجلى في الامتداد الحدودي وسوسيو لغوي **Sociolinguistique**، ولها الحق في التصرف بحرية في ممتلكاتها دون منازع، والاستفادة من الإمكانيات الضخمة التي توفرها، خاصة دول الساحل الافريقي بتغذية مختلف التناقضات القبلية والإثنية من خلال سياسة فرق تسد، أو من خلال تفضيل جماعة إثنية على أخرى، وإعطائها نصيبا أكبر في الحكم والسلطة، كما عمل على تقسيم الأقليات بطريقة تعسفية مهملا بذلك الجانب الأنثروبولوجي للأقليات الإثنية الافريقية

في محاولة لتحقيق هدفين رئيسيين: تقديم الاتحاد الأوروبي وفرنسا كمخاطبين، لابد منهما، يتوافر على ذاتية مستقلة في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية المنبعثة من منطقة الساحل الافريقي ويحققان التنمية في هذه المنطقة.

أما الثاني فيستهدف البحث عن وضعية استراتيجية مهيمنة في إطار العلاقات المركزية المحيطية، والهدف الأسمى هو تسهيل عملية استغلال الثروات الطبيعية للدول الافريقية والساحلية[2].

---

[1] قوي بوحنيفة، **مرجع سابق**.

[2] سفيان منصوري، سامي بخوش، **استراتيجية الإتحاد الأوروبي ثلاثية الأبعاد حيال الساحل الإفريقي السياقات والمضامين**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد1(2021)، ص750.

وحتى يتمكن الإتحاد الأوروبي من استرجاع نفوذه في افريقيا تبنى إستراتيجية ثلاثية الأبعاد قائمة على الأمن ، التنمية والدبلوماسية الرشيدة، باعتباره القارة الإفريقية قارة جماعية متنوعة continent pluriel et divers منفجرة من ناحية المواريث الثقافية héritages culturels تزخر بثقل تاريخي وحضاري كبير، فلقد شكلت ملتقى لأهم الحضارات البشرية، منذ العصور القديمة، كما تعتبر كذلك افريقيا بصورة عامة ومنطقة الساحل بصورة خاصة الفناء الخلفي لدول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا، ففي خطاب الرئيس الفرنسي السابق "**فرنسوا ميتران**" قال أنه بدون قارة افريقيا لن يكون لفرنسا تاريخا في القرن الحادي والعشرين، فالقارة الافريقية كانت مجد فرنسا والدول الأوروبية كلها، ومنطقة نفوذها التاريخية[1].

الساحل الافريقي نقطة التقاء القارة الافريقية والآسيوية أضفى عليه فضاء جيو سياسيا لا يمكن التخلي عنه، ومركزا لمختلف القواعد العسكرية للسيطرة على مناطق النفوذ الاستراتيجية للحفاظ على مختلف مصالحه الحيوية في المنطقة.

إن استقرار منطقة الساحل الافريقي، يعني استقرار المصالح الأوروبية المتمثلة أساسا في مصادر الطاقة واليورانيوم، حيث تحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 7,8 % من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي، باعتباره ثروة بترولية هامة، ومنطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء الذي يربط النيجر نيجيريا والجزائر، ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجيريا ويصل على حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الساحلية الثلاث في 3جويلية2009[2]

بعد أحداث سبتمبر 2001 لخص التقرير الأوروبي للتهديدات الأمنية الجديدة أهم التهديدات التي يواجهها الأمن الأوروبي في افريقيا والساحل الافريقي خاصة بالتركيز على الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، حيث شكلت الأزمة في مالي والنيجر وتنامي نشاط تنظيم القاعدة تحديات صريحة للمصالح الأوروبية

[1] **أنبوب الغاز الجزائري النيجيري يجدد آمال أوروبا بعد إنجاز55% منه**، في موقع:
https://attaqa.net/2024/03/03/%D8%A3%D9%86%D8%A8%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%AC%D8%AF%D8%AF-%D8%A2%D9%85/ نظر يوم 2024/04/30.

[2] خالد بشكيط، **مرجع سابق**.

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى مواجهة كبريات الشركات الدولية في افريقيا حماية لمصالحه، حيث نجد الشركات الأسترالية، الهندية وشركات كوريا الجنوبية تستثمر في اليورانيوم بالنيجر، قطر بتروليوم Kugpec في استغلال البترول في موريتانيا، كما عمل على تقوية علاقاته مع مالي من خلال عمل شركاتها في قطاع الطاقة ومنها شركة ENI

## II. دور الصين من انقلابي النيجر والغابون العسكريين :

هذا بالإضافة إلى **الصين** التي تستثمر في التنقيب على البترول في مالي، وتتواجد في موريتانيا والنيجر، وشركة غاز بروم الروسية وجدت نفوذا لها في المنطقة من خلال الجزائر ونيجيريا حيث أمضت في 2011 اتفاق مع النيجر من أجل البحث واستغلال اليورانيوم، وهو ما جعل التقارير الأمريكية تشير إلى أن غرب إفريقيا قد يتحول في المدى القريب إلى منافس جدي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية[1]

لا يمكن فصل التحولات التي تشهدها منطقة غرب إفريقيا في إطار الانقلابات العسكرية الحالية عن التحولات في النظام العالمي، وهناك صراع كبير على قمة هذا النظام في ظل حدة الاستقطاب، والتحول في خطاب الصين سواءً ما يتعلق بقضايا الأمن العالمي، أو العلاقات مع الولايات المتحدة، والتقارب المتزايد مع روسيا.

وتعكس مؤشرات التحركات الصينية على الساحة الإفريقية، تحول بكين من فاعل اقتصادي إلى شريك أمني في إفريقيا، وتتجلى مظاهر ذلك في حرص الصين على حصتها من صادرات السلاح، وهي حصة تصاعدية، وربما الاتجاه لإنشاء قاعدة عسكرية تطل على المحيط الأطلسي حتى وإن كان هناك غموض في هذه النقطة، ومن المتوقع أن الخطاب الذي تتداوله الأنظمة الانقلابية الجديدة في غرب إفريقيا سيفتح الباب للتواصل مع بكين.

وهناك مجموعة من المحددات الصينية التي تجمع ما بين المصالح والمبادئ، وهي:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية كأحد المبادئ الأساسية التاريخية لبكين، حتى ولو كان على المستوى النظري، علاوة على تأمين تدفق الموارد الطبيعة من النفط أو الموارد المعدنية، وهو محدد يُكبل الصين في مواقفها أو يحدد بشكل كبير موقفها تجاه الأزمات الدولية.
- ثم مبدأ عدم المشروطية السياسية والاقتصادية، وهو محدد رئيسي في التعامل مع أي أزمات سواءً كانت الديمقراطية أو حقوق الإنسان، وضمان حصة السلاح في إفريقيا.

[1] عبد الودود بن نادية، عبد الرؤوف بلحسن، **مرجع سابق**، ص8.

لكن الصين تواجه قيوداً متعددة، منها ما يتعلق بدورها في مكافحة انتشار الإرهاب في إفريقيا، فبكين ليس لديها مقاربة متكاملة فيما يتعلق بقضية الإرهاب، ولا تمتلك القدرات العسكرية للاستعداد لاستخدام القوة المباشرة في التعامل مع الإرهاب، ويُضاف إلى ذلك، عدم تكامل الرؤية الصينية للتنمية والتي لا تزال تقتصر على البنية التحتية، فضلاً عن غياب التحالفات المستقرة على عكس الولايات المتحدة التي تعد نموذجاً للتحالفات القوية، مثل تحالفات واشنطن في "الإندوباسيفيك" ومع تايوان وكوريا الجنوبية واليابان.[1]

### III. دور الولايات المتحدة الأمريكية من انقلابي النيجر والغابون العسكريين :

كما قامت **الولايات المتحدة** بوضع مشروع " استراتيجية من أجل الساحل" لزيادة نفوذها في الساحل معارضا لمصالح فرنسا وأوروبا في المنطقة، خاصة بعد هجمات 11سبتمبر 2011 سعيا لتأمين علاقاتها الطاقوية مع شركائها في الشرق الأوسط عبر شمال افريقيا كحلفاء في ظهرها.

## الفرع الثاني: سبل تعامل الدول الغربية مع الانقلابات العسكرية في القارة الافريقية

حماية لمصالح الدول الغربية في افريقيا يمكننا استنتاج طبيعة التعاطي الغربي مع الانقلابات في القارة الأفريقية، وذلك على النحو التالي:

### I. تعامل الغرب بحذر مع الانقلابات العسكرية في القارة :

يتعامل الأوروبيون والأمريكيون مع الانقلابات بحذر حرصاً على مصالحهم الاقتصادية، ولكن الروس يتدخلون ويفرضون وجودهم بشكل واضح بالمطالبة بالحل السلمي للانقلابان في النيجر والغابون من خلال الأدوات الدبلوماسية، عندما ننظر إلى الجابون، أما العلاقات الفرنسية فقد تأثرت وطلبوا من سفير الغابون مغادرة البلاد، وفي بوركينا فاسو لا تزال الشركات الفرنسية تواصل أعمالها هناك لأنها في المقام الأول شركات تجارية وتريد أن تحقق الأرباح وتحافظ على مصالحها الاقتصادية، ومن ثم فإن رفض الانقلاب في الغابون قد لا يكون مجمعاً عليه من قبل الكل، ولكن قد يقبل البعض الانقلاب حفاظاً على مصالحهم، فالولايات المتحدة أدانت الانقلاب في النيجر، فيما تعاملت معه بحذر في الجابون ولم تُدِنْه بوجه عام، ومن ثم علينا أن نضع ذلك في الاعتبار، عدم الإجماع حول التدخل في النيجر، رغم رفض فرنسا القاطع للانقلاب وأعلنت دعمها لأي إجراءات قد تتخذها منظمة الإيكواس لاستعادة المسار الدبلوماسي في النيجر بما فيها دعم سيناريو التدخل العسكري، أما إيطاليا فقد طالبت بتمديد مهلة الإيكواس في النيجر وعم تصعيد الأمور والحل

[1] **العسكريون الجدد الاتجاهات الحاكمة لمستقبل الانقلابات في الساحل الافريقي**، مرجع سابق.

السلمي أفضل لجميع الأطراف، بينما كان رأي الاتحاد الأوروبي يتماشى مع الإيكواس بدعم الخيار العسكري وقطع المساعدات على النيجر وإيقاف التعاون معها وإعلان رفضه لسلطة المجلس العسكري وقامت بسحب رعاياها من المنطقة لاستعمالهم كوسيلة ضغط إذا تفاقمت الأمور[1]

## II. تركيز أمريكي على حماية الاستثمارات في القارة :

سيطرت على الولايات المتحدة فكرة واحدة وهي الاستثمار، كيف يمكن منع حدوث الانقلاب لحماية استثماراتها؟ هناك كثير من المراكز البحثية التي تهتم بالتركيز على ذلك ودراسة هذه الانقلابات واستخلاص الدروس المستفادة، حتى يتم منع تكرار هذه الانقلابات في دولة أو أخرى وكيف يمكن الحيلولة دون وقوعها بعد ذلك، كما تركز الولايات المتحدة على أنه يجب على مستثمريها ضخ الاستثمارات في هذه الدول، فهي لا تدعم الانقلابات وتدعو إلى الحلول السلمية وعدم تصعيد الأمور في النيجر والغابون، فإن الأمريكيين لا يريدون التدخل حفاظاً على العلاقات الثنائية، بينما اتخذت سياسة **الباب المفتوح** في التعامل مع انقلاب النيجر وعزل الرئيس بازوم حيث لم تصفها بالانقلاب العسكري وطالبت بالعودة إلى النظام الدستوري في أقرب وقت، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب رعاياها من المنطقة تحسبا لأي طارئ.

## III. الخلافات بين واشنطن والغرب حول التعامل مع الانقلابات العسكرية

إن الخلافات بين الولايات المتحدة والغرب، لا سيما فرنسا، حول التعامل مع الانقلابات ليست جديدة من نوعها، فهي تعود إلى الحرب الباردة، خلال تلك الفترة كان هناك العديد من الانقلابات في بعض الدول بسبب تمكين قائد عاصمة الدولة من الحكم ومساعدة فرنسا وأمريكا بعض الانقلابات بذريعة منع الشيوعية من التحكم في السلطة وانتشارها، فقد كان هناك توافق بين فرنسا وواشنطن في تلك الفترة، وبدأت الاختلافات بينهما في مطلع الألفينيات، حين رأت الولايات المتحدة أن السبيل الأمثل لمحاربة الانقلابات هي تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع ودعم حقوق الإنسان، بينما مال الفرنسيون إلى دعم بعض الأنظمة الدكتاتورية، واتضح ذلك في دعم فرنسا عدة دكتاتوريين على غرار مالي[2].

لا تعتبر فرنسا وأمريكا على خلافات طوال الوقت، لأنه في النيجر على سبيل المثال سنجد أن لديهما دوافع مشتركة، وهناك تنسيق مشترك حول أدوارهما إلى حد كبير، حيث يقوم الفرنسيون بالتدرب بجانب الأمريكيين، كما أن الفرنسيين منخرطون إلى حد كبير في استهداف القادة الإرهابيين، بينما تقوم الولايات المتحدة بمهام أخرى داعمة مثل الاستطلاع

[1] محمد عادل عثمان، منى سعيد، **مرجع سابق**.

[2] محمد صالح عمر، **انقلاب النيجر صراع النفوذ يغتال الديمقراطية الوليدة**، مرجع سابق.

والمراقبة، لذا على الرغم من وجود بعض الخلافات بين فرنسا وأمريكا تعود إلى الحرب الباردة فإنه في الوقت نفسه هناك أيضاً تعاون وثيق بين الجانبين لحماية المصالح واستنزاف الثروات.

### IV. اعتقاد متزايد برفض التدخل العسكري لمنع الانقلابات العسكرية

في النيجر المجتمع الدولي لن يتدخل لتغيير وضع هذه الانقلابات، وبحد أقصى ربما يتم فرض بعض العقوبات عليهم مثلما فعلت الولايات المتحدة مع مالي حيث فرضوا عقوبات على كبار قادة الانقلاب لتعاونهم مع مجموعة فاجنر أو مثلما فعلت نيجريا عندما قطعت الكهرباء عن النيجر، ولم يرد أحد على تلك التصرفات ولم تواجه أي رد فعل كبير من الدول الغربية، هذا ما يراهن عليه قادة الانقلاب، وهذا الأمر برجماتي بعض الشيء، الدول المجاورة للنيجر مثل الجزائر وتشاد ضد الانقلاب، لكنها لم تتخذ موقفاً حاسماً تجاه بازوم كما أن فرنسا لا تريد الانخراط في أي عمل عسكري، على الرغم من أن ماكرون أعلن استعداده لإنهاء عملية برخان، وأن القادة المحليين أصبحوا أكثر سيطرة على الوضع الأمني في البلاد، فإنه سيكون من الصعب عليه تبرير تدخل فرنسا عسكرياً مرة أخرى في القارة[1].

نستنتج أن الانقلابات تستهدف جميع أنواع الأنظمة الهجينة والدكتاتورية والديمقراطية، وهذا يفرض تحديات وتهديدات كبيرة لكن هناك آمالاً لتحقيق الديمقراطية في بعض الدول الأفريقية، مثل نيجيريا وكينيا، حيث شاهدنا انتقالات سلمية للسلطة، إذن هناك رغبة في تحقيق الديمقراطية، لكن تلك الجهود لا تحظى بدعم دولي، كما شهدنا في الجابون حيث تخلى الغرب عن دعم زعيم المعارضة، فالجهود الديمقراطية غير موحدة وتواجه صعوبات في ذلك لكنها موجودة، خاصة أن المؤسسة العسكرية تتحكم بشكل كبير في الرأي العام، بينما لا تتمتع القوى الديمقراطية بالإمكانات نفسها[2].

## *الفرع الثالث: تحديات التعامل مع الانقلابات العسكرية في افريقيا*

**وبشكلٍ عامّ يُمكن الإشارة إلى أبرز تحديات التعامل مع ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا على النحو التالي:**

### *I. نقص وضعف أدوات المنظمات الإقليمية الإفريقية في معالجة مشكلات القارة:*

لقد كشفت الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول إفريقيا جنوب الصحراء أن هناك نقصًا في الآليات القانونية الواضحة في التعامل مع المشكلات الإفريقية المزمنة، خاصةً أنَّ الانقلابات العسكرية التي شهدتها القارة جاءت تعبيرًا ن

[1] أحمد يوسف أحمد، **أزمة انقلاب النيجر**، في الموقع: https://www.aletihad.ae/opinion/4421460/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1 نظر يوم (2024/04/21)

[2] فاطمة كرنيب، **ماهي إيكواس ولماذا تتهم بتماهيها مع السياسات الغربية في غرب افريقيا؟**، مجلة الميادين، (02أوت 2023).

القصور في عملية التحول الديمقراطي وخلقت هذه القضايا حالةً من السخط العام خاصةً بين فئات الشباب الإفريقي، وبات يُنْظَر للمنظمات الإقليمية في إفريقيا على أنها تعاني من تراجع في دورها، وكأنه لا جدوى منها، لعدم قدرتها على تنظيم شؤون القارة.

تُعد العقوبات وحظر السفر وتجميد الأصول إجراءات شائعة تُستخدم للضغط على قادة الانقلابات بشكلٍ عام، فعادةً ما تدين المنظمات الإقليمية الانقلابات العسكرية، وتدعو إلى استعادة النظام الدستوري، وبخاصة أنها تنظر لهذه الانقلابات على أنها قد تُمثِّل إعاقة لجهود التكامل الإقليمي، وتعطل العلاقات الدبلوماسية وعملها، وبالتالي فقد تحتاج إلى وقت أطول في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في الدولة التي تشهد انقلابًا، وقد أدت الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول غرب إفريقيا مؤخرًا إلى بروز أزمة إدارة لدى المنظمات الإفريقية وبخاصة الاتحاد الإفريقي و الإيكواس.

## II. *التفاعل بين المشكلات الأمنية والاقتصادية وظاهرة "الأبوية السياسية" في إفريقيا:*

إن غالبية الانقلابات العسكرية التي شهدتها إفريقيا مؤخرًا جاءت ترفع شعارات متشابهة وأسبابًا واحدة، لم تخرج عن تراجُع مستوى الأمن وانتشار الفقر وتشبث الحُكّام بالسلطة، فلقد فشل الاتحاد الإفريقي والمؤسسات الأخرى الإقليمية في إفريقيا في التعامل مع العديد من القضايا، من أهمها "**الأبوية السياسية**" التي تنتشر بشكل كبير في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتتمثل مظاهرها في "الانقلابات الدستورية" وطول فترة الرئاسة، فعلى سبيل المثال تشهد غينيا الاستوائية منافسة ضمن عائلة الرئيس الحاكم للبلاد "**تيودورو أوبيانج**" الذي أُعيد انتخابه رئيسًا للبلاد في جويلية 2022م بنسبة 95%، والبالغ من العمر 80 عامًا، حيث يرغب "**أوبيانج**" في الدفع بنَجْله إلى سُدّة الحكم، الأمر الذي يجد رفضًا من أشقاء الرئيس الجنرالين "**أرمنغول أوبيانج**"و"**مبا أوبيانج**".[1]

أيضًا شهدت الانتخابات البرلمانية في بنين التي أُجريت في أفريل 2019م مقاطعةً مِن قِبَل أحزاب المعارضة احتجاجًا على التزوير والتدابير التي اتخذتها الحكومة لمنعها من الترشح، بما في ذلك القيام بالاعتقالات التعسفية، وإطلاق النار على المتظاهرين، وسُمِحَ لحزبين فقط بالترشح، كلاهما متحالف مع الرئيس (**باتريس تالون**)، وبالنظر لموقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، فإنها وقفت موقف المُشاهِد إلى حد كبير، وقد ظهرت هذه السلبية على الرغم من البروتوكول الذي صدر في عام 2001م بشأن الديمقراطية والحُكم الرشيد، والذي يُكرّس المعايير الديمقراطية معيارًا

[1] محمد عادل عثمان، **المنظمات الإقليمية في افريقيا والانقلابات العسكرية بين التحديات وتفعيل الدور**، مرجع سابق..

للمنطقة، ويحدد المسؤوليات الجماعية لتحقيق ذلك، وهو ما يشير إلى أن المؤسسات الإقليمية في إفريقيا لا تمتلك الرغبة الحقيقية في التدخل الوقائي للتعامل مع قضايا القارة، وبخاصة تلك المتعلقة بالشؤون الداخلية للدول.

مثَّلت المشكلات الأمنية والاقتصادية أحد أسباب الانقلابات على حكومات جاءت بطرق منتخبة، وذلك نتيجة لعدم قدرة النخب الحاكمة في إفريقيا على تحقيق استقرار سياسي يؤدي لتنمية اقتصادية حقيقية مما خلق أزمةً في كيان الدولة الإفريقية، وهو عكس ما تُطالب به هذه المنظمات الإفريقية وما ترفعه من قضايا تحث فيها على الديمقراطية والوصول السلمي للسلطة وهنا تقع المسؤولية على المنظمات الإفريقية في كونها لم تتَّخذ مواقف جادة تجاه هذا الفشل، بالإضافة إلى عدم تصدّيها لظاهرة الأبوية السياسية وحالة الديمقراطية الشكلية، ومع ذلك تحدث هذه الخروقات غير الديمقراطية، في ظل تأكيد الاتحاد الإفريقي والمؤسسات الفرعية الإقليمية في القارة على إدانة التغييرات غير الدستورية للحكومات، إلا أنه لم يتم بذل جهد لإدانة هذه الممارسات والتعديلات الدستورية والمعاقبة عليها.

### *الفرع الرابع: مُحدِّدات دور المنظمات الإفريقية فيما بعد الانقلاب العسكري*

ثمة مجموعة من العوامل التي تُعدّ محددًا لدور المنظمات الإقليمية في إفريقيا وتعاملها مع ظاهرة الانقلابات العسكرية، من أبرزها ما يلي:

**ا. مدى قدرة المنظمة على خلق درجة من التو افق حول الموقف من الانقلاب:**

لقد كشف انقلاب النيجر وموقف الإيكواس من هذا الانقلاب عن هشاشة صناعة القرار السياسي للمنظمة، إذ إن معارضة كلّ من مالي وبوركينافاسو لقرارات (الإيكواس) تجاه الموقف من الانقلاب أثَّرت على فعالية قرارات المنظمة، حيث وصل الأمر إلى إرسال هذه الدول لقوات عسكرية لحماية النيجر من أيّ تهديد عسكري، هذا على الرغم من أن ميثاق الإيكواس ينص صراحة على إدانة الدول الأعضاء لأيّ تغيير غير دستوري يحدث داخل أيّ دولة من دولة، وهي من بين الأمور التي أثبتت الانقلابات العسكرية أنه يصعب تحقيقها.[1]

تعد سمة ارتهان القرار السياسي بطبيعة المصالح التي تحكم دُوَل المنظمات الإفريقية أحد المعرقلات التي ظهرت على السطح الإفريقي، والتي تحول دون تحرك جذري للتعامل مع بعض القضايا الإفريقية نتيجة للسعي نحو الزعامة بقيادة القرار السياسي للمنظمات الإفريقية، فعلى سبيل المثال يشهد الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (UEMOA)الذي يضم دول (بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا، بيساو، مالي، النيجر، السنغال، وتوغو) خلافات

[1] Ndubuisi Christian ani, **Coup resurgence in Africa: The pitfalls of a regional response**, Accord( 30 September 2021)

حول الفرنك الإفريقي، بسبب عدم توافق الرؤى بين مالي، بوركينافاسو والنيجر مع بقية الدول نتيجة للخلافات حول الموقف من الانقلاب الذي شهدته النيجر في جويلية 2023م.

**II. ارتباط القرار الإفريقي بمصالح القوى الغربية:**

أظهرت الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول غرب إفريقيا أنَّ هناك ارتباطًا بين كلّ من القرار الإفريقي ومصالح الدول الغربية، فعلى سبيل المثال منذ عام 2003م، قام الاتحاد الإفريقي بتعليق عضوية الدول التي شهدت انقلابات عسكرية نحو (14) مرة، ومع ذلك، تحت الضغوط الدولية والإقليمية، وبسبب غياب التشريعات والمؤسسات الرادعة، يتراجع الاتحاد في كل مرة عن مواقفه وبالنظر إلى موقف الاتحاد الإفريقي من انقلاب الجابون والنيجر يتَّضح مدى ذلك التأثير، إذ إن المواقف الإفريقية تجاه النيجر كانت أكثر حدة، بينما في الجابون كان الموقف فقط اقتصر على تعليق العضوية، وهذا يرجع لطبيعة الموقف السياسي الدولي للأحداث في كلّى من الدولتين.

لقد أدى انتشار الصراع السياسي بين روسيا وفرنسا في إفريقيا، إلى انتشار الانقلابات في غرب إفريقيا، وفي الوقت الذي تضعف فيه فرنسا وحلفاؤها، يحل محلهم روسيا وحلفاؤها، وقد حدث ذلك في مالي، الجابون والنيجر، وقد ظهر ذلك في إصرار السفير الفرنسي على عدم الاعتراف بالحكومة المالية الجديدة، فيما استغل الروس ذلك، وأسَّسوا علاقات قوية مع السلطات المالية الجديدة، وأبرموا عقودًا جديدة معها، وبالإضافة إلى ذلك تُصدِّر روسيا الحبوب والغاز إلى مالي.[1]

كشفت هذه الانقلابات أيضًا عن أن (الإيكواس) تجد تحديات في تعزيز فعاليتها وقدرتها في التعامل مع الانقلابات ومشكلات القارة خاصةً مع تصاعد الدور الروسي الذي ظهر كداعم للمواقف الشعبية والسياسية المناهضة لفرنسا، مما أدى لتعزيز الخيارات السياسية والعسكرية للأطراف المحلية، وقلل من القدرة التدخلية (للإيكواس) وفرنسا في مواجهة الانقلابات في غرب إفريقيا والحفاظ على نفوذهما.

**III. التقيُّد بمبدأ السيادة الوطنية للدول الإفريقية:**

هناك قيود محددة لقدرة الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية على التدخل في الأزمات، وهذه القيود تأتي بناءً على مبدئَي السيادة الوطنية والتفويض، فعلى الرغم من اعتماد مبدأ حق تدخل الاتحاد الإفريقي في الدول الإفريقية حال تعرُّضها لأزمات قد تصل للإبادة الجماعية أو التغيير بالقوة، إلا أنه يشترط الحصول على موافقة مُسبقة من الدولة المتضررة، وتتمثل هذه فيما يلي:

[1] Estelle Maussion, **Coups, sanctions, divisions... Is WAEMU ready to crack ?,** The Africa Report,( November 21, 2023)

**–مو افقة الدولة المتضررة :** يتطلب التدخل موافقة مسبقة من الحكومة الوطنية في الدولة المتأثرة بالأزمة، الأمر الذي يصعب تحققه حال تعرُّض الدولة لانقلاب عسكري[1].

**–التشاور والتفاوض :**يتوجب على الاتحاد الإفريقي والمنظمات الفرعية الإقليمية الأخرى في إفريقيا إجراء مشاورات ومفاوضات مع الدول المعنية قبل أيّ عملية تدخُّل، الأمر الذي كان في كثير من الأحيان عائقًا أمام تفعيل الأدوات القانونية في التعامل مع الأزمات في الدول الأعضاء، فعلى سبيل المثال لم يُرسل (الإيكواس) قوات حفظ السلام في المناطق التي شهدت صراعات في غرب إفريقيا إلا سبع مرات فقط، بسبب غياب توافق الآراء حول قرار موحد من المنظمة، وهو أمر يصعب تحقيقه عندما يتعلق الأمر بالعقوبات والانتشار العسكري عبر حدود الدولة، وحتى مع موجة الانقلابات الأخيرة، كانت آخر مرة نشرت فيها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا قوة أمنية/حفظ سلام في عام 2017م، وكان ذلك في غامبيا[2].

**–التأكد من الشروط القانونية :** يجب أن يكون التدخل متوافقًا مع القوانين الدولية والإقليمية المعترف بها.

**–الاحترام الكامل لسيادة الدولة** : يجب أن يحترم التدخل سيادة الدولة المتأثرة، ويهدف إلى حلّ الأزمة دون المساس بالسيادة.

**–الاستخدام الأخير للقوة :** يجب أن يكون التدخل بالقوة الجبرية آخر إجراء بعد استنفاد كافة الوسائل السلمية والدبلوماسية، حيث يعكس التوازن الحساس بين حقّ الاتحاد الإفريقي في التدخل، وحرصه على احترام سيادة الدول، والعمل ضمن إطار قانوني ودبلوماسي.

### IV. العلاقة بين النخب الجديدة والمنظمات الإقليمية:

وضعت الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول غرب إفريقيا مؤخرًا المنظمات الإقليمية الإفريقية في موضع مأزوم، بسبب طبيعة التغير السياسي الجديد في دول الانقلابات التي أخذت على عاتقها تحدي المنظمات الإفريقية، إذ يميل أغلب القادة الذي يُنظِّمون الانقلابات العسكرية إلى التهرب من تحديد فترة زمنية لتسليم السلطة أو حتى تنظيم انتخابات رئاسية، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتباط المباشر بنجاح ظاهرة الانقلابات في القارة ونجاحها عبر تمسك قادتها بالتأييد الشعبي الذي ظهر كسمة في أغلب الانقلابات التي شهدتها دول إفريقيا جنوب الصحراء.

---

[1] عمر متولي، **مرجع سابق**.

[2] القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي صدر في لومي، توجو، في اليوم الحادي عشر من شهر يوليو من عام 2000و دخل حيز التنفيذ في عام 2001، الموقع الرسمي للاتحاد الأفريقي، متاح عبر الرابط التالي https://au.int/ar/constitutive-act :

مثلت الانقلابات تحديًا جديدًا للمنظمات الإفريقية التي تحاول الحثّ على الوصول للسلطة عبر الانتخابات، وفي الوقت ذاته لا تسعى إلى العداء مع الشعوب الإفريقية ما يجعلها تميل إلى اتخاذ وسائل ضغط غير قوية على النظم التي تقوم بهذه الانقلابات تتراوح ما بين فرض للعقوبات السياسية وتعليق العضوية، وحتى مراعاة عدم التدخل العسكري، ما دفَع هذه المنظمات لنهج التعامل مع سياسة الأمر الواقع القائمة على كيفية التعامل مع مرحلة ما بعد الانقلابات العسكرية والاعتراف به عبر الاستناد إلى آلية تحديد مدة زمنية للحكومات الانتقالية لتسليم السلطة أو تحديد وقت إجراء انتخابات في البلاد، ويبدو أن (الإيكواس) في قراره المشروط بتخفيف العقوبات على النيجر، عبر تحديد مدة زمنية لإدارة المرحلة الانتقالية يسير في اعتماد هذا القرار كآلية للتعامل مع الانقلابات العسكرية[1].

يتَّجه عادةً بعض النخب في الانقلابات العسكرية إلى عدم الاهتمام بطبيعة التعاون مع المنظمات الإقليمية وبخاصة في بداية الانقلابات، لذلك فإن المنظمات الإقليمية عادةً ما تحاول البحث عن الأساليب التي يمكن من خلالها فتح قنوات للتواصل مع النخب الجديدة، وعادة ما تتسم قارة إفريقيا والمنظمات الإقليمية فيها بأن العلاقات الثنائية بين السياسيين تُعدّ عاملًا قويًّا في إصدار القرارات وحلّ القضايا العالقة وليس المنظمات الإقليمية ذاتها

واتجهت النخب التي قادت الانقلابات العسكرية في إفريقيا مؤخرًا إلى محاولة تبنّي الصراع الدائر بين الغرب وروسيا في إفريقيا جنوب الصحراء لصالحهم ونتج عنه تصاعد خطاب إفريقي أعاد العقلية الإفريقية لفترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وحقبة التخلص من الاستعمار، مما قد يكون له أثر على مواقف المنظمات الإفريقية، حيث إن الاستقرار السياسي والتفاهم بين الدول الأعضاء يُعدّ عاملًا حاسمًا في تفعيل قرارات المؤسسات الإقليمية والدولية.

وبالتالي نخلص إلى أن قدرة النُّخب الجديدة في الدول التي شهدت انقلابات في صدام مع دول القارة والمنظمات الإفريقية، باعتبار أن نجاح هذه النخب في الوصول إلى الحكم عامل أساسي في تحديد دور المنظمات الإقليمية في التعامل مع الدول التي شهدت انقلابات عسكرية.

1 فاروق شوثيا، هارونا تانجازا، **زعماء إيكواس يلوحون بتدخل عسكري ضد قادة الانقلاب في النيجر**، في الموقع: https://www.bbc.com/arabic/articles/cql442n583yo نظر يوم (2024/04/03).

# *المبحث الثالث*

# *تأثير الانقلابات العسكرية على الأمن الإقليمي في افريقيا*

## **المطلب الأول:** تقييم للانقلابات العسكرية في افريقيا

## **المطلب الثاني:** السيناريوهات المتوقعة للانقلابات العسكرية في افريقيا

## المبحث الثالث: تأثير الانقلابات العسكرية على الأمن الإقليمي في افريقيا

الانقلابات في أفريقيا -خاصة خلال العقد الماضي- باتت القاعدة وما دون ذلك هو الاستثناء، فمنذ عام 2012 شهدت القارة الأفريقية ما يقرب من 45 انقلابا أو محاولة انقلابية على السلطة، وذلك بمعدل 4 انقلابات أو محاولة انقلابية في العام تقريبا، وهو معدل يعيد إلى الأذهان ما كان يجري في القارة السمراء منذ استقلال معظم بلادها من انقلابات ومحاولات انقلابية عديدة خاصة خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، فحسب بعض الإحصاءات فقد شهدت القارة الأفريقية أكثر من 200 انقلاب عسكري في 90% من البلدان الأفريقية، وذلك بمعدل انقلاب كل 55 يوما تقريبا، وشكلت الانقلابات في أفريقيا ما يقرب من 36.5% من جميع الانقلابات على مستوى العالم، أما أكثر البلدان الأفريقية التي شهدت انقلابات فقد تركزت في منطقة غرب أفريقيا التي يتم تصنيفها بأنها "حزام انقلابات"، حيث استحوذت على أكبر عدد من الانقلابات في القارة بنسبة 44.4%.

### المطلب الأول: تقييم للانقلابات العسكرية في افريقيا

لا يعد الانقلاب الذي حدث مؤخرا في النيجر والذي أطاح بالرئيس الحالي محمد بازوم من السلطة استثناء، ولكنه امتداد لسلسلة متواصلة من الانقلابات التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا على مدار العقد الماضي، فقد سبقته بفترة قليلة 3 انقلابات أخرى في غينيا ومالي وبوركينا فاسو، ناهيك عن المحاولات الانقلابية التي حدثت في أكثر من دولة أفريقية أخرى خلال الأعوام الماضية.

تتواصل موجة الانقلابات العسكرية الحالية في إفريقيا، وكان أحدثها انقلاب الغابون الذي أطاح بالرئيس عمر بونغو في 30 أغسطس 2023، وذلك بعد أسابيع من انقلاب مماثل في النيجر في يوليو الماضي أطاح بالرئيس محمد بازوم، لتصل محصلة الانقلابات في غرب ووسط إفريقيا إلى 8 انقلابات في 6 دول خلال 3 سنوات منذ عام 2020، حيث شهدت دولتان هما مالي وبوركينا فاسو حدوث انقلاب داخل الانقلاب. كما يتنبأ العديد من المراقبين بالمزيد من الانقلابات العسكرية في تلك المنطقة المضطربة بشكل عام .

في هذا الجدول قدمنا محصلة لبعض الانقلابات في افريقيا.

**إحصاء بعض الانقلابات العسكرية المتكررة في افريقيا من 1950إلى 2023 آخر إنقلاب عسكري**

وفق الإحصائيات التي جمعناها خلال عملية البحث استخلصنا أن القارة الأفريقية شهدت أكثر من 200 انقلاب عسكري في 90% من البلدان الأفريقية، وذلك بمعدل انقلاب كل 55 يوما تقريبا.

وتمثل الانقلابات العسكرية في القارة السمراء نحو 36.5% من جميع الانقلابات العسكرية على مستوى العالم، أما أكثر البلدان التي شهدت انقلابات عسكرية جاءت في منطقة غرب أفريقيا التي توصف بأنها "حزام انقلابات"، بنسبة 44.4%، قمنا بتلخيص لأغلب الانقلابات العسكرية التي شهدتها القارة في الجدول الموالي، متبوعا برسومات إحصائية بيانية.

| الرقم | إسم الدولة | علم الدولة | تاريخ الانقلاب | زعيم الانقلاب | مختصر الانقلاب العسكرية |
|---|---|---|---|---|---|
| 01 | مالي | | 19نوفمبر1968 | موسى تراوري | أطاح بحكم أول رئيس للبلاد وهو موديبو كايتا من قبل الجنرال موسى تراوري، وتمكن كايتا من حكم مالي بقبضة عسكرية طوال 8 سنوات مستغلا غياب مؤسسات الدولة عقب الاستقلال، شكل خلالها "مجلساً عسكرياً للتحرير الوطني "أوكلت له مهمة قيادة البلاد. |
| | | | 26مارس/آذار 1991 | الجنرال أمادو توماني توري | شكل توماني توري مجلساً عسكرياً مؤقتاً لإدارة البلاد لفترة انتقالية، قاد خلاله البلاد إلى اجماع وطني حول أول دستور يكرس التعددية الحزبية والنظام الرئاسي، وأول انتخابات رئاسية تعددية في تاريخها. |
| | | | 22 مارس/آذار 2012 | أمادو هايا سانوغو | أطاح عسكريون بنظام أمادو توماني توري، وأقدمت "لجنة وطنية للنهوض بالديمقراطية وإعادة بناء الدولة برئاسة الكابتن، أمادو هايا سانوغو، على حل المؤسسات. |
| | | | 18أغسطس 2020 | أسيمي جويتا | أطيح بالرئيس، إبراهيم أبوبكر كيتا، بعد بضعة أشهر من أزمة سياسية. وأدى الانقلاب العسكري إلى فرض عقوبات دولية، رُفعت بعد تشكيل حكومة انتقالية، بهدف تسليم السلطة للمدنيين خلال 18 شهرًا، انتخابات تشريعية متنازع عليها ومزاعم بالفساد. |
| | | | 24مايو 2021 | عاصمي غوتا | عندما أسر الجيش المالي الرئيس باه نداو، ورئيس الوزراء مختار أواني ووزير الدفاع سليمان دوكوري، أعلن عاصمي غوتا رئيس المجلس العسكري الذي قاد انقلاب مالي 2020، أنه تم تجريد نداو وأوان من سلطاتهما وأن انتخابات جديدة ستُجرى في عام 2022، وهذا ثالث انقلاب في البلاد في عشر سنوات، بعد الانقلاب العسكري في عامي 2012 و2020 صعد جويتا الذي كان يشغل منصب نائب الرئيس المؤقت إلى سدة الحكم. |
| | | | فبراير/شباط 2022 | فريق من العسكريين | الانقلاب الخامس في تاريخها منذ الاستقلال (1960)، وعلى أيدي فريق من العسكريين ذاتهم الذين أطاحوا الرئيس السابق قبل أشهر. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 02 | غينيا بيساو | | 20 يناير/كانون الثاني 1973 | / | شهدت جمهورية غينيا بيساو 4 انقلابات ناجحة وأكثر من 10 محاولات انقلاب فاشلة، اغتال منشقون في الحزب الأفريقي زعيم الحزب أميلكار كابرال وأعلنوا من جانب واحد استقلال غينيا بيساو. |
| | | | 14نوفمبر 1980 | جواو برناردو فييرا | فييرا يطيح بلويس كابرال رئيس غينيا بيساو في الفترة من 1 أكتوبر 2005 حتى اغتياله في 2 مارس 2009، كما إنه تولى الرئاسة قبل ذلك من عام 1980 إلى عام 1999 وذلك قبل أن يسقط حكمه أثناء الحرب الأهلية .عاد إلى الساحة السياسية في عام 2005 على إثر فوزه في الانتخابات الرئاسية .اغتيل من قبل الجنود في 2 مارس 2009 وذلك رداً على انفجار قنبلة أسفر عن مقتل قائد الجيش الجنرال باتيستا تاغمي ناواي. |
| | | | 7مايو/أيار 1999 | جنود بفييرا | أطاح جنود بفييرا في خلاف حول تطبيق الفترة الانتقالية وتولى المنصب العميد أنسوماني ماني لمدة 7 أيام فقط. |
| | | | 7يونيو 1999 | نسومانى مانى | قيامهم بخلع الرئيس «خواو برناردو فييرا» الذي فر هاربًا من البلاد. وكانت المعارك قد اندلعت منذ عام في أعقاب قيام فييرا بإقصاء انسومانى مانى عن قيادة الجيش في 5 يونيو 1998 |
| | | | 14 سبتمبر/أيلول 2003 | فيريسيمو كوريا سيبرا | الجنرال فيريسيمو كوريا سيبرا رئيس هيئة أركان الجيش يعلن نفسه رئيسا مؤقتا بعد أن هيمن الجيش على السلطة واعدا بإعادة النظام الدستوري بعد تأجيل متكرر للانتخابات واستمر في المنصب 14 يوما فقط. |
| | | | 12 أبريل/نيسان 2012 | الجنرال مامادو توري كوروما نائب رئيس الأركان | أطاح انقلاب عسكري برايموندو بيريرا من الحكم قاده الجنرال مامادو توري كوروما نائب رئيس الأركان، قبل حوالي أسبوعين من الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المتنافس عليها بين كارلوس غوميز جونيور وكومبا يالا إمبالو. |
| | | | 5 سبتمبر/أيلول 2021 | مامادي دومبويا | أطاح انقلاب عسكري بالرئيس ألفا كوندي. ووعد الانقلابيون بقيادة الكولونيل مامادي دومبويا بإجراء "مشاورات" وطنية بهدف تحقيق انتقال سياسي يوكل إلى "حكومة وحدة وطنية". |
| | | | الثلاثاء 1 فبراير/شباط 2022 | / | مساءا أعلن رئيس غينيا بيساو عمر سيسوكو إمبالو، أن حكومته تسيطر على الوضع في البلاد بعدما شهد محيط المقر الحكومي في العاصمة إطلاق نار |
| 03 | بوركينا فاسو | | 4يناير/كانون الثاني 1966 | / | بعد خمس سنوات من حكم ياميوغو رئيس حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي استاءت البلاد من حكمه، خاصة بعدما أقرت حكومته التقشف المالي، وترجم ذلك إلى إضراب دعا له اتحاد نقابات العمال احتجاجا على عدم أمانة الحكومة، وأمام عجز |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | الرئيس عن احتواء الاحتقان الشعبي، سيطر على الحكم، وأصبح الجنرال أبو بكر سانغولي لاميزانا رئيسا للدولة. |
| | | | 25 نوفمبر/تشرين الثاني 1980 | / | كبّد الجفاف المزارعين خسائر كبيرة في نوفمبر/تشرين الثاني 1980، ودعت النقابات الأربع الأساسية للتعليم إلى إضراب الأساتذة احتجاجا على قرارات تعسّفية ضد زملائهم، فتداخل غضب المزارعين واحتجاج الأساتذة مع التذمر الواسع من استشراء المحسوبية والفساد في الإدارات الحكومية، وتوسعت دائرة الاحتجاجات بشكل شل القطاعات الإنتاجية والحكومية. |
| | | | 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1982 | / | بعد سنتين من انقلاب سايي زيربو، انفجرت أزمة داخل اللجنة العسكرية للتعديل من أجل التقدم الوطني، وصل طرفاها إلى حد المواجهة، وحسمها توماس سانكارا في السابع من نوفمبر/تشرين الثاني 1982 بانقلاب مهد السلطة والرئاسة للطبيب جان-بابتست أويدراوغو. |
| | | | 4أغسطس/آب 1983 | / | افتقار أويدراوغو إلى الخبرة السياسية وخلفيته الأيديولوجية سرعا من سقوطه، بعدما وجهت له تهمة "خدمة مصالح الهيمنة الأجنبية والاستعمار الجديد"، وعزل من الحكم، وتولى بعده توماس سانكارا الحكم. |
| | | | 15 أكتوبر/تشرين الأول 1987 | / | اندلعت مواجهات عنيفة بالقصر الرئاسي بين الموالين للحكومة والمتمرّدين عليها، فيما عرف بيوم "الخميس الأسود"،وانتهت تلك المواجهات بمقتل توماس سانكارا ونجاح انقلاب دبره المستشار الرئيسي بليز كمباوري، الذي حل المجلس الثوري، وفرض حظر التجوال، بينما أعلن طبيب عسكري أن وفاة سانكارا كانت طبيعية. |
| | | | 7أكتوبر2003 | / | وقعت محاولة انقلاب عسكري في بوركينا فاسو، نُفذت محاولة الانقلاب ضد الرئيس بليز كومباوري والمؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم، الحزب السياسي الحاكم في بوركينا فاسو، أسفر الأمر عن سجن العديد من أفراد القوات المسلحة والمعارضين السياسيين. بعد أكثر من عقد من الزمان، تم أخيرًا الإطاحة بنظام كومباوري في انتفاضة بوركينا فاسو 2014 |
| | | | 3 أكتوبر/تشرين الأول 2014 | / | أمام إصرار بليز كمباوري على تعديل المادة 37 من الدستور البوركيني بما يسمح له بولاية رئاسية ثالثة، أعلنت المعارضة العصيان المدني، وانضمت لها النقابات والمجتمع المدني، وشكلت جبهة مقاومة لأطماع كمباوري. |
| | | | 17 سبتمبر/أيلول 2015 | وحدة نخبة من الجيش | شهدت هي الأخرى انقلابين في أقل من 8 أشهر، وبعد هذا سابع انقلاب في بوركينا فاسو خلال 54 عاما، بعد أقل من سنة على سقوط بليز كومباوري الذي أطاحت به انتفاضة شعبية، أطاح |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | انقلاب بالرئيس ميشال كافاندو، بقيادة وحدة نخبة من الجيش، وأُعيد إلى مهامه بعد أسبوع، إثر اتفاق بين الجنود والانقلابيين. |
| | | | 8أكتوبر2016 | / | وقعت محاولة انقلاب عسكري في بوركينا فاسو.حيث خطط ما لا يقل عن 30 من أعضاء الحرس الرئاسي النخبة) المعروف باسم (RSPلشن هجوم على ثلاثة مواقع: المقر الرئاسي وثكنة للجيش وسجن في واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو. قُتل شخصان واعتقل ما لا يقل عن عشرة أشخاص آخرين على صلة بالمحاولة. قاد محاولة الانقلاب جاستون كوليبالي، وهو عضو سابق في الحزب الاشتراكي. |
| | | | أغسطس 2021 | 100 من أفراد القوات *المسلحة* البوركينية | خطط 100 من أفراد القوات المسلحة البوركينية للسيطرة على البلاد، قال بعض الجنود إن التخطيط كان خارج العاصمة عبر تطبيقات المراسلة مثل واتساب وتيليجرام وسيجنال، وفي وقت سابق، قال حزب الحركة الشعبية من أجل التقدم الحاكم إن كابوري ووزير في الحكومة قد تعرضا لمحاولة اغتيال فاشلة. |
| | | | 23 يناير/كانون الثاني 2022 | عسكريون متمردون | استولى عسكريون متمردون على القاعدة العسكرية في العاصمة، واغادوغو، واعتقلوا الرئيس كريستيان كابوري. وفي 24 يناير/كانون الثاني، أعلن الجيش على شاشة التلفزيون أن كابوري قد عُزل من الرئاسة. وبعد الإعلان، أعلن الجيش حلَّ البرلمان والحكومة ووقف العمل بالدستور. وفي 31 يناير/كانون الثاني، أعلن المجلس العسكري إعادة العمل بالدستور، وتعيين قائد الانقلاب، المقدم بول سانوغو داميبا، رئيسًا مؤقتًا،أفلح منها 9 انقلابات وأخفق1 |
| | | | 30سبتمبر 2022 | الكابتن إبراهيم تراوري | استولى قائد المجلس العسكري الحالي الكابتن إبراهيم تراوري على السلطة، وقع انقلاب حيث أطيح بالرئيس المؤقت بول هنري سانداوغو داميبا لبوركينا فاسو بسبب عدم قدرته على التعامل مع تمرد الجماعات الإسلامية، وكان قد وصل للحكم عن طريق انقلاب قبلها بثمانية أشهر، تولى إبراهيم تراوري الحكم بشكل مؤقت. |
| 04 | زيمبابوي | | في يونيو2007 | / | محاولة الانقلاب المزعومة |
| | | | 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 | / | أُجبر الرئيس روبرت موغابي (93 سنة) -في حينه، الرئيس الأكبر سنًّا في العالم- على تقديم استقالته بدفع من الجيش وحزبه وضغط الشارع، في ختام أسبوع من الأزمة، بينما كانت الجمعية الوطنية تبحث إقالته. |
| 05 | تونس | | 15يوليو 1957 | بورقيبة | أطاح الحبيب بورقيبة بمحمد الأمين باي |
| | | | 7 نوفمبر 1987 | زين العابدين بن علي | زين العابدين بن علي يطيح بالحبيب بورقيبة بانقلاب وفرض عليه الإقامة الجبرية في مَنزله، كما حُجبت أخباره عن الإعلام إلى حين |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | وفاته في سنة .2000اشتهر بإصدار العديد من التصريحات والقوانين التي تعتبر «مثيرةً للجدل |
| | | | قيس سعيد | 25جويلية 2021 | يقوم بتجميد عمل البرلمان التونسي ويستأثر بجميع السلطات. |
| 06 | تشاد | | أودينجار | 13أبريل 1975 | نويل ميلاريو أودينجار يطيح بفرنسوا تومبالباي |
| | | | حبري | 7يونيو 1982 | حسين حبري يطيح بقوكوني وديع |
| | | | ديبي | 1 ديسمبر 1990 | إدريس ديبي يطيح بحسين حبري |
| | | | / | 16مايو 2004 | محاولة انقلاب فاشلة ضد الرئيس إدريس ديبي |
| | | | / | 14مارس 2006 | انقلاب فاشل ضد الرئيس إدريس ديبي |
| | | | محمد إدريس ديبي | 20 أبريل/نيسان 2021 | غداة وفاة الرئيس إدريس ديبي، أقدم مجلس عسكري انتقالي برئاسة نجل الرئيس الراحل، محمد إدريس ديبي، الذي كان آنذاك قائدًا للحرس الرئاسي، على حل الحكومة والجمعية الوطنية، ومن ثم وعد ديبي "الابن" بمؤسسات جديدة بعد انتخابات "حرة وديمقراطية" في غضون سنة ونصف السنة. ولم يستبعد الجنرال ديبي في الآونة الأخيرة تمديد الانتقال 18 شهرًا ما لم تُستوفَ "بعض الشروط". |
| 07 | الغابون | | مجموعة من الضباط الغابونيين | 17-18فبراير 1964 | وفي نفس الوقت يذكر عبد الواحد بمحاولة انقلاب ضد الرئيس الغابوني الأول ليون إمبا بعد التحرر من فرنسا، ليون إمبا في 1964، "لكن فرنسا تدخلت وأرسلت قوات من السنغال، ما أدى إلى الإفراج عن الرئيس بعد 48 ساعة فقط." |
| | | | جنود غابون | 7يناير 2019 | تم إحباط محاولة انقلاب جنود غابون يستولون على الإذاعة الوطنية في محاولة انقلابية على الرئيس علي بونغو أونديمبا |
| | | | ضباط الجيش في الغابون | 30 أغسطس/ آب 2023 | قام ضباط الجيش في الغابون بالاستيلاء على السلطة وإلغاء نتائج الانتخابات الرسمية الأخيرة .الرئيس علي بونغو أونديمبا كان قد فاز بولاية ثالثة في تلك الانتخابات |
| 08 | النيجر | | كونتشي | 15 أبريل1974 | سيني كونتشي يطيح بحماني ديوري |
| | | | مناصرة | 27يناير1996 | إبراهيم باري مناصرة يطيح بمحامان عثمان |
| | | | داودة مالام وانكي | 9 أبريل1999 | تمّ اغتيال رئيس النيجر إبراهيم منياصارا على يد حرسه الجمهوري، وقد تولّى »داود مالام» -قائد الحرس الوطني- السلطة، وقام بتشكيل مجلس عسكري لإدارة البلاد، وأعلن عن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضمّ جميع الأحزاب السياسية. وفي 17أكتوبر 1999 تمّ إجراء انتخابات لاختيار رئيس جديد للبلاد، تمّ على إثرها تسليم |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | السلطة في البلاد للحكومة المنتخبة برئاسة محمد تنجا -الجنرال السابق بجيش البلاد- بعد انتخابات الدور الثاني التي أجريت في نوفمبر عام .1999 |
| | | | | 18فبراير2010 | سالو جيبو بالفرنسية(Salou Djibo ) : هو رئيس النيجر السابق ورئيس المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية بالنيجر , ولد في 15 أبريل 1965 تلقى تكوينه العسكري بالأكاديمية الملكية العسكرية بمكناس في المغرب ,كان قائد لواء المدرعات بالجيش النيجري تزعم انقلابا عسكريا يوم 2010/02/18 حيث أطاح بالرئيس تانجي مامادو. |
| | | | | 26 يوليو/تموز2023 | أطاح انقلاب عسكري برئيس النيجر المنتخب ديمقراطياً محمد بازوم وحكومته |
| 09 | السودان | | عبد الرحمن إسماعيل كبيدة | يونيو 1957 | السودان شهد أكبر عدد من الانقلابات ومحاولات الاستيلاء على السلطة، حيث بلغ عددها 16 محاولة، ستة منها ناجحة بعد عام واحد من استقلال السودان، وقع انقلاب فاشل بقيادة عبد الرحمن إسماعيل كبيدة للاستيلاء على السلطة من الحكومة الديمقراطية، تم القبض على جعفر النميري، المتهم بدعم الانقلاب، ثم أعيد تعيينه في عام 1959 |
| | | | رئيس الوزراء عبد الله خليل | 17نوفمبر 1958 | انقلاب ذاتي غير دموي بقيادة رئيس الوزراء عبد الله خليل ضد الحكومة المدنية التي تشكلت بعد انتخابات 1958 .وقد شارك فيها حزب الأمة القومي بزعامة خليل، وحزب الشعب الديمقراطي، وكبار جنرالات الجيش إبراهيم عبود وأحمد عبد الوهاب، بمعرفة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. وقد تقاعد خليل بعد ذلك بمعاش تقاعدي. |
| | | | الرشيد الطاهر بكر | 9 نوفمبر 1959 | شهد السودان انقلابًا فاشلًا ضد نظام الفريق إبراهيم عبود .وواجه المتآمرون، ومن بينهم الرشيد الطاهر بكر، المحاكمات، وتلقى بعضهم أحكامًا بالإعدام، وهي أول عمليات إعدام عسكرية في السودان بعد الاستقلال، عبد الرحمن كبيدة، أحد المشاركين في محاولة انقلاب 1957، ظل في السجن حتى أطلق سراحه بعد ثورة أكتوبر 1964. |
| | | | جعفر نميري | 25مايو 1969 | نجح العقيد جعفر نميري في الإطاحة بحكومة الرئيس إسماعيل الأزهري .كان الانقلاب إيذانًا بنهاية العصر الديمقراطي الثاني في السودان، وشهد بداية حكم النميري الذي دام 16 عامًا |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 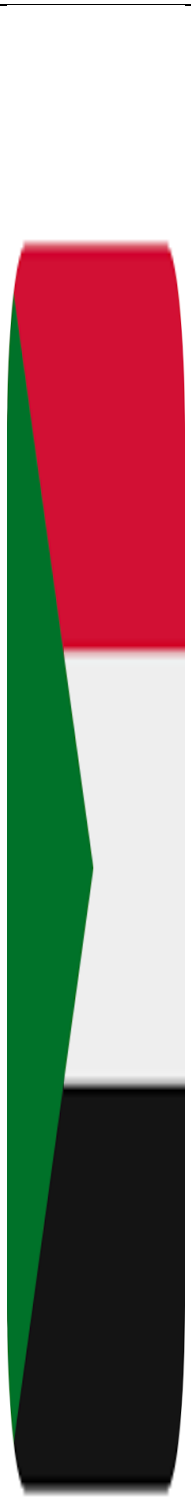 | 19 يوليو 1971 | هاشم العطا | أطاح الرائد هاشم العطا بالرئيس جعفر النميري لفترة وجيزة لكنه كان يفتقر إلى الدعم. وقام الموالون للنميري بالانقلاب المضاد وأعادوه إلى منصبه، ثم قام النميري بتعزيز حكمه، مما أدى إلى تقليص نفوذ أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين بحلول 1975. |
| | | | 5 سبتمبر 1975 | العميد حسن حسين عثمان | حاول ضباط الجيش المتمردون المدعومين من الحزب الشيوعي السوداني القيام بانقلاب ضد الرئيس جعفر النميري، لكن القوات الموالية سرعان ما سحقت الانقلاب. وأصيب العميد حسن حسين عثمان قائد الانقلاب، وتم تقديمه للمحاكمة العسكرية وإعدامه |
| | | | 2 يوليو 1976 | محمد نور سعد | في أوائل عام 1972، فشل حوار النميري مع زعيم المعارضة شريف حسين الهندي، في عام 1976، قوبلت محاولة الانقلاب التي قام بها الصادق المهدي بقيادة محمد نور سعد بالمقاومة، مما أدى إلى أسبوع من القتال العنيف وخسائر في صفوف المدنيين، وتلا ذلك مصالحة وطنية قصيرة، لكنها انتهت بسبب التوترات والخلافات |
| | | | 2 فبراير 1977 | 12 عضوًا سابقًا في القوات الجوية | انقلاب جوبا، بقيادة 12 عضوًا سابقًا في القوات الجوية لأنيانيا، يهدف إلى الاستيلاء على مطار جوبا لكنه فشل، وتم اعتقال أعضاء المجلس التنفيذي الأعلى، وتشير بعض المصادر إلى أن الجماعة حاولت إطلاق سراحهم من سجن جوبا. قُتل الطيار هارولد بومان |
| | | | 6أبريل 1985 | عبد الرحمن سوار الذهب | الانقلاب قام به مجموعة من ضباط الجيش بقيادة وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة المشير عبد الرحمن سوار الذهب، على حكومة الرئيس جعفر نميري .وصل البشير إلى السلطة بعد انقلاب وأطاح به واحد بعد نجاته من 5 محاولات |
| | | | 30يونيو 1989 | عمر البشير | أطاحت القوات المسلحة السودانية بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً لرئيس الوزراء الصادق المهدي والرئيس أحمد الميرغني، قاد الانقلاب الضابط العسكري عمر البشير الذي تولى السلطة في أعقابه، وحكم البلاد لمدة 30 عامًا حتى تمت الإطاحة به في 2019. |
| | | | 23أبريل 1990 | الفريق عمر البشير | :تم تنظيمها من قبل ضباط متقاعدين وصغار الموالين، بهدف الإطاحة بالمجلس العسكري الحاكم بقيادة الفريق عمر البشير، وسحقت القوات الموالية الانقلاب، ووردت أنباء عن إطلاق نار في مواقع رئيسية. وتم اعتقال حوالي 30 ضابطاً وضابطاً متقاعداً. |
| | | | مارس 1992 | أحمد خالد | قاد المحاولة العقيد أحمد خالد المتعاطف مع حزب البعث السوداني .تم سحق الانقلاب بسرعة وتم سجن قادة المحاولة. |
| | | | مارس وسبتمبر 2004 | حسن الترابي | كانت المحاولة ضد الرئيس عمر البشير وحكومته، مستلهمة زعماء المعارضة وحسن الترابي، وانتهت باعتقال ضباط الجيش خلال الأيام القليلة التالية، جرت محاولة انقلاب ثانية في سبتمبر 2004 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | 10مايو 2008 | حركة العدل والمساواة | داهمت حركة العدل والمساواة المتمردة في دارفور الخرطوم وأم درمان، مما أسفر عن مقتل أكثر من 220 شخصًا، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها صراع دارفور إلى العاصمة، مما يمثل تصعيدًا كبيرًا في الصراع الذي أودى بحياة ما يصل إلى 300 ألف شخص وتسبب في نزوح 2.5 مليون منذ عام 2003 |
| | | | 22 نوفمبر 2012 | / | بدأ الانقلاب ضد الرئيس عمر البشير كمحاولة للإطاحة بالحكومة بسبب صراعات خطيرة واضطرابات (خاصة الاحتجاجات السودانية 2011-2013 ) وتدهور الأوضاع، وذكرت وسائل إعلام أن 13 شخصا اعتقلوا خلال محاولة الانقلاب |
| | | | 11 أبريل 2019 | أحمد عوض بن عوف | أطاحت القوات المسلحة السودانية بالرئيس عمر البشير بعد احتجاجات شعبية طالبت برحيله، وحينها أطاح الجيش بقيادة أحمد عوض بن عوف بالحكومة والمجلس التشريعي القومي وأعلن حالة الطوارئ في البلاد لمدة 3 أشهر تليها فترة انتقالية مدتها عامين قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق فيما بعد |
| | | | 2سبتمبر 2021 | / | المحاولة كانت ضد مجلس السيادة السوداني، وبحسب تقارير إعلامية، تم اعتقال ما لا يقل عن 40 ضابطاً، وقال متحدث باسم الحكومة إن من بينهم "فلول النظام البائد"، في إشارة إلى مسؤولين سابقين في حكومة الرئيس عمر البشير، وأعضاء في سلاح المدرعات |
| | | | 25أكتوبر 2021 | عبد الفتاح البرهان | الفريق أول عبد الفتاح البرهان يقوم بانقلاب عسكري في السودان، ويعتقل مسؤولين حكوميين ويحل مجلس السيادة .وتلا ذلك احتجاجات وإضرابات، مما أدى إلى المفاوضات، أعاد اتفاق من 14 نقطة في نوفمبر رئيس الوزراء عبد الله حمدوك إلى منصبه، لكن الجماعات المدنية رفضته، واستقال حمدوك في 2022 |
| | | | 15أبريل 2023 | عبد العزيز الحلو | شهد السودان صراعًا مسلحًا بين الفصائل المتنافسة من الجيش والقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مع اشتباكات في الخرطوم ودارفور .وانضمت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بقيادة عبد العزيز الحلو وجماعات متمردة أخرى إلى المعركة. |
| **10** | نيجيريا | | -15 16يناير1966 | تشوكوما كادونا نزوغو | شهدت 9 انقلابات أخفق منها واحد و8 وقائع بين يناير 1966 واستيلاء الجنرال ساني أباتشا على السلطة في عام 1993، إلى يومنا هذا 11 انقلابا مدفوعا بتوترات بين مجتمعات الهوتو والتوتسي تشوكوما كادونا نزوغو يطيح بأبو بكر تافاوا باليوا |
| | | | 29يوليو 1966 | جوون | ياكوبو جوون يطيح بجونسون آغيي إيرونسي |
| | | | 29يوليو1975 | مورتالا | مورتالا محمد يطيح بياكوبو جوون |
| | | | 13فبراير1976 | بوكا سوكا ديمكا | قاد بوكا سوكا ديمكا انقلاباً فاشلاً أسفر عن مقتل رئيس الدولة مورتالا محمد |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | 31ديسمبر1983 | بخاري | محمد بخاري يطيح بشيخو شاجاري |
| | | | 27أغسطس1985 | بابنجيدا | إبراهيم بابنجيدا يطيح بمحمد بخاري |
| | | | 22أبريل1990 | جدعون | فشل جدعون أوركار في الإطاحة بالرئيس إبراهيم بابنجيدا |
| | | | 17نوفمبر1993 | أباتشا | ساني أباتشا يطيح بإرنست شونكان |
| 11 | بوروندي | 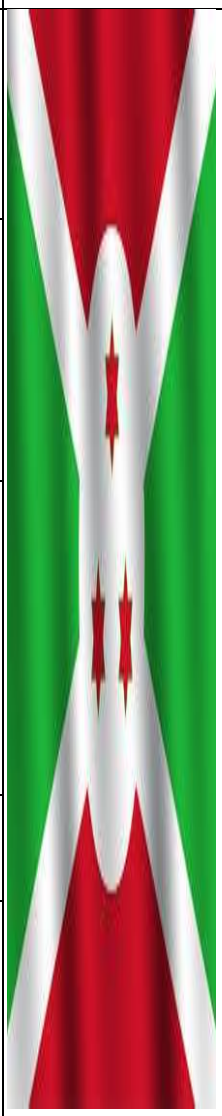 | 8يوليو1966 | | وقع انقلاب في مملكة بوروندي، والثاني في تاريخ بوروندي بعد الاستقلال، أطاح الانقلاب بالحكومة الموالية لملك (موامي) بوروندي، موامبوتسا الرابع، الذي ذهب إلى المنفى في أكتوبر 1965 بعد فشل انقلاب 1965. |
| | | | 26نوفمبر 1966 | ميشيل ميكومبيرو | قام ميشيل ميكومبيرو رئيس وزراء بوروندي البالغ من العمر 26، بانقلاب عسكري أطاح فيه بملك بوروندي البالغ من العمر 19 ، نتاري الخامس. كان نتاري خارج البلاد في ذلك الوقت ونجح قادة الانقلاب بسرعة في السيطرة. أعلن ميكومبيرو نهاية النظام الملكي وأصبحت مملكة بوروندي جمهورية مع ميكومبيرو كأول رئيس لها. |
| | | | 1نوفمبر1976 | جون-باتيست باغازا | 11 انقلابا، كانت غالبيتها مدفوعة بالتوترات بين مجتمعات الهوتو والتوتسي، وقع انقلاب عسكري غير دموي في بوروندي، حيث قام فصيل عسكري بقيادة نائب رئيس الأركان جون-باتيست باغازا بالإطاحة بالرئيس ميشيل ميكومبيرو. شكل باغازا المجلس الثوري الأعلى المكون من 30 عضوًا لتولي زمام الأمور، وعلّق دستور البلاد، ونُصّب رئيسا للبلاد في 10نوفمبر.1976 |
| | | | 3سبتمبر 1987 | بيير بويويا | وقع انقلاب عسكري غير دموي في بوروندي، تم خلع الرئيس جون-باتيست باغازا أثناء سفره إلى الخارج، وخلفه بيير بويويا. |
| | | | 25يوليو1996 | بيير بويويا | وقع انقلاب عسكري في بوروندي .ففي خضم الحرب الأهلية البوروندية، أطاح الرئيس السابق بيير بويويا من التوتسي (الرئيس سلفستر نتيبانتونغانيا) من الهوتو .(وبحسب منظمة العفو الدولية)، فقد قُتل أكثر من 6000 شخص في البلاد في الأسابيع التي أعقبت الانقلاب، كان هذا ثاني انقلاب ناجح لبويويا. |
| 12 | سيراليون | | 21مارس 1967 | ديفيد لانسانا | ووقعت 3 انقلابات بين عامي 1967 و1968، وآخر في عام 1971، إضافة على 5 محاولات انقلاب أخرى بين عامي 1992 و1997 ديفيد لانسانا يطيح بسياكا ستيفنز |
| | | | 19أبريل 1968 | بانجورا | أطاح جون أمادو بانجورا بأندرو جوكسون سميث |
| | | | 29أبريل 1992 | | أطاح فالنتين شتراسر بجوزيف سيدو مومو |
| | | | 16يناير 1996 | جوليوس | جوليوس مادا بيو يطيح بفالنتين شتراسر. |
| | | | 25مايو 1997 | جوني بول | جوني بول كوروما يطيح بأحمد تيجان كبه |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 13 | غانا | | 24فبراير 1966 | جوزيف آرثر | كانت هناك 8 انقلابات عسكرية خلال 20 عاما، كان الأول في 1966، عندما أزيحت حكومة كوامي نكروما من السلطة، وحدثت في العام التالي محاولة أخرى فاشلة من صغار ضباط الجيش، وفي 2021 |
| | | | 17أبريل 1967 | / | انقلاب عسكري فاشل. |
| | | | 13يناير 1972 | أغناطيو | أغناطيوس كوتو أتشيمبونج يطيح بكوفي أبريفا بوسيا. |
| | | | 5يوليو 1978 | أكوفو | فريد أكوفو يطيح بإغناتيوس كوتو أتشيمبونج. |
| | | | 4يونيو 1979 | رولينغز | أطاح جيري رولينغز بفريد أكوفو |
| | | | 31ديسمبر 1981 | راولينغز | جيري راولينغز يطيح بهيلا ليمان |
| 14 | موريتانيا | 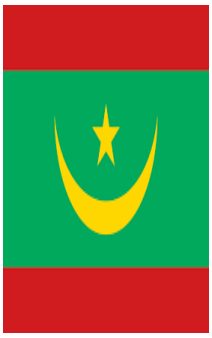 | 10يوليو 1978 | المصطفى السالك | أكثر من 16 انقلاب عسكري منذ استقلالها في ستينيات القرن الماضي1984المصطفى ولد محمد السالك يطيح بمقطر ولد داده |
| | | | 6أبريل 1979 | بوسيف | ولد بوسيف ومحمد خونة ولد حيدلة يطيحون بمصطفى السالك. |
| | | | 4يناير 1980 | هيداله | محمد خونه ولد هيداله يطيح بمحمد محمود ولد لولي. |
| | | | 12ديسمبر 1984 | معاوية | معاوية ولد سيد أحمد الطايع يطيح بمحمد خونا ولد حيد الله. |
| | | | 3أغسطس 2005 | محمد فال | علي ولد محمد فال يطيح بمعاوية ولد سيدي أحمد طايع |
| | | | 6أغسطس 2008 | العزيز | محمد ولد عبد العزيز يطيح بسيدي ولد الشيخ عبد الله |
| 15 | جزر القمر | | 3أغسطس 1975 | دنارد | أطاح سعيد محمد جعفر وبوب دنارد بأحمد عبد الله. |
| | | | 23 مايو 1978 | دنارد | أحمد عبد الله وبوب دنارد يطيحان بعلي صويلح. |
| | | | 26نوفمبر 1989 | دنارد | سعيد محمد جوهر وبوب دنارد يطيحان بأحمد عبد الله . |
| | | | 28سبتمبر 1995 | بوب دنارد | بوب دنارد يطيح بسعيد محمد جوهر لمدة 7 أيام. |
| | | | 30أبريل 1999 | عثمان غزالي | غزالي عثماني يطيح بتاج الدين بن سعيد ماسوندي،الاستيلاء على السلطة لوضع حدّ للعنف والفوضى السياسية. وتعهَّد قادة الجيش بحكم البلاد لفترة لا تتجاوز العام يتمّ بعدها إجراء انتخابات عامة تُسلَّم على إثرها السلطة للحكومة المدنية المنتخبة. |
| | | | 20أبريل 2013 | / | انقلاب فاشل ضد الرئيس إيكليلو ضوينين |
| 16 | ساحل العاج | 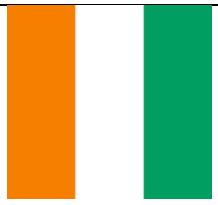 | 24ديسمبر 1999 | روبرت جوى | قامت وحدات من الجيش الإيفواري بالإطاحة بالرئيس «كونان بيديه» واضعة حدًا للتوترات السياسية التي شهدتها البلاد من جراء تصاعد مشاعر الغضب الشعبي ضد الرئيس بسبب انتشار الفساد والمحسوبية وعدم العدالة في توزيع موارد البلاد. |
| 17 | مصر | | 23يوليو عام 1952 | حركة الضباط الأحرار | مجموعة من ضباط الجيش المصري للإطاحة بالحكم الملكي على أنه أول انقلاب عسكري تشهده قارة إفريقيا في التاريخ الحديث، أدى لإلغاء الملكية ونفي الملك فاروق الأول لإيطاليا وتحول نظام الحكم في مصر إلى جمهورية رئاسية |
| | | | 27فبراير 1954 | عبد لناصر | جمال عبد الناصر يطيح بمحمد نجيب |
| | | | 25يناير2011 | الشعب | انقلاب الشعب علي محمد حسني مبارك في انتفاضه |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 03يوليو2013 | السيسي | الإطاحة بمحمد مرسي على يد اللواء عبد الفتاح ووضعه في السجن. |
| 18 | الجزائر | 3يوليو 1962 | بومدين | هواري بومدين وأحمد بن بلة يطيحون بن يوسف بن خده. |
| | | 19يونيو 1965 | بومدين | هواري بومدين يطيح بأحمد بن بلة |
| | | 11يناير 1992 | خالد نزار | خالد نزار يطيح بالشاذلي بن جديد |
| 19 | زامبيا | 1يوليو 1990 | لوتشيمبي | حاول موامبا لوتشيمبي الإطاحة بالرئيس كينيث كاوندا. |
| | | 28 أكتوبر 1997 | ستيفن | فشل ستيفن لونجو في الإطاحة بالرئيس فريدريك تشيلوبا. |
| 20 | الصومال | 21 أكتوبر1969 | سياد بري | محمد سياد بري يطيح بمختار محمد حسين |
| | | 26يناير1991 | محمد فرح عيديد | محمد فرح عيديد والكونغرس الصومالي الموحد يطيحون بمحمد سياد بري، ويبدأون الحرب الأهلية الصومالية. |
| 21 | غام | 22يوليو 1994 | جامع | يحيى جامع يطيح بدادة جاوارا |
| | | 30ديسمبر 2014 | لامين سانيه | انقلاب فاشل على يحيى جامح بقيادة الرئيس السابق للحرس الجمهوري. |
| 22 | غينيا | 3أبريل 1984 | كونتي | أطاح لانسانا كونتي بيفوجوي. |
| | | 24ديسمبر 2008 | كامارا | موسى داديس كامارا يطيح بأبو بكر سومباري |
| 23 | غينيا | 29سبتمبر 1979 | مباسوجو | تيودورو أوبيانج نغويما مباسوجو يطيح بفرانسيسكو نغيما. |
| | | 7مارس 2004 | / | توقفت محاولة انقلاب قبل وصول المتآمرين للبلاد |
| 24 | الكاميرون | 6أبريل 1984 | الحرس | فشل حرس القصر الرئاسي في الإطاحة بالرئيس بول بيا. |
| 25 | جمهورية | 15أغسطس1963 | ألفونس | أطاح ألفونس ماسامبا ديبات بفولبرت يولو. |
| | | 4سبتمبر 1968 | ماريان | ماريان نغوابي تطيح بألفونس ماسامبا ديبات. |
| | | 8فبراير 1979 | دينيس | دينيس ساسو نغيسو يطيح بيواكيم يهومبي-أوبانغو . |
| | | 25أكتوبر 1997 | دينيس | دينيس ساسو نجيسو يطيح باسكال ليسوبا |
| 26 | جمهورية | 14سبتمبر 1960 | موبوتو | موبوتو سيسي سيكو يطيح باتريس لومومبا |
| | | 25نوفمبر 1965 | موبوتو | موبوتو سيسي سيكو بجوزيف كاسا فوبو |
| | | 16مايو 1997 | لوران | كابيلا يطيح بموبوتو سيسي سيكو، أدى إلى حرب الكونغو الأولى. |
| 27 | كينيا | أغسطس 1982 | القوات الجوية | محاولة انقلاب من قبل أفراد القوات الجوية الكينية للإطاحة بحكومة دانيال آراب موي |
| 28 | ليبيا | 1 سبتمبر 1969 | القذافي | القذافي يطيح محمد إدريس السنوسي ملك ليبيا ويؤسس جمهورية. |
| | | 17أبريل2013 | / | محاولة ضد رئيس الوزراء علي زيدان من قبل الموالين لمعمر القذافي |
| | | 10أكتوبر 2013 | المنعم الحور | محاولة انقلاب ليبية ثانية بقيادة عبد المنعم الحور ضد رئيس الوزراء علي زيدان. |
| | | أبريل وأكتوبر 2014 | خليفة حفتر | انقلاب فاشل ضد رئيس الوزراء علي زيدان في الانقلاب الأول ورئيس الوزراء عبد الله آل ثاني في الانقلاب الثاني للواء خليفة حفتر |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 14أكتوبر 2016 | خليفة الغويل | انقلاب فاشل على رئيس الوزراء فايز السراج من قبل رئيس الوزراء السابق خليفة الغويل |
| 29 | ليسوتو | 18يناير 1986 | ليخانيا | أطاح جوستن ليخانيا بليبوا جوناثان |
| | | 12نوفمبر 1990 | ليخانيا | أطاح جوستن ليخانيا بملك ليسوتو موشويشوي الثاني. |
| | | 2مايو 1991 | راميما | إلياس فيسوانا راميما يطيح بجوستين ميتسينج ليخانيا |
| | | 30أغسطس 2014 | / | محاولة انقلاب فاشلة |
| 30 | المغرب | 10يوليو 197 | أعبابو ومدبوح | محاولة انقلاب فاشلة قام بها محمد أعبابو ومحمد مدبوح ضد الحسن الثاني |
| | | 16أغسطس 1972 | محمد أوفقير | انقلاب فاشل لمحمد أوفقير ضد الحسن الثاني. |

المصدر: من تجميع الباحثة من مواقع إلكترونية مختلفة.

قمنا بتحليل للجدول أعلاه واستخرجنا الرسم البياني التالي لزيادة توضيح سيرورة الانقلابات العسكرية في إفريقيا وتعاقبها منذ استقلال معظم دولها عن الدول المستعمرة فرنسا خاصة.

**رسم بياني توضيحي لعدد الانقلابات العسكرية من 1950 إلى 2023 في افريقيا**

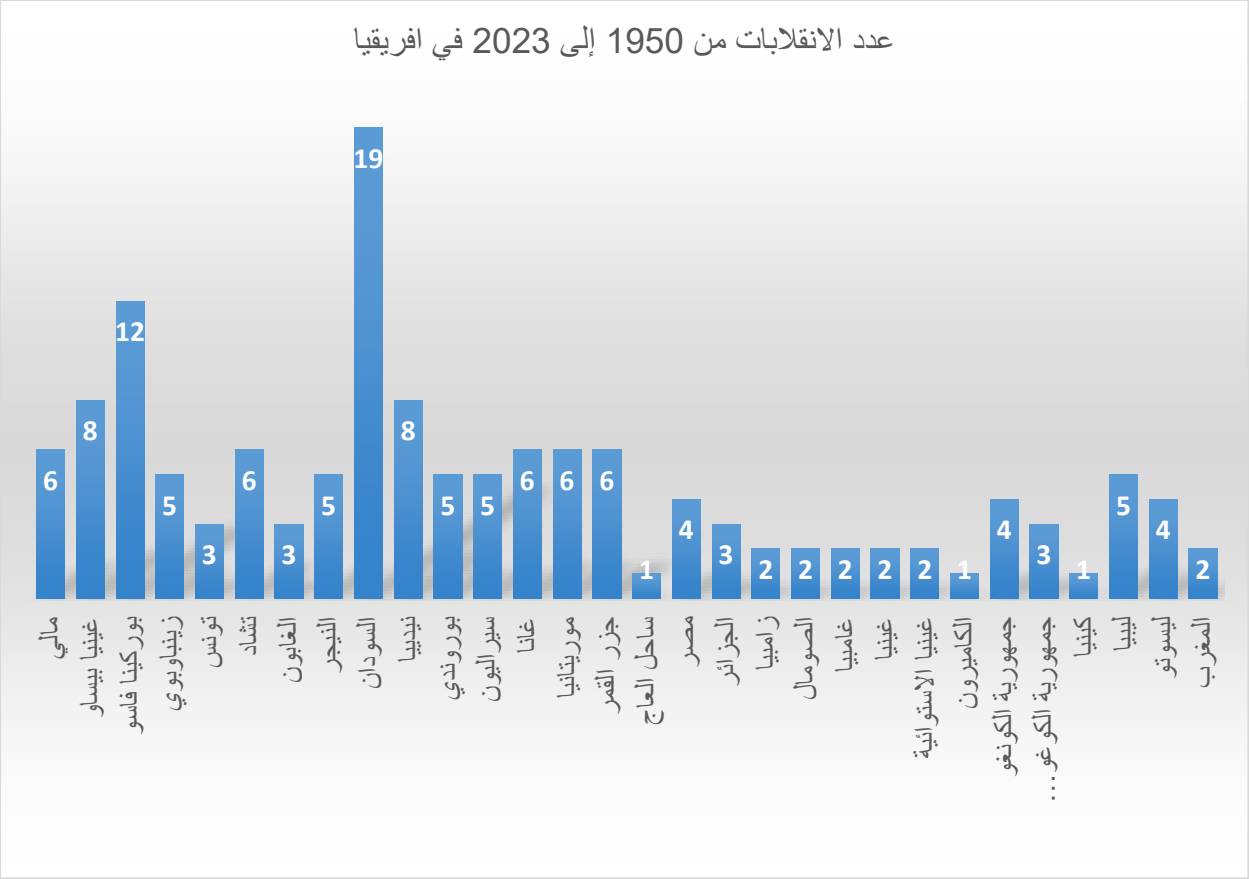


المصدر: من انجاز الباحثة.

من خلال هذا الرسم البياني المستخلص من البحث الذي أجريناه حول ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا توصلنا إلى أن دولة السودان هي أكثر الدول عددا من حيث الانقلابات العسكرية المتكررة، وأقلها عددا دولتي ساحل العاج والكاميرون، بينما تبقى دول الساحل الافريقي في الصدارة دائما.

لزيادة التوضيح للقارئ وإزالة الغموض قمنا برسم الدائرة البيانية بعد إحصاء النسب المئوية للدول الأكثر عرضة للانقلابات العسكرية في افريقيا.

**دائرة نسبية توضيحية للانقلابات العسكرية في افريقيا من 1950 إلى 2023**

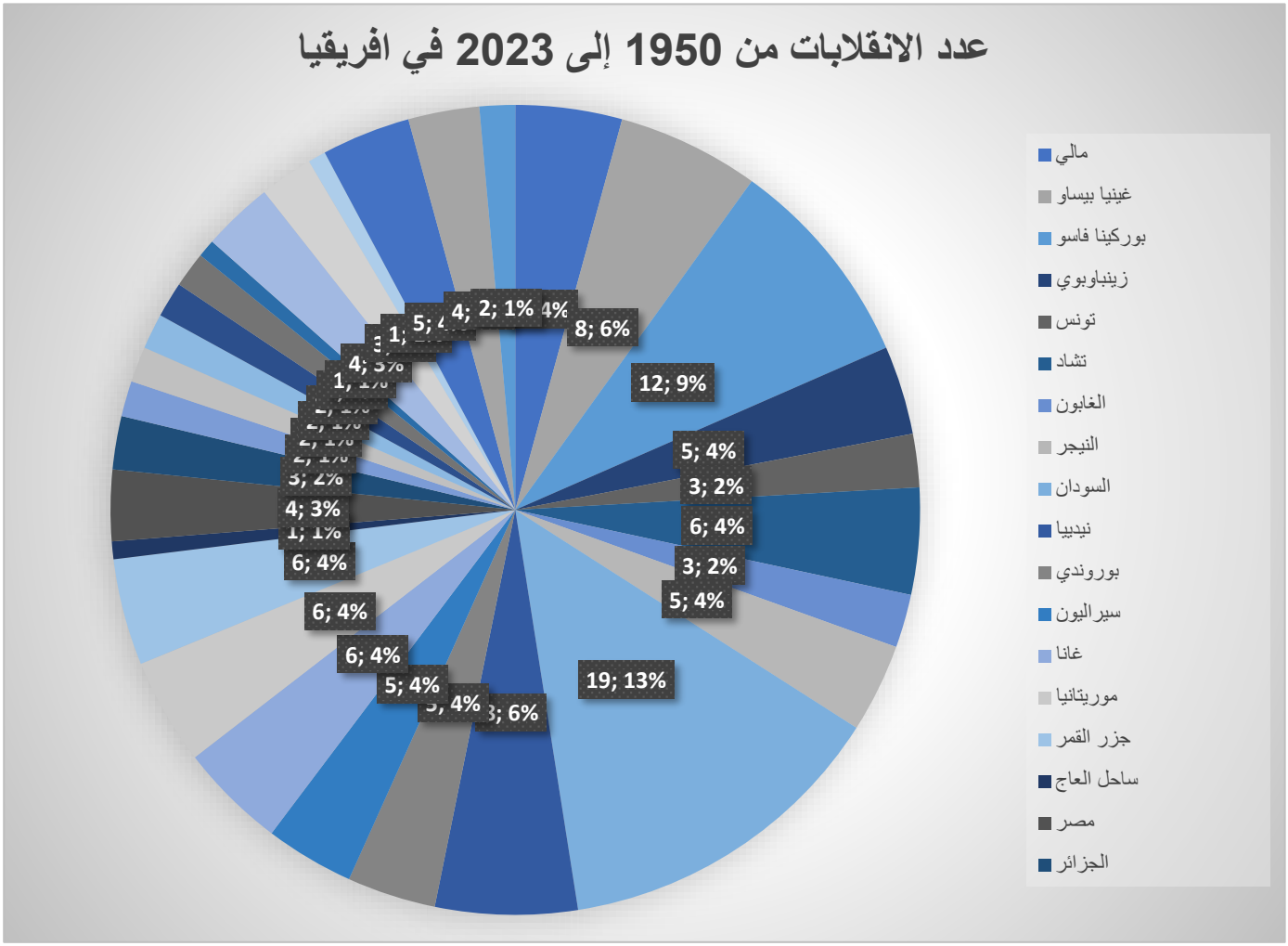


المصدر: من انجاز الباحثة.

**وقد قام الباحث مصطفى هاشم في دراسة سابقة بتقديم رسم بياني توضيحي لتاريخ الانقلابات** العسكرية **من سنة 1952 إلى آخر انقلاب** عسكري **في 2023 مع إجراء بعض التعديلات حسب متطلبات البحث موضوع الدراسة**

## تاريخ الانقلابات العسكرية في افريقيا من سنة 1950 إلى آخر انقلاب عسكري في 2023[1]

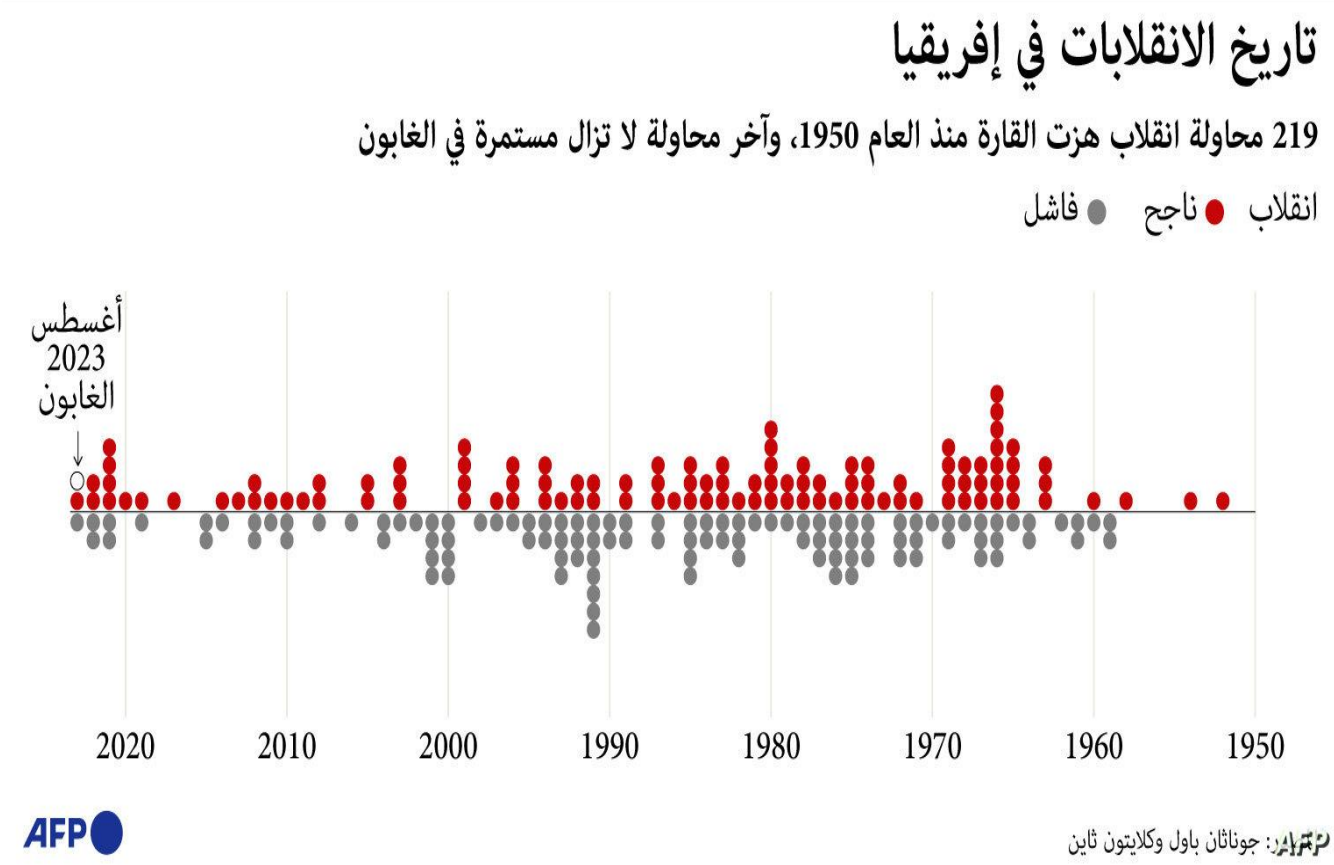


المصدر: مصطفى هاشم، **8 انقلابات في افريقيا خلال 3 سنوات ما القواسم المشتركة**، في موقع: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/08/30/8-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-3-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9%D8%9F نظر يوم (2024/05/20).

[1] مصطفى هاشم، **8 انقلابات في افريقيا خلال 3 سنوات ما القواسم المشتركة**، في موقع: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/08/30/8-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-3-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9%D8%9F نظر يوم (2024/05/20).

من خلال دراستنا لموضوع الانقلابات العسكرية المتتالية في افريقيا والاحصائيات المدروسة سابقا في الجدول والرسومات البيانية التوضيحية ودراسة خاصة لانقلابي النيجر والغابون خلال سنة 2023 وصلنا إلى تقييمها في النقاط التالية:

- لا يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسي والتحول نحو الديمقراطية في ظل عزل قوى سياسية واستبعادها
- يحتد الصراع حول السلطة السياسية بمقدار ما تهيمن هذه السلطة على المجالات الإعلامية والثقافية والتربوية، فاذا كانت السلطة تهيمن على كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فان البقاء بعيدا عنها يعني التهميش والاقصاء، ويترتب على ذلك أن يكون الصراع حول الوصول إلى السلطة محتوما، وللتعامل مع هذا التحدي يجب أن تسعى القوى المختلفة إلى توسيع أدوار المجتمع في مقابل دور السياسة
- اعتبار القوات المسلحة هي أداة التغيير لكونها الوسيلة الأسهل في الوصول إلى السلطة وإحداث التغيير من أعلى، وبالتالي وجب تقوية منظمات المجتمع المدني لتكون وسيلة لتغيير المجتمع من القواعد
- كل القوى المجتمعية كما يقول هنتنغتون منخرطة في العمل السياسي والعسكريون ليسوا استثناء في هذا الصدد[1]، وعندما يقوم العسكريون بانقلاب فانهم، في الغالب يسعون لتحقيق ما فشل فيه المدنيون في الساحة السياسية
- تؤثر الاختلافات العرقية والاثنية في زيادة الطبقية المجتمعية واحتدام الصراع حول السلطة والثروة، وكذا انتشار الفساد والجهل والأمية تصنع مجتمعا متخلفا يجهل حقوقه وواجباته، يخضع لتبعية غربية عمياء.
- إن بناء الجيوش الاحترافية عملية تتوقف على استيعاب مجموعة من القواعد والمبادئ التي تتعلق بنوعية وكفاءة العناصر المهنية، ومدى تبعية الجيوش الافريقية للسلطة المدنية ومؤشر الحياد السياسي.
- الانقلابات العسكرية على أصناف مختلفة وإن كان جوهرها واحدا وهو الوصول للسلطة من خلال القوة أو الإطاحة بسلطة قائمة بعيدا عن الآليات الديمقراطية المعروفة (آلية الانتخابات والصناديق) فبعض الانقلابات تتم تحت ذريعة تحسين فعالية الحكومة (بدعوى فشل الحاكم المنتخب) أو استعادة النظام العام أو محاربة الفساد وهي تؤدي عموما إلى تغيير الأشخاص لكنها لا تغير هيكل النظام السياسي ولا تأتي بإصلاحات فعلية بل على العكس من ذلك غالبا ما تغرق الطغمة العسكرية في الفساد

[1] حسان الحاج علي أحمد، **مرجع سابق**، ص61.

- كل أشكال الانقلاب العسكري خطيرة لأنها تنبني على مجازفات قد تفضي أحيانا إلى الفوضى أو إلى تفكك الجيش والبلد، وهي في أحيان كثيرة تفضي إلى ظهور أنظمة استبدادية شديدة القسوة وفاشلة في التنمية أو حتى في الدفاع عن حرمات الوطن الذي ادعى العسكريون السهر على حمايته.
- إن الإرادة الشعبية تظل في النهاية أقوى من إرادة الانقلابيين مهما كانوا وحتى إن استقر لهم الوضع لفترة فإن انهيار نظامهم مسألة وقت ليس إلا وكما يقول روسو «ليس الأقوى بقوي دائما قوة تجعله يسود أبدا إذا لم يحول قوته حقا والطاعة واجبا»[1]، ولا تصبح القوة حقا والطاعة واجبا إلا إذا كانت نتيجة للإرادة الشعبية الحرة وعبر صناديق الاقتراع وليس غيرها.

## *المطلب الثاني: السيناريوهات المتوقعة للانقلابات العسكرية في افريقيا*

شكلياً، قد لا تعكس سلسلة الانقلابات المتوالية في منطقة الساحل الإفريقي متغيراً جوهرياً عن الانقلابات الروتينية التي تشكل ظاهرة إفريقية ممتدة في مرحلة ما بعد الحقبة الاستعمارية في منتصف القرن الماضي تقريباً، وفي منطقة تستحوذ على 44% من إجمالي الانقلابات العسكرية في القارة السمراء، وهو ما يعكس، من جانب آخر، العديد من القواسم المشتركة في الموجات الانقلابية المتكررة، من حيث تماثل آليات ممارسة الأنظمة العسكرية للسلطة، وتعثر مراحل الانتقال السياسي، على الرغم من وجود ما يمكن اعتباره حاضنة شعبية للعديد من تلك الانقلابات.

أما ضمنياً، فإن التشخيص العميق لخريطة الانقلابات العسكرية الحالية قد يشكل انطباعاً معاكساً بالرغم من التقارب الظاهري، وبالتالي فمن غير الموضوعي تعميم الدوافع وبالتبعية التنبؤات المُحتملة بشكل إجمالي، ودلالة ذلك، ما قد تعكسه القراءة الدقيقة لمقاربة البُعد الجيوسياسي لمسرح الظاهرة في ظل التفاعلات متعددة الأطراف، فمسلسل الانقلابات الحالية يعكس تحولاً مركباً في النظام الدولي بالتزامن مع التحول في المشهد الإقليمي، وهو ما يعيد تشكيل خرائط النفوذ التقليدية التي ترسخت تاريخياً في منطقة الساحل الإفريقي، مع الأخذ في الاعتبار أدوار القوى الدولية الصاعدة مثل الصين على الساحة الإفريقية.

[1] خليل العناني، **عقد الانقلابات العسكرية** في افريقيا، في موقع:
https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/21/%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7 نظر يوم(2023/05/26).

وعلى التوازي مع ترسيم خرائط النفوذ الجديدة، يُعاد تشكيل خرائط المصالح الاقتصادية في مسرح الانقلابات الجارية في غرب إفريقيا، مع الأخذ في الاعتبار أن أحد دوافع دعم الحاضنة الشعبية للانقلابات في العديد من الدول ربما يعود إلى تنامي ظواهر الفساد الاقتصادي، واتهام القوى الخارجية بنهب الثروات، وغيرها من العوامل التي خلقت معادلة مختلة ما بين دول غنية وشعوب فقيرة[1].

[1] **العسكريون الجدد الاتجاهات الحاكمة لمستقبل الانقلابات في الساحل الافريقي، في موقع:** https://futureuae.com/ar-AE/Activity/Item/197/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A نظر يوم (2024/05/26).

## خريطة توضيحية للانقلابات العسكرية في افريقيا منذ 1950[1]

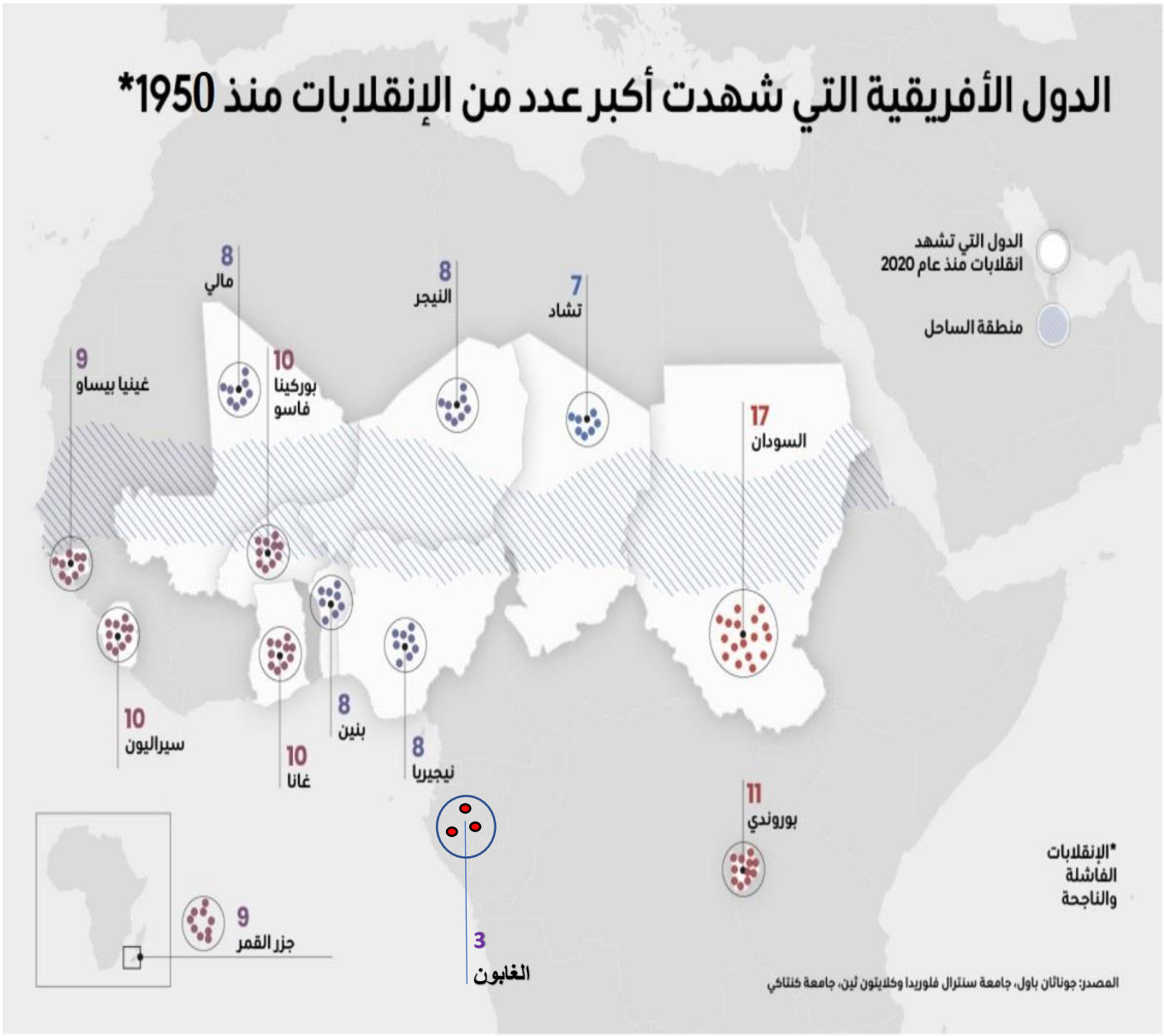


[1] ديانا إستيفانا، **افريقيا قارة الانقلابات**، في موقع:
https://www.majalla.com/node/297146/%D8%A5%D9%86%D9%81%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA نظر يوم (2024/05/27).

وفي هذا الإطار، تبدو السيناريوهات المتوقعة على الشكل التالي:

1. **ترسيخ سلطة الانقلابيين محليًّا و إقليميًّا:** من خلال بناء محور من الدول الانقلابية، وهو ما بدأت ملامحه بالتشكل من خلال رفض غينيا تطبيق عقوبات الإيكواس على مالي، وانسحاب كل من النيجر، بوركينافاسو ومالي من منظمة الإيكواس، وهذا سيغري المزيد من الضباط بالخروج من ثكناتهم لإعلان البيان الأول، وسيزيد من حراجة الموقف الدولي في مواجهة الانقلابيين بالنظر إلى الحساسية الأمنية التي تتصف بها منطقة الساحل، كما أن غضَّ الطرف إقليميًّا ودوليًّا عن إرساء الانقلابيين سلطاتهم يشكِّل "سوابق" سوف تشجع على الإطاحة بالحكومات والأنظمة المنتخبة ديمقراطيًّا، مستقبلً[1].
2. **الانقلابات المضادة:** وهو سيناريو تاريخي تكرَّر مرارًا، ووقع مؤخرًا في انقلابي النيجر والغابون وقبلهما انقلاب مالي في 2021، يدعمها الخلافات المحتملة داخل المؤسسات العسكرية، وصراع الأجندات الدولية المختلفة، واحتمالية فشل الانقلابيين في معالجة التحديات التي تذرعوا بها للقيام بتحركهم، وهو ما سيؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار وإضعاف الأجهزة الأمنية الهشة والضعيفة وصرفها عن مهامها الأكثر إلحاحًا في الوقت الراهن: مكافحة الإرهاب والتنمية الاقتصادية.
3. **الانفجار الشعبي:** يُتوقع حدوثه مع فشل الانقلابيين في إنجاز أهدافهم المعلنة على المستوى السياسي بتمديد فترة العقوبات المفروضة من قبل الإيكواس والتهديد بالتدخل العسكري، أو بتردي الأوضاع الاقتصادية نتيجة العقوبات والضغوط الدولية والإقليمية، والانهيار الأمني مع تصاعد نشاط المجموعات المسلحة.
4. **نجاح الانتقال السياسي:** ويعتمد على قدرة المؤسسات العسكرية على التعاون مع القوى السياسية لإنجاز توافقات سياسية ودستورية تعيد البلاد إلى سكة الانتقال الديمقراطي تتضمن الحوار الوطني الشامل لمعالجة أخطاء التجارب الماضية، وتحديد مواعيد لتنظيم انتخابات عامة شفافة وعدم العمل على الاحتفاظ بالسلطة عبر تمديد الفترات الانتقالية لمصلحة المؤسسة العسكرية، وهي إجراءات كفيلة بتوفير الدعم الدولي والإقليمي والرضا المحلي لإنجاح العمليات الانتقالية.
5. مع ثبات موقف قادة الانقلاب وعدم وجود نية للتنازل عن السلطة، وعدم طلب خروج القوات الفرنسية أو الأمريكية -الغربية عمومًا- من النيجر، فإنه حتى الآن لا يبدو أن الانقلاب جاء بالفعل ضد القوات الفرنسية أو الأوضاع الأمنية

[1] **العسكريون الجدد الاتجاهات الحاكمة لمستقبل الانقلابات في الساحل الافريقي**، مرجع سابق.

بقدر ما هو صراع على السلطة، لا سيما أن القادة في النيجر عيّنوا رئيسًا للوزراء –مدنيًّا- وحدّدوا فترة انتقالية قدرها 3 سنوات.

6. ومع وجود صعوبات كثيرة للتدخل العسكري -وتداعيات سلبية- فإنه تبدو المقاربات المحتملة للأوضاع في النيجر ليست كثيرة أبرزها:

- **صفقة أمريكية :**

يشير اختلاف الموقف الأمريكي عن نظيره الفرنسي حيال الانقلاب، ووجود اتصالات مكثفة -دبلوماسية- بين واشنطن وقادة الانقلاب، إلى أنه ربما تقبل الولايات المتحدة بوجود السلطة الحالية في النيجر شريطة ثلاث متطلبات:

الأول: عدم دخول قوات فاجنر النيجر.

ثانيًا :استمرار التنسيق بين القوات الأمريكية –وقواعدها العسكرية- وبين السلطات في النيجر، لمواجهة التهديدات الأمنية.

ثالثا: ربما تحديد خريطة زمنية واضحة لانتقال السلطة للمدنيين، والحفاظ على سلامة بازوم.

- **سيناريو التدخل العسكري:**

مع استمرار التوتر بين فرنسا والمجلس العسكري، لا سيما مع تبنّي باريس دعم التدخل العسكري في النيجر، ودعم توجُّه إيكواس في هذا الاتجاه، وغلق القنوات الدبلوماسية، خاصةً مع رفض باريس سَحْب سفيرها من نيامي بحجة أن حكومة بازوم فقط هي الشرعية والمخولة وحدها بالموافقة على بقاء أو مغادرة السفراء الأجانب، ومِن ثَم قد يحدث سيناريو التدخل العسكري وما يترتب عليه من اندلاع الحرب في النيجر، وما يتبعه من فوضى كبيرة تضر الجميع، وفي مقدمتهم فرنسا ومصالحها[1].

إجمالاً يمكن القول: إن ما حدث في 26 يوليو هو استمرار لمسلسل الانقلابات العسكرية والصراعات على السلطة في دول لا تمتلك ديمقراطية حقيقية، بل هشة من السهل كسرها وتغييرها، مع توفير غطاء شعبي.

[1] محمد صالح عمر، **الجيش يسيطر على السلطة في الغابون ما الخلفيات والدو افع؟**، في موقع: https://www.aljazeera.net/politics/2023/8/30/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%A7 نظر يوم (2024/05/26).

في المقابل تبدو المقاربة الفرنسية في غرب إفريقيا غير مناسبة لتطور الأوضاع، في الوقت الذي تنشط قوى دولية بإيجاد شراكات متباينة، وعلى أسس مختلفة تمامًا عن تلك الفرنسية، وتبرز الصفقة الأمريكية هي الأفضل لكلٍّ من واشنطن ونيامي، مع الأخذ في الحسبان احتمالية وجود دور مستقبلي لإيطاليا في النيجر، كبديل أوروبي محتمل عن فرنسا.

ظلّت الغابون توصف بالاستقرار وارتفاع مستوى المعيشة مقارنة بالدول الأفريقية جنوب الصحراء، وظلت العملية الديمقراطية حاضرة رغم حكم العائلة، ولم تشهد سوى 3 انقلابات تاريخيا، أولها عام 1964 والثاني عام 2019 والذي لم يدم سوى ساعتين، وثالثهما صباح 30 أغسطس/آب 2023، فمن المتوقع أن تشهد البلاد تغييرا جذريا في التركيبة السياسية وطبيعة الحكم، وبالضرورة في علاقاتها الإقليمية والدولية.

من الواضح، حتى كتابة هذه السطور، أن الأوضاع تسير في صالح الانقلابيين إلى حدٍ كبير، لا سيما في ظل الترحيب الداخلي من جهة، واكتفاء المجتمع الدولي "بالإدانة" من جهة أخرى، وعدم وجود رغبة من الدول الأفريقية في التدخل، سواء من قبل الاتحاد الأفريقي، الذي اكتفى في حالات مماثلة بتعليق عضوية البلاد في مؤسساته حتى إجراء انتخابات ديمقراطية حتى لو أتت بقادة الانقلاب وهم بزي مدني، أو من قبل المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكواس) التي منوط بها، وفقا لقوانينها، التدخل لاستعادة النظم المنتخبة ورفض قيام العسكر بالإطاحة بهذه النظم[1].

هذا الرفض من قبل إيكواس يعود تحديدًا إلى اعتبارات عدة، من بينها أن كثيرًا من الدول الأعضاء فيها إما أن تحكمها قيادات ذات خلفيات عسكرية انتقلت إلى الحكم عبر انقلابات، كما هي الحال في غينيا الاستوائية والكونغو برازفيل وتشاد، وهناك دول تعاني أوضاعا أمنية سيئة، مثل الكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطى وغيرهما. ولذلك، انعكست هذه الوضعية على قرارها بالتدخل، الذي اتخذته منذ نحو 10 سنوات في أفريقيا الوسطى لحفظ السلام هناك، ومع ذلك، اضطرت للانسحاب لاحقًا، وتولى الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة المهمة في تلك المنطقة.

[1] بدر حسن الشافعي، **انقلاب الغابون الأسباب والمآلات**، في موقع :
https://www.aljazeera.net/opinions/2023/9/1/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A2%D9%84%D8%A7%D8%AA نظر في (2024/05/26).

من المفارقات أن مقر قيادة إيكواس يقع حاليا في الغابون، وهو ما يجعل من الصعب عقد اجتماعات أو اتخاذ قرارات فاعلة، مثل فرض عقوبات اقتصادية ضد الانقلابيين، على نمط ما قامت به إيكواس في النيجر.

وبالتالي، فإن السيناريو المتوقع في الغابون هو استمرار قادة الانقلاب لفترة انتقالية يقومون بعدها بإجراء انتخابات يتولى بموجبها القائد الحالي أو أي شخص آخر يتم التوافق عليه داخل النخبة العسكرية مقاليد الأمور في الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

# المبحث الرابع

# مستقبل الانقلابات العسكرية في افريقيا

## المطلب الأول: قراءة مستقبلية للانقلابات العسكرية في قارة افريقيا

## المطلب الثاني: الدور الإقليمي الجزائري تجاه الانقلابات العسكرية في افريقيا

## المبحث الرابع: مستقبل الانقلابات العسكرية في افريقيا

إنّه زمن الانقلابات في إفريقيا، إن جاز التعبير، بعدما عادت الظاهرة لتصنع من جديد الحدث السياسي في عدد من البلدان في القارة، بعد سنوات من شبه استقرار سياسي، ومحاولات لتكريس التداول السلمي على السلطة.

فمن النيجر إلى الغابون، تكرّر المشهد نفسه في غضون شهر واحد فقط، وذلك في أوج أزمة اقتصادية وصحية وأمنية متفاقمة تعيشها بعض البلدان الإفريقية، فضلاً عن صراع متزايد على النفوذ في المنطقة بين قوى دولية عدة في مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا والصين وروسيا .

وعلى امتداد العقد الماضي، شهدت القارة الإفريقية سلسلة انقلابات عسكرية كان لكل من مالي والسودان حصة كبيرة منها.

### المطلب الأول: قراءة مستقبلية للانقلابات العسكرية في قارة افريقيا

يبدو تفاعل العديد من العوامل داخليًّا وخارجيًّا قادرًا على تفسير الموجة الأخيرة من الانقلابات في إفريقيا جنوب الصحراء، فعلى الرغم من التجربة الديمقراطية قصيرة الأجل التي عاشتها البلدان المعنية، مثَّل الفشل الاقتصادي والأمني والإخفاق في التمسك بالممارسات الديمقراطية من خلال رغبة الحكام في البقاء في السلطة بالتحايل على الدستور، عاملًا دفع شرائح من المجتمع إلى الاحتجاج العلني في الشوارع، ما يوفر للضباط المغامرين الذريعة المناسبة لتغيير السلطة الحاكمة.

خارجيًّا، شجَّع التنافس الدولي المحتدم حول القارة الإفريقية المطامح الانقلابية، حيث استفاد الضباط من وجود حلفاء وقوى بديلة قادرة على تقديم الدعم السياسي، الاقتصادي والعسكري الذي يخفف من الضغوط الخارجية عليها، في مؤشر على تغييرات واضحة في بنية النظام الدولي وبروز قوى منافسة للقطب الأميركي الذي انفرد بالهيمنة منذ تسعينيات القرن الماضي.[1]

ورغم أن وجود مؤسسات دولية وقارية وإقليمية تنص مواثيقها على إدانة التغييرات غير الدستورية للسلطة يفترض أن يشكِّل عائقًا أمام أية محاولة انقلابية، فإن أداء هذه المؤسسات إزاء الانقلابات الأخيرة ربما كان عامل تشجيع أكثر منه مصدر تخوف أمام العسكريين الراغبين في القيام بانقلاب، فمجلس الأمن الدولي منقسم نتيجة الصراع بين كتلتين: روسيا

[1] عبد القادر محمد علي، **مرجع سابق**.

والصين والمنظومة الغربية، في حين أن المعايير المزدوجة في قرارات الاتحاد الإفريقي ذات الصلة بالانقلابات الأخيرة كشفت "التآكل التدريجي للإجماع على رفض التغييرات غير الدستورية للحكومات"

بل إن منظمة الإيكواس التي كانت الأشد صرامة في قراراتها أسهمت في تعقيد الأزمة في غينيا من خلال قبولها بنتائج استفتاء تحايل من خلاله الرئيس ألفا كوندي على الدستور للحصول على ولاية ثالثة، ممَّا أسهم بشكل مباشر في وقوع الانقلاب، وبفرضها عقوبات صارمة على النيجر والتلويح بالتدخل العسكري بدعم من قوى خارجية في أقرب وقت مما يعرض دول الجوار للخطر ويهدد استقرار المنطقة ككل.

وفي هذا الإطار، لا يمكن فصل الانقلابات الأخيرة عن سياق عالمي تواجه فيه الديمقراطية العديد من التحديات، فمؤشر **يدلمان** للثقة في الحكومات يكشف عن تراجع كبير في ثقة المواطنين في الدول الديمقراطية بحكوماتهم، في حين أن مؤشر **فريدوم هاوس** للدول الحرة يشهد انخفاضًا في عدد الدول الحرة ولا سيما منذ عام 2015[1]، وبينما يقتحم محتجون الكونغرس ويرفض دونالد ترامب الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية لسنة 2020، يعمد قادة آخرون إلى حيل مختلفة لتمديد بقائهم في السلطة لآجال غير محددة، ما يفرّغ العملية الديمقراطية من إحدى قيمها الرئيسية، وبالتالي يمكن القول: إن هذه الانقلابات تمثل إحدى نتائج ومظاهر التراجع الديمقراطي في آن.

تمثل المقاربة المناسبة للتعامل مع الانقلابات معضلة حقيقية لا يبدو التغلب عليها سهلًا، فرفض هذا النوع من التغييرات من خلال فرض إجراءات عقابية أثبت عدم جدواها في النموذج المالي، حيث استثمر المجلس العسكري سردية التدخل الاستعماري الجديد لتعزيز الدعم الشعبي وتعزيز صورة القادة الحاليين كمدافعين عن الماليين في مواجهة فرنسا والمجتمع الدولي، وامتد هذا الدعم الشعبي ليشمل مجتمعات أخرى في غرب إفريقيا تعاني من وطأة النخب الحاكمة الحليفة لفرنسا، وتأييد الشعب لانقلاب النيجر هدد مصالح فرنسا في المنطقة ما هدد بتدخل عسكري وشيك ينظر بعودة استعمار جديد في المنطقة.

في المقابل، يبدو التسليم بالأمر الواقع والاعتراف بسلطة الانقلابيين بمنزلة ضوء أخضر يمهد الطريق أمام استمرار سلسلة الانقلابات، ويؤكد ذلك تشابه العوامل المشتركة المذكورة سابقا بين البلدان التي شهدت انقلابات تبدو حاضرة في

[1] **مؤشر الحرية العالمي دول عربية في ذيل القائمة، في موقع:** https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2024/03/02/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B0%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9 نظر يوم(2024/05/26).

دول أخرى مرشحة لنفس السيناريو، ولاسيما عند النظر إلى محاولات انقلابية فاشلة في بلدان مثل غينيا بيساو، وخير مثال على ذلك انقلابي النيجر والغابون يفصل بينهما مدة 36 يوما في نفس الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

نستنج أن عدوى الانقلابات قد تستمر في انتشارها بأفريقيا كانتشار النار في الهشيم، ولن يكون من الغريب أن نشهد انقلابات متتالية، سواء في منطقة غرب أفريقيا أو في شمالها وشرقها خلال الشهور والسنوات المقبلة، هذا الاتجاه يأتي في ظل التحولات الجارية على مستوى النظام الدولي والصراع المستمر بين القوى الكبرى مثل أمريكا، روسيا، الصين، التي تسعى لتوطيد نفوذها في القارة الأفريقية.

غالبا ما تنفّر الانقلابات العسكرية المستثمرين بسبب الغموض الذي تشهده السوق وإمكانية تغيير السياسات، بما في ذلك تأميم الموارد والأصول، لكن تدهور معنويات المستثمرين لا يؤثر فقط على الدولة التي تشهد الانقلاب، حيث يتراجع اهتمامهم بالبلدان المجاورة أيضا مع إدراكهم لتزايد المخاطر الإقليمية.

وفي دول أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، ارتفعت العائدات على الديون المقومة بالدولار بمقدار 100 نقطة أساس (12.34 في المئة) في الكاميرون و16 نقطة أساس (12.46 في المئة) في جمهورية الكونغو خلال الأيام التي تلت انقلاب 30 أغسطس في الغابون المجاورة[1].

نظرا لاهتمام روسيا الواضح بالتغلغل في البلدان الأفريقية عبر القوات شبه العسكرية يمكن أن يسهل التهديد المتزايد بحدوث انقلابات في الكاميرون وأماكن أخرى

كما يمكن أن تُقيّد التجارة بالعقوبات الدولية المفروضة على قادة الانقلابات العسكرية والأنظمة، مما يخلق اضطرابات في سلسلة التوريد ويضغط على النشاط الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، فرضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس" عقوباتها على المجلس العسكري الجديد في النيجر ردا على انقلاب 26 يوليو، واعتبرت الأكثر صرامة منذ انقلاب مالي في 2021.

وأدى إغلاق الحدود والقيود التجارية إلى انخفاض نشاط النيجر الاقتصادي مع غرب أفريقيا في الأشهر الأخيرة، وتضررت مخازن المواد الغذائية المخصصة للتصدير بسبب ذلك. كما تفاقم الانقلابات العسكرية الأزمات الأمنية، حيث يؤدي انشغال قوات الأمن بالحفاظ على قبضتها على السلطة إلى صرف الانتباه والموارد بعيدا عن التهديدات الأخرى.

[1] أكينومي أديسينا، **الجمعية العامة لاتحاد الصناعات والافريقية والبحر المتوسط**، مجلة مجموعة البنك الافريقي للتنمية، (2024/01/30).

وهذا ما يقوض احتواء الصراع الانفصالي وتمرد تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا في الكاميرون، وحركات التمرد الجهادية في منطقة الساحل، والتمرد في شمال تشاد، بالإضافة إلى التحديات الأمنية الأخرى. ومن المرجح أن تطلب الأنظمة التي تخشى الانقلابات، سواء كان التهديد حقيقيا أو متصورا، الدعم الأمني الخارجي.

ونظرا لاهتمام روسيا الواضح بالتغلغل في البلدان الأفريقية عبر القوات شبه العسكرية، يمكن أن يسهل التهديد المتزايد بحدوث انقلابات في الكاميرون وأماكن أخرى دخول مجموعة فاغنر سيئة السمعة إلى المزيد من البلدان الأفريقية، مما قد يؤدي إلى تفاقم دوافع الصراع بسبب ممارسات المنظمة شبه العسكرية الروسية العنيفة ضد المدنيين[1]

نخلص من خلال هذه الدراسة للاستنتاجات التالية:

- تصنف منطقة الساحل الإفريقي بالأخطر عالمياً، حيث شهدت تنامي لأنشطة الجماعات المتطرفة، والعمليات الإرهابية في المناطق الحدودية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر.
- تتجاوز تداعيات الانقلاب العسكري في النيجر المرتبطة بأنشطة الجماعات المتطرفة، لتشمل أنشطة عمليات تهريب البشر من غرب أفريقيا إلى ليبيا وتونس
- تعد النيجر مورداً رئيسيا لليورانيوم، حيث تلبي احتياجات فرنسا من اليورانيوم، وخمس احتياجات الاتحاد الأوروبي، وهذا من شأنه أن يثير المخاوف بشأن أمن الطاقة في أوروبا، بالتزامن مع أزمة الطاقة بسبب حرب اوكرانيا.
- من المستبعد التدخل العسكري رغم تهديدات "إيكواس"، حيث أن التجارب تقول عند اندلاع الحرب لا نعرف متى تنتهي، كما أن الفوضى الناتجة عن تدخل "إيكواس" ممكن أن تؤدي الى حرب أهلية.
- ما زالت تجربة الانقلابات العسكرية في السودان شاخصة وانهيار الدولة الليبية أيضاً لا تشجع على التدخل العسكري، فقد تسببت الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا إلى تدفق الأسلحة إلى دول الساحل الواقعة جنوبها.
- بات محتملاً نشوب صراع داخلي بين الجماعات المتطرفة في النيجر، نظراً إلى وجود فروع لكل من تنظيمي "القاعدة" و"داعش" على أراضيها، من المرجح أن تنشب أزمة هجرة جديدة من نقاط العبور الرئيسية للهجرة غير الشرعية صوب أوروبا عبر البحر المتوسط وتنامي الجريمة المنظمة.
- أصبحت دول الساحل الإفريقي ساحة صراع اقتصادية وسياسية، حيث تسعى الصين وروسيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة لمواجهة الآخر وبسط النفوذ.

[1] أحمد دهشان، **النفوذ الروسي في افريقيا الدو افع والاستر اتيجية**، مجلة أبعاد (202/01/30).

- شهد نفوذ الولايات المتحدة والغرب في إفريقيا تراجعاً ملحوظاً ولكنها بالتأكيد لم تخرج من الساحة الإفريقية.
- ما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي هو الحضور الصيني في إفريقيا، أكثر مما يقلقها الحضور الروسي.
- يحاول الاتحاد الأوروبي المحافظة على ما يمكن مما تم تحقيقه من مكاسب سابقة داخل القارة الإفريقية، واستخدام المساعدات التنموية المقدمة لإفريقيا كورقة ضغط لتحقيق مصالحها وبسط النفوذ.
- تريد روسيا إعادة تأسيسها كقوة عظمى، مما يجعلها في منافسة مع الصين التي تبحث عن فرصة لتوسيع النفوذ في دول الساحل الإفريقي، في ظل تراجع دور الغرب والولايات المتحدة الأمريكية[1].
- بات من المتوقع توسع نفوذ مجموعة "فاغنر" في دول إفريقية أخرى، العديد منها قد يتقبل وجود "فاغنر" ومهتماً بمساعدتها الأمنية عبر القارة.
- من المتوقع أن تستغل واشنطن والغرب نقاط قوتها، مثل برامج تحفيز القطاع الصناعي وتعزيز التجارة مع إفريقيا، ومن غير المرجح إن تتدخل "إيكواس" عسكرياً في النيجر كون أن التدخل العسكري سيكون محفوفاً بمخاطر عسكرية وسياسية.
- كانت منطقة الساحل الإفريقي وعلى مدار السنوات العشرين الماضية، مسرحاً لشتّى الصراعات. وقد أفضت هشاشة الدول وسوء الحوكمة والبطالة والصراعات الإثنية والاستغلال الأجنبي للموارد والانخراط العسكري الخارجي إلى ازدياد الفقر واليأس والهجرة غير الشرعية.
- فاقم تعدّد المبادرات الأمنية الغربية تعقد المشاكل عوضاً عن حلّها.
- إن فشل الاتحاد الأوروبي وفرنسا على وجه الخصوص، الشريك الأمني الرئيسي للمنطقة تاريخياً، في توفير الأمن إلى جانب سعيها لتحقيق المصالح المحلية قد خلق صراعات أهلية بين السلطات الحاكمة وشعوب الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة، أدى في النهاية إلى رحيل القوات الفرنسية من مالي وبوركينا فاسو، وتنامي مستوى العنف والإرهاب في المنطقة.

[1] محمد حمشي، **قمة روسيا افريقيا ما الذي تعنيه لروسيا وما الذي تعنيه لأفريقيا**، في موقع:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/What-does-the-Russia-Africa-Summit-entail-for-Russia-and-Africa.aspx نظر يوم (2024/05/27).

- يوفر تراجع نفوذ أوروبا فرصاً لدول الساحل (G5) بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر للبحث عن شركاء بديلين[1].
- أبرز الشركاء الذين كانوا يوسعون بصمتهم الاقتصادية بهدوء هم روسيا بالمقام الأول، والصين وتركيا.
- أجبرت التطورات في منطقة الساحل الإفريقي الحكومات الأوروبية على إعادة التفكير في التزاماتها.
- إن المصالح الأمنية لفرنسا، وبالتالي الاتحاد الأوروبي بأكمله، تجعل من غير المرجح أن تنسحب القوات الأجنبية بالكامل من المنطقة كما ثبت بالفعل من خلال إعادة تجميع القوات الفرنسية مؤخراً في النيجر المجاورة قبل انقلاب يوليو 2023، فيما يجري الحديث عن قوة أوروبية جديدة في ساحل العاج وغانا.
- من المرجح أن يؤدي التخلي عن المنطقة إلى مزيد من إرهاب الجماعات المتطرفة، وزيادة النفوذ الاستراتيجي للصين وروسيا، والتسبب في زيادة الهجرة نحو أوروبا.
- التحديات التي تواجه تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي من منظور سياسي وأمني لا تزال عالية.
- ونتيجة لذلك، لا يمكن أن ينتج الاستقرار والسلام الدائمان عن العمليات العسكرية فحسب، بل يجب أن يشمل أيضاً التركيز على التنمية الاقتصادية وتعزيز الحوكمة الرشيدة، والمشاركة مع منظمات المجتمع المدني المحلية، والسماح بتطوير نهج سياسي طويل الأجل يتجاوز العمليات العسكرية.
- تمكنت موريتانيا من أن تصبح شريكاً دولياً في محاربة الإرهاب، رغم أن العمليات الإرهابية التي شهدتها في العقد الماضي، كانت تشير إلى احتمالية تحولها لبؤرة تطرف مع تصاعد حدة الهجمات، ما يعزز من فرصها أن تصبح حلقة الوصل الوحيدة بين الغرب ودول الساحل الإفريقي في التوقيت الراهن الذي يشهد اضطرابات سياسية بين الجانبين.
- التغيرات المتسارعة التي تشهدها إفريقيا من انقلابات عسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر والغابون، حيث شهدت إفريقيا 8 انقلابات عسكرية في ثلاثة أعوام، يحمل موريتانيا مسؤولية التواصل مع حكومات هذه الدول ولعب دور

[1] محمد سليمان الزواوي، **هل يدشن الاتحاد الأوروبي علاقة جديدة مع شمال افريقيا**، في موقع:
https://www.trtarabi.com/opinion/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%AF%D8%B4%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-15448134 نظر يوم (2024/05/27).

الوسيط بينها وبين الغرب، خاصة وأنها ظلت عضواً في مجموعة" إيكواس" حتى ديسمبر 2020، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي الذي يفرض عليها متابعة نشاط الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل.

- تشهد موريتانيا حالة من الاهتمام الدولي من قبل الولايات المتحدة وأوروبا والصين وروسيا، ويعود هذا الاستقطاب غير المسبوق إلى تصاعد التوتر بين الغرب وبكين من جهة وموسكو والغرب من جهة أخرى وإن اختلفت أسباب الاستقطاب، حيث تسعى أوروبا عبر موريتانيا تأمين حاجاتها من مصادر الطاقة وضمان تواجدها في إفريقيا بعد الانسحاب الفرنسي من بعض الدول، بينما يعتمد الناتو والولايات المتحدة على إسبانيا لتوطيد العلاقة مع موريتانيا ومواجهة النفوذ الروسي والصيني في إفريقيا[1].
- تجد روسيا في موريتانيا الطريق لتعزيز تحالفاتها في إفريقيا رداً على علاقات الناتو أيضاً، وخلق أسواق جديدة لمصادر الطاقة والحبوب، مع إبرام اتفاقية اقتصادية وعسكرية مع حلفاء جدد، واهتمت الصين بموريتانيا لتوطيد علاقاتها مع الشرق وتعزيز وجودها العسكري والاقتصادي في إفريقيا.
- تتبع موريتانيا سياسة متوازنة لإقامة علاقات قوية مع جميع الأطراف الدولية، خاصة وأنها تعد حائط صد للتطرف في الساحل وتمنع تمدده، وتقف على مسافة واحدة بين الغرب وروسيا والصين بالزيارات المتبادلة وفتح قنوات اتصال وتفاهمات مستمرة معهم.
- يصب هذا الاهتمام الدولي في صالح موريتانيا، بتلقي الدعم العسكري والاقتصادي ما يساعدها على تخطي تداعيات مرحلة الحرب ضد الإرهاب على مدار العقد الماضي.
- من المتوقع أن تزداد أهمية موريتانيا الفترة المقبلة مع تصاعد حالة الانقلابات العسكرية في إفريقيا، لذا سنشهد مزيداً من اللقاءات بين مسؤولي موريتانيا والأطراف الدولية والإقليمية، وتوقيع عدة اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع نواكشوط.

[1] أمين حبلا، **انقلاب النيجر وموريتانيا تشابهت المآزق فهل تتقارب الحلول والنهايات**، في موقع:
https://www.aljazeera.net/politics/2023/9/19/%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D9%88%D9%85-%D9%88%D9%88%D9%84%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%A8%D9%87%D8%AA نظر يوم( 05/05/:2024).

## *المطلب الثاني: الدور الإقليمي الجزائري تجاه الانقلابات العسكرية في افريقيا*

شكل الانقلاب العسكري الذي شهدته النيجر في السادس والعشرين من يوليو 2023 نقطة توتر حرجة للغرب الأفريقي، ومجالًا ضاغطًا على الأمن القومي الجزائري في ضوء الارتباط الجغرافي والأمني بين كلا البلدين، وهو الأمر الذي قابله رفض جزائري لما تم من إجراءات تصعيدية بحق نظام الرئيس "محمد بازوم" برزت بصورة جلية في اللحظات الأولى من الانقلاب من قِبل وزارة الخارجية الجزائرية بإدانة محاولة الانقلاب مع التمسك بالمبادئ الأساسية الرافضة للتغييرات غير الدستورية للحكومات، وقد نجم هذا الموقف عن الشواغل الأمنية وكذلك المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الرابطة بين النظام الجزائري ونظام الرئيس "بازوم"، مما يفرض مشهدًا مضطربًا ويستوجب تحركًا نشطًا من جانب الجزائر للحيلولة دون تفاقم الأوضاع داخليًا أو التدخلات العسكرية الأجنبية [1].

اتسقت المواقف الرسمية الجزائرية مع ما تبناه المجتمع الدولي كالأمم المتحدة أو الإقليمية كالاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "الإيكواس" من رفض لما حدث في النيجر، والدعوة لعودة الرئيس "بازوم" للسلطة مرة أخرى وإنهاء الانقلاب بالطرق السلمية، ولكنها في الوقت ذاته لم تغامر بالتصعيد العسكري ضده، مثلما انتهجت مجموعة "الإيكواس" من تحذير شديد اللهجة ومنح مدة زمنية (أسبوع) لإنهاء الانقلاب مع التلويح باستخدام القوة العسكرية إذا ما تطلب الأمر، وذلك على ضوء الاجتماع الطارئ لقادة المجموعة في قمة الثلاثين من يوليو 2023 في أبوجا.

وتجلت المواقف الجزائرية في خطوتين بارزتينM

- أولهما الإعلان المبكر للخارجية الجزائرية عن رفض حالة الانقلاب العسكري وأهمية التمسك بالمبادئ الدستورية.
- والثاني هو التصريحات الإعلامية التي أطلقها الرئيس "عبد المجيد تبون" في حواره الدوري مع الصحافة الوطنية (5 أوت 2023) التي حملت في طياتها رفضًا واضحًا للانقلاب العسكري مع دعم العودة الشرعية الدستورية، وإبداء الرغبة في الوساطة لحل تلك الأزمة ومعارضة التدخل العسكري في النيجر [2] .

[1] عبد المنعم علي، **حسابات أبعاد دقيقة الموقف الجزائري من الأحداث في النيجر**، في موقع: https://ecss.com.eg/35897/ نظر يوم (2024/04/26).

[2] عباس ميموني، **النيجر لهذه الأسباب ترفض الجزائر أي تدخل عسكري خارجي**، في موقع:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1-%D9%84%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A3%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1/2962633 نظر يوم( 2024/05/14).

من شأن انقلاب الغابون أن يخلف عدة انعكاسات على أكثر من جهة إقليمية، أولها المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا "إيكواس" التي انتظرت يوما كاملا لإدانة انقلاب الغابون، وطالبت بـ"عودة النظام الدستوري سريعا"، دون الإشارة إلى عودة بونغو إلى السلطة، ما يعني أن أوراقه احترقت، ولا أحد استجاب لاستغاثته.

والرئيس الكاميروني بول بيا الذي يحكم البلاد منذ 1982، أجرى تعديلات بوزارة الدفاع بعد ساعات من انقلاب الغابون، ما يعكس قلقا من انتشار عدوى الانقلابات وسط إفريقيا على غرار غرب القارة.

ورغم أن تشاد سبقت بقية دول "إيكواس" في تجميد نظامها الدستوري بعد مقتل الرئيس إدريس ديبي في 2021، إلا أن وضعها في منطقة الساحل بعيدا عن المنطقة الاستوائية جعل تأثيرها أقل من تأثير انقلاب الغابون.

أما بالنسبة لمجموعة "إيكواس" فانقلاب الغابون يشتت التركيز على انقلاب النيجر، ويربك العملية العسكرية المرتقبة التي تلقى معارضة جزائرية وروسية ومن دول الساحل الثلاثة.

نيجيريا التي كان يفترض أن تقود العملية العسكرية ضد انقلاب النيجر، اقترحت فترة انتقالية من 9 أشهر، بينما المبادرة الجزائرية لحل الأزمة دبلوماسيا تحدثت عن مرحلة انتقالية من 6 أشهر.

وهذا يعني أن انقلاب الغابون خفف الضغط على النيجر، لكن بونغو فقدَ فرصته للعودة إلى السلطة.

بالنسبة للغابون فإن الجزائر تعد بعيدة بعض الشيء إلا أن السلطات الجزائرية تشجب دائما الانقلابات العسكرية والتغييرات غير الدستورية من أجل بلوغ السلطة، لكونها تحمل معها أخطارا عديدة متعلقة بالتدخل العسكري الخارجي واللا أمن في المنطقة عموما.

يأتي الموقف الجزائري الداعم لعودة الاستقرار للنيجر وكذلك الرفض القاطع لأي تدخلات عسكرية في النيجر ودعم الرئيس "محمد بازوم" بصفته الرئيس الشرعي للدولة، رغبةً في تحقيق والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية خاصة تلك المتعلقة بأمنها القومي وذلك في ضوء المحددات التالية:

- **تأمين حدودها في ضوء مقاربة أمنية مشتركة** :إن أحد مجالات فهم الموقف الجزائري الرافض لما آلت إليه الأحداث في النيجر، يكمن في ملف الحدود وما له من ارتباطات تتعلق بالسيولة الأمنية وموجات تدفق للجماعات الإرهابية، حيث تشترك كل من الجزائر والنيجر في حدود تصل لنحو 1000 كم،[1] شهد النيجر حالة تمركز عدة جماعات مسلحة

[1] صابر بليدي، **ماهي حظوظ المبادرة الجزائرية في النيجر**، في موقع: https://alarab.co.uk/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%AD%D8%B8%D9%88%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1 نظر يوم (2024/04/23).

تنشط في منطقة الساحل والصحراء وما لذلك من أبعاد أمنية وتهديدات عابرة للحدود، ونظرًا لكون دول الساحل الأفريقي بمثابة عمق استراتيجي للجزائر وعقب انهيار الدولة الليبية وتنامي الظاهرة الإرهابية، فقد استندت الجزائر إلى مقاربة أمنية مشتركة مع دول الساحل والصحراء في ضوء "تجمع دول الميدان" والتي تشمل النيجر، في العمق منها: رغبة في التصدي للجماعات المسلحة، وجمعتها والنيجر اتفاقية للتعاون الاستخباراتي والأمني لمحاربة الإرهاب وذلك في عام 2021، وهذا التخوف هو الدافع والمُشكّل الرئيسي لرفض الجزائر حالة الانقلاب الذي تشهده النيجر

- **الارتباط العضوي والمصالح الاقتصادية** :إنّ حالة الهدوء وفرض الاستقرار "نسبيًا" في شمال النيجر ساهمت بشكل كبير في تعزيز مصالح الجزائر الاقتصادية بها عبر بناء منطقة تبادل تجاري لتعزيز تسويق المنتجات الجزائرية وتزايد وتيرة المبادلات التجارية، كما أن هناك مصالح اقتصادية مشتركة بين النيجر والجزائر تُحتم أهمية الاستقرار الداخلي وعدم التصعيد العسكري، وكذلك التصدي لأي شكل من أشكال التدخل العسكري لمنع انزلاق الدولة لحالة صراع مفتوح تتكالب عليه القوى الإقليمية والدولية، إذ إن النيجر تشكل معبرًا هامًا للصادرات الجزائرية للعمق الأفريقي خاصةً دول غرب أفريقيا، وزاد الاهتمام بدول الجنوب في حركة الصادرات الجزائرية عقب تأزم الموقف مع الرباط، علاوةً على المشاريع الاستراتيجية الجامعة بينهما، وفي مقدمتها أنبوب الغاز النيجيري الجزائري المار عبر أراضي النيجر، في ضوء معادلة التنافس الإقليمي المغربي الجزائري، حيث وقعت كل من الجزائر ونيجيريا والنيجر على اتفاق لتدشين خط غاز عبر الصحراء (يوليو 2022)، فضلًا عن المكاسب الاستراتيجية الناجمة عن توقيع شركة "سوناطراك" المملوكة للحكومة الجزائرية اتفاقية مع وزارة الطاقة النيجرية مطلع عام 2022 لتقاسم الإنتاج في حقل "كفرا" شمال النيجر، ومن ثم فإن الانعكاسات الأمنية عن وجود قوات أجنبية أو تزايد الاضطراب السياسي الداخلي سوف يكون عقبة أمام استمرارية هذه المشاريع[1].
- **زيادة موجات اللجوء والهجرة** :واحد من بين انعكاسات الاضطراب السياسي والأمني في النيجر هو مزيد من موجات اللجوء والهجرة للأراضي الجزائرية، خاصةً وأن هذه الموجات تزايدت وتيرتها بشكل كبير على الجزائر في الآونة الأخيرة بعدما شهدت كل من مالي وبوركينافاسو انقلابات منذ عام 2020، ولذا تستهدف الجزائر إبقاء الوضع داخل النيجر

[1] عبد الحكيم حذاقة، **خصصت مليار دولار لتنمية افريقيا ماذا تستفيد الجزائر وما أولوياتها**، في موقع: https://www.aljazeera.net/politics/2023/2/24/%D8%AE%D8%B5%D9%91%D8%B5%D8%AA-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7 نظر يوم (2024/04/05).

في إطار وسياق سياسي سلمي للحيلولة دون انزلاق النيجر في صراع عسكري مفتوح أو مجال للتواجد العسكري الغربي بحكم الجوار الجغرافي.

في ضوء فشل الجولة التي قام بها وفد "الإيكواس" إلى النيجر للتحاور مع أطراف الأزمة والتفاوض مع القادة الجدد والتحاور مع الرئيس النيجري "محمد بازوم" في الرابع من أوت 2023، بادرت المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا بإرسال وفد مماثل إلى الجزائر بقيادة "باباجانا كينيجبي" كمبعوث خاص للرئيس "بولا تينوبو" للتباحث حول مخرج آمن للأزمة في النيجر، وحمل اللقاء رسائل تؤكد على أهمية دور الجزائر في معالجة الأزمة في النيجر، وعدم اللجوء للقوة العسكرية في خضم تلك الأزمة، بل العمل على تفعيل كافة الوسائل الدبلوماسية والسلمية لمعالجة تلك التطورات.

حيث باتت المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا تعول بشكل كبير على الجزائر كوسيط لحل الأزمة في النيجر لارتباطها الجغرافي والأمني والسياسي بها، وذلك في إطار ما بات يُشكل من سياسة محاور واستقطاب في تلك المنطقة مثلما هو الحال بالنسبة لاصطفاف مالي وبوركينافاسو مع النيجر لصد أي هجوم عسكري في مقابل التهديد المباشر من جانب "الإيكواس" باستخدام القوة العسكرية، ويتماشى مع ذلك تهديد فرنسا بالتدخل العسكري في حال تعرض مصالحها للخطر، تلك المعادلة تؤثر بصورة مباشرة على الأمن الإقليمي وتزيد من الأعباء الأمنية والسياسية على الجزائر نتيجة للانهيار المؤسساتي وتفاعل الجماعات المسلحة مع هذا المتغير في العديد من دول المنطقة.

ولعل ما حدث في النيجر بمثابة مكسب استراتيجي للجزائر في ضوء التصدع الراهن في علاقاتها مع فرنسا، إذ إن النيجر تُعد الورقة الأخيرة للمصالح الفرنسية في المنطقة بعدما انسحبت من مالي، فالتوترات الفرنسية الجزائرية السياسية جعلت الأخيرة تعمل على الإطاحة بالمصالح الفرنسية، وإخراج فرنسا بعيدًا عن منطقة الساحل والصحراء، ولكن ذلك المكسب الاستراتيجي لا يُعادل التكلفة الأمنية والاقتصادية على الجزائر إذا ما تطور السياق لحالة تدخلات عسكرية سواء عبر قوات أفريقية أو غربية[1].

**إن** موقف الجزائر يتسم في ضوء الانعكاسات والتداعيات الأمنية والسياسية عليها جراء الانقلاب في النيجر بحكم الجوار الجغرافي، بعدم المغامرة أو الانحياز أو التصعيد، مع العمل على تفعيل المسار السياسي السلمي في تسوية تلك الأزمة، حيث تحرص الجزائر على عدم اتخاذ مواقف تغامر من خلالها بعلاقاتها مع النيجر، سواء في حال عودة الرئيس

[1] الحواس تقية، **مبادرة الجزائر مسعى لنزع فتيل التدخل العسكري في النيجر**، في موقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5727 نظر يوم (2024/05/6).

"بازوم" أو مع القادة الجدد للنيجر، وتضع رهاناتها على تطورات المشهد داخل النيجر بما يحقق لها الحفاظ على مصالحها الأمنية والاقتصادية، خاصةً وأن أي تصعيد عسكري ستكون له أبعاد وخيمة على الأمن القومي الجزائري، لذا فإن الجزائر ونظرًا لما تُمثله دول الساحل والصحراء من عمق أمني لها سوف تكيف موقفها وفقًا للتطورات الداخلية، مثلما حدث قبل ذلك مع مالي.

# الخـــــاتـــمـــة

يبدو أن الانقلابين العسكريين ا لأخيرين في النيجر والغابون قد جددا القلق بشأن عودة الانقلابات العسكرية إلى إفريقيا، كما كانت خلال حقبتي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم من التوافق بعد انتهاء الحرب الباردة على البدء بدفع عجلة الديمقراطية في إفريقيا، والقضاء على ظاهرة الاستيلاء على السلطة بانقلاب، والتحرك نحو ترسيخ مفاهيم سيادة القانون والمساواة في الحقوق المدنية، ولكن في السنوات الأخيرة وجدنا أن هذه الظاهرة تتجدد بشكل ملحوظ، وبدوافع وتأثيرات شبه مشتركة.

وقد وضعنا أيدينا على قاسم مشترك مهم، فبالنظر إلى شكل الانقلابات في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة، وجدنا أن الانقلاب النمطي العنيف الذي يدار بجنرالات الجيش اختفى تقريبا، فقادة الانقلابات الإفريقية مؤخرا يشتركون في كونهم أصغر سنا وأقل عنفا، وفي بعض الحالات ينالون دعما شعبيا على خلفية الركود السياسي والانهيار الاقتصادي، وباستثناء السودان، تراوحت أعمار قادة الانقلابات بين 34 و41 عاما، جاء معظمهم من القوات الخاصة، ورتبهم لا تتعدى الكابتن والمقدم والعقيد، وعلى الرغم من ذلك فإن صغر السن من وجهة نظرنا له أثار سلبية على المدى البعيد، فقد يحاول القادة البقاء في السلطة لفترة طويلة جدا.

وفي اعتقادنا أن العامل الأمني يعد من القواسم المشتركة بين كافة الانقلابات في القارة، فهناك أزمة أمنية في دول وسط وغرب إفريقيا بسبب التطرف الإسلامي، وهو أمر مكلف يمكن أن يؤدي إلى زيادة تآكل قدرة الرؤساء على توفير الخدمات الأساسية للناس، ويخلق أرضا خصبة لانقلابات عسكرية، هناك أيضا التأثير الاقتصادي والاجتماعي لوباء كوفيد-19، بالإضافة إلى المشاعر المناهضة لهيمنة الغرب، كل ذلك يخلق بيئة مثالية لانقلابات تتمتع بتأييد بعض المواطنين، وصمت البعض الآخر، فالمجتمع المدني نادرا ما يستطيع التأثير في الانقلابات العسكرية .

من بين الأسباب الرئيسية للانقلابات في إفريقيا الانغلاق على الذات، والعجز في الحكم، وعدم استيفاء استحقاقات المواطنة، والجماهير المحبطة، وانعدام الأمن المتزايد، وتزايد هيمنة الغرب على النظم الحاكمة، والتلاعب بالمسارات الديمقراطية.

إن التلاعب بالديمقراطية في العديد من دول القارة، يجعل من غير المستغرب أن تكون هناك محاولات عسكرية ناجحة للاستيلاء على الحكم، فعلى الرغم من بعض الإنجازات الديمقراطية المتواضعة، لكنها سطحية، تُجرى الانتخابات بشكل

دوري دون وجود المكونات الأساسية للديمقراطية، مثل المشاركة المستنيرة والنشيطة، واحترام سيادة القانون، واستقلال القضاء، والحريات المدنية، فضلا عن الرغبة المستمرة في توريث السلطة السياسية بدلا من التنافس عليها ديمقراطيا.

إن عدم اليقين السياسي بعد الانقلابات الأخيرة له آثار سلبية على الاقتصاد بطرق مختلفة:

- فأولا، يمكنها أن تمنع الاستثمار الأجنبي والمحلي، فقد ينظر المستثمرون إلى المنطقة على أنها محفوفة بالمخاطر، وقد يقلل ذلك من تدفق رأس المال والتكنولوجيا والخبرة الضرورية للتنمية الاقتصادية.
- وثانيا، يمكن أن تؤدي الانقلابات إلى تعطيل التجارة، حيث احتمالات حدوث العنف السياسي والاضطرابات المدنية وإغلاق الحدود واردة، مما يعيق حركة البضائع والأشخاص، ويدمر البنية التحتية، ويؤثر على القدرة التنافسية وإنتاجية الشركات، فضلا عن توافر السلع والخدمات الأساسية والقدرة على تحمل تكاليفها للمستهلكين.
- كما تقوم الحكومات العسكرية لفترة طويلة بعد الانقلاب بحجب الإنترنت، في محاولة لخنق المعارضة السياسية، ولكن ذلك يؤدي إلى صعوبات تشغيلية للشركات، وتعطيل النشاط الاقتصادي بوقف التجارة الإلكترونية، ويولد خسائر في المعاملات الحساسة للوقت، ويزيد البطالة، ويقطع الاتصالات بين الشركات والعملاء، ويخلق مخاطر مالية ضخمة .
- من الممكن أن تذهب بعض الدول إلى حد مطالبة المستثمرين الأجانب بعدم دفع الضرائب للنظام العسكري حتى تتم استعادة الديمقراطية، مما يؤثر على تدفقات إيرادات الدولة وقدرتها على تطوير نفسها .
- وبالنظر إلى كيفية اعتماد القطاع غير الرسمي في إفريقيا على توافر النقد، الذي يمثل جزءا كبيرا من النمو الاقتصادي، فإن العديد من تجار القطاع الخاص سوف يعانون نتيجة إغلاق البنوك، وتعد النيجر من الدول التي أعلنت وسائل إعلامها إغلاق بنوكها، وتوقف ماكينات الصراف الآلي عن العمل أثناء الانقلاب، مما أثر على التدفق النقدي .

نادرا ما تكون الانقلابات حلا مثاليا للحكم السيئ، وبالطبع يجب أن تتوقف هذه الظاهرة، ولكن كثافتها مؤخرا تدعو إلى إعادة تقييم المشروع الديمقراطي الليبرالي في إفريقيا، فالأحداث تثبت أنه على الرغم من تحقيق بعض المكاسب، لكن تظل الديمقراطية في دول القارة شكلية إلى حد كبير، ولا تزال الظروف التي تؤدي إلى الانقلابات قائمة لا تتغير، من حيث تحديات الحكم الوطني كعامل داخلي، والديناميكيات العالمية ذات التأثير الكبير على الحكم والأمن في القارة كعامل خارجي.

## الخـــــاتـــمة

إننا أمام ظاهرة إعادة الهندسة الجيوسياسية للمنطقة من خلال صياغة التحالفات الإقليمية والدولية، ربما تشهد المنطقة بوادر حرب باردة جديدة، فتحاول كلا من الصين وروسيا ملء الفراغات الأمنية التي يخلفها رحيل القوات الغربية، وعليه فإن الدول الغربية ستتخذ بدورها قرارات حاسمة فيما يتعلق بمصالحها الأمنية والاستراتيجية في إفريقيا.

في الواقع، تعتبر الانقلابات العسكرية مسؤولة عن الإخفاقات السياسية في بلادها، مما يجعلها أكبر الأخطار التي تواجه الديمقراطية، وهذا يضع القوى الخارجية أمام خيارين، إما العمل مع قادة المجتمع المدني والحكومات العسكرية لمساعدة هذه الدول على تطوير وتعزيز المؤسسات وتحديد جدول زمني للانتقال الديمقراطي، أو استغلال الفوضى للحصول على موطئ قدم لاستخراج الموارد والمزيد من الاستغلال وفرض الهيمنة.

وعلى أية حال، حتى الآن لم تقدم القوى الدولية مسارات، قابلة للتطبيق، للانتقال إلى الديمقراطية تتلاءم وطبيعة إفريقيا، وتكتفي فقط بفرض عقوبات شاملة تعاقب المواطنين في المقام الأول، دون معالجة السبب الجذري للصراع. وبالتالي نحن أمام حالة من عدم الاستقرار طويلة الأمد ما لم يتدخل المجتمع الدولي بأسلوب يتسم بالحكمة بعيدا عن تحقيق أي مصالح خاصة.

# قائمة المراجع المعتمدة

## I. المراجع باللغة العربية:

أ- **الكتب:**


1. بشارة عزمي، **الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017.
2. باراني زولتان، **كيف تستجيب الجيوش للثورات ؟**، تر: عياش عبد الرحمن، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.
3. باراني زولتان، **الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين، تر:** نبيل الخشن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
4. جارش عادل، **تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري**، مكتب العربي للمعارف، 1 يناير 2000.
5. جمال محمد الصالح، **خصخصة الأمن في إفريقيا الدور الجديد للشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2020.
6. هنتنغتون صامويل، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، تر: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993.
7. هلال علي الدين، مسعد نيفين، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمراروالتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002.
8. زين الدين حماد، **كيف تصنع انقلابا ناجحا؟**، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،25 ماي2016.
9. كلازوفيتش كارل، **عن الحرب**، تر: سليم شاكر الأماسي، عمان. المؤسسة العربية للدراسات، 1997.
10. لشاد محمد صالح بابلا، **دور المؤسسات العسكرية التركية في السياسة 1980-2012**، العراق: منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السيلمانية،2012.
11. معروف جمال فلاح وآخرون، **إفريقيا جنوب الصحراء دراسة جغرافية إقليمية**، الأردن: دار دجلة،2016.

# قائمة المراجع المعتمدة

12. محي الدين قندور، **ليلة النصر قصة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا**، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2018.

13. تشومسكي نعوم، **الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، تر: الكعكي سامي، بيروت: دار الكتاب العربي،2007.

14. خليل نبيل خليل، **ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة**، لبنان: دار الفارابي، ط1، 2008.

**ب- الدوريات:**

❖ **المجلات:**

**1.** إويدراغو أميل، المرابطي أحمد، تر: **الجيوش الإفريقية وتحدي الاحتراف العسكري**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 37، جويلية 2018.

**2.** أحمد حسن الحاج علي، **الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية الجيش والسلطة في السودان**، مجلة سياسات عربية، العدد 24، جانفي2017.

**3.** الحربي طلال، **التدافع على افريقيا**، مجلة الرياض، العدد 20393، 13جويلية2023.

**4.** العمري هديل، **الزراعة في النيجر**، مجلة زراعة، 2023/04/18.

**5.** أحمد محمد عبد الكريم، **افريقيا في أجندة مؤتمر ميونيخ للأمن 2024 مزيد من التهميش**، مجلة قراءات افريقية، 11مارس2024.

**6.** أديسينا أكينومي، **الجمعية العامة لاتحاد الصناعات والافريقية والبحر المتوسط**، مجلة مجموعة البنك الافريقي للتنمية، 2024/01/30.

**7.** بوزيدي عدنان، **الدولة الفاشلة دراسة في المفهوم والظاهرة**، مجلة مدارات سياسية، العدد4، 2018.

**8.** بشكيط خالد، **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد06(جوان 2018).

**9.** بوحبيلة رابح، **دور المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية أزمة دارفور**، مجلة التواصل، العدد 51، سبتمبر 2017.

**10.** بلوافي محمد، صديقي محمد، **المنظمات الإقليمية في افريقيا**، مجلة الحقيقة، العدد36، 2015/11/12.

**11.** بومعزة منى، دور **المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية أزمة مالي**، مجلة التواصل، العدد2، أوت 2018.

# قائمة المراجع المعتمدة


12. بو لنوار مسعودة، **التداعيات الأمنية للتهديدات الجديدة في الساحل الافريقي على الأمن الوطني للجزائر قراءة استشرافية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 01، 2022/04/28.

13. بوستي توفيق، بوقنور إسماعيل، **واقع التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل الافريقي**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 01، 2022/01/31.

14. بوشيبي عبد الإلاه، ديبون التهامي، **دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2023/1/1.

15. جيلالي فاطمة، عبد المؤمن مجدوب، **تعليق المشاركة في الاتحاد الإفريقي كآلية للحد من الظاهرة الانقلابية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 1، سنة 2022.

16. دهشان أحمد، **النفوذ الروسي في افريقيا الدوافع والاستراتيجية**، مجلة أبعاد، 202/01/30.

17. دهونت سيدريك، **الثورات والمؤسسة العسكرية في الربيع العربي**، مجلة رواق عربي، العدد25(3)، 2020.

18. حبيطة لخضر، الدور **السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011**، مجلة مدارات سياسية، ديسمبر 2017.

19. حمدي عبد الرحمن، **الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في إفريقيا: مسارات متناقضة**، مجلة قراءات إفريقية، يوليو/تموز 2018.

20. زكرياء طرطاق، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة الاتجار بالبشر في دول شمال افريقي نموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، ديسمبر 2021.

21. كرنيب فاطمة، **ماهي إيكواس ولماذا تتهم بتماهيها مع السياسات الغربية في غرب افريقيا؟**، مجلة الميادين، 02أوت 2023.

22. لبيب سلوى محمد، **ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا بين النظرية والتطبيق**، مجلة الدراسات الافريقية، العدد4، 1975.

23. مجي الدين شيماء، **تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في افريقيا بوركينافاسو نموذجا**، مجلة الدراسات الإفريقية، القاهرة، العدد2، أفريل 2023.

24. منصوري سفيان، بخوش سامي، **استراتيجية الإتحاد الأوروبي ثلاثية الأبعاد حيال الساحل الإفريقي السياقات والمضامين**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد1، 2021.

# قائمة المراجع المعتمدة


**25.** محمد عبد العلي جابر نجم الدين، **الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في افريقيا، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية**، المجلد 3، العدد 6، 6 نوفمبر 2020.

**26.** موسى عامر رنا عبد الرحمن، **دور المنظمات الدولية في حماية حقوق الانسان**، مجلة روابط، 9 يونيو2023.

**27.** عثمان محمد علي، رنا عبد الرحمن موسى عامر، **دور المنظمات الدولية في حماية حقوق الانسان**، مجلة روابط، 9 يونيو2023.

**28.** عثمان محمد عادل، **المنظمات الإقليمية في افريقيا والانقلابات العسكرية بين التحديات وتفعيل الدور**، مجلة قراءات افريقية، 9 جانفي 2024.

**29.** عثمان محمد عادل، **انقلاب الغابون ما التداعيات والسيناريوهات المحتملة**، مجلة قراءات افريقية، 7 سبتمبر 2023.

**30.** علي عبد المنعم، حسابات **دقيقة أبعاد الموقف الجزائري من الأحداث في النيجر**، مجلة الدراسات العربية الإقليمية، 2023/08/07.

**31.** خلفة نصير، **رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد02، 2018/06/04.

**32.** غربي عبد الوهاب، شكاكطة عبد الكريم، تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي، حوليات جامعة الجزائر، العدد3، 2021.


### ❖ الدراسات:


1. الخفاجي نوال زغير عذاب، **دور منظمة الوحدة الافريقية من مشكلة الصحراء الغربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الامام الكاظم، 2022.
2. بن ناجي سهام بن سهام، **الدولة الفاشلة في افريقيا: مقاربة في العلاقة بين الفشل الدولاتي وتنامي الحركات الانفصالية دراسة حالة السودان**، مذكرة ماستر، جامعة قالمة، كلية العلوم السياسية، قسم علاقات دولية ودراسات أمنية، 2013.2012.
3. بن نادية عبد الودود، بلحسن عبد الرؤوف، **الجزائر المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الإفريقي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012.

# قائمة المراجع المعتمدة


4. برحال حواء، **الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.
5. بن عودة محمد الأمين، **أثر التعددية الاثنية في تحديد طبيعة الحكم الإداري دراسة حالة دولة جنوب السودان**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018.
6. بن صحيح سوسن، **الدولة الفاشلة وأثرها على الأمن الإنساني دراسة حالة الصومال**، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2016.
7. بن نادية عبد الودود، بلحسن عبد الرؤوف، **الجزائر المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الإفريقي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، (جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012).
8. زريق نادية، **التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وأثرها على استقرار النظام السياسي الجزائري**، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016.
9. حشوف ياسين، **إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علاقات دولية ودراسات استراتيجية، 2017.
10. رضا كشان، **ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا الأسباب والتداعيات**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد8، 2024/05/18.
11. لبدى حنان، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علاقات دولية واستراتيجية، 2015.
12. لبادي فوزية، **إشكالية التنوع الإثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالتي السودان والعراق**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علاقات دولية واستراتيجية، 2016.
13. مدوني علي، **قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.

# قائمة المراجع المعتمدة


14. مسعد سفيان، الدولة **الفاشلة كمدخل لتفسير الوضع الراهن في دول الساحل الافريقي دراسة حالة مالي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021.

15. سليماني مباركة، **التحولات السياسية في المنطقة المغاربية و انعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علاقات دولية واستراتيجية، 2016.

16. عمراني رباب، **مستقبل الاستراتيجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي دراسة في الخيارات المستقبلية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، 2023.

### ❖ التقارير:

**1.** القاموس العربي، هيئة الأبحاث والترجمة، دار الراتب الجامعية.

**2.** البنك الدولي، مارس 2023.

**3.** التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2022.

**4.** إناكت، الجريمة المنظمة تتزايد دون رادع، 16 جانفي2024.

**5.** حمزاوي ميلود، مقاربة الدولة الفاشلة بين الفشل المتعدد وصراع القوى في المنطقة، يوم دراسي بعنوان الجزائر والتحولات الجيوسياسية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، نوفمبر 2022.

**6.** صفراوي فاطمة، المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسلطة في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي حول صناعة المستقبل في السياسات العربية نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية، مجمع هيليو بوليس، قالمة، 2018.

**7.** منظمة الشفافية الدولية، **مدركات الفساد**، 2022

### ب- المواقع الإلكترونية:

1. **السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة**،في الموقع: **https://www.un.org/ar/** نظر_يوم 2024/4/20.

**1.** أحمد أحمد يوسف، **أزمة انقلاب النيجر**، في الموقع:

https://www.aletihad.ae/opinion/4421460/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-

# قائمة المراجع المعتمدة


%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-

%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1 نظر يوم (2024/04/21).

2. **أنبوب الغاز الجزائري النيجيري يجدد آمال أوروبا بعد إنجاز 55% منه، في موقع:**

https://attaqa.net/2024/03/03/%D8%A3%D9%86%D8%A8%D9%88%D8%A8-

%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-

%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A-

%D9%8A%D8%AC%D8%AF%D8%AF-%D8%A2%D9%85/ نظر يوم 2024/04/30.

3. العناني خليل ، **عقد الانقلابات العسكرية** في افريقيا، في موقع:

https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/21/%D8%B9%D9%82%D8%AF-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-

%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7 نظر يوم(2023/05/26).

4. **العسكريون الجدد الاتجاهات الحاكمة لمستقبل الانقلابات في الساحل الافريقي، في موقع:**

https://futureuae.com/ar-

AE/Activity/Item/197/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%88

%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D8%AF-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D8%A9-

%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-

%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A نظر يوم (2024/05/26).

# قـائمـة المراجـع المعـتمـدة


5. الشافعي بدر حسن ، **انقلاب الغابون الأسباب والمآلات**، في موقع : https://www.aljazeera.net/opinions/2023/9/1/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A2%D9%84%D8%A7%D8%AA نظر في (2024/05/26).

6. الزواوي محمد سليمان ، **هل يدشن الاتحاد الأوروبي علاقة جديدة مع شمال افريقيا**، في موقع: https://www.trtarabi.com/opinion/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%AF%D8%B4%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-15448134 نظر يوم (2024/05/27).

7. الحواس تقية، **مبادرة الجزائر مسعى لنزع فتيل التدخل العسكري في النيجر**، في موقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5727 نظر يوم (2024/05/6).

8. إستتيفانا ديانا ، **افريقيا قارة الانقلابات**، في موقع: https://www.majalla.com/node/297146/%D8%A5%D9%86%D9%81%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA نظر يوم (2024/05/27).

9. الطويل أماني، **لماذا تزهر الانقلابات العسكرية في افريقيا**، في موقع: https://www.independentarabia.com/node/488856/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A

# قائمة المراجع المعتمدة


9/%D8%AA%D8%AD%D9%84%DB%8C%D9%84/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-

%D8%AA%D8%B2%D8%AF%D9%87%D8%B1-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-

%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%9F نظر يوم، 2024/04/26.

10. أمينوه أقريني، نقاط **التلاقي والاختلاف في انقلابي الغابون والنيجر**، في موقع: https://www.independentarabia.com/node/490786/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1 نظر يوم،2024/04/28.

11. الصاوي عبد الحافظ، **الغابون غنية بثرواتها وثلث شعبها فقراء**، في موقع: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/9/8/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%BA%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AB%D9%84%D8%AB نظر يوم2023/04/30.

12. **الغابون 40 عرقية وثروات نفطية ومعدنية**، في موقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/17/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86 نظر يوم (2024/05/25).

13. بوحنية قوي، الظاهرة الانقلابية في افريقيا السياقات والتفسيرات، في موقع: **https://studies.aljazeera.net/ar/article/5469** نظر يوم (2024/04/18).

# قـائمـة المراجـع المعـتمـدة


14. بابعا مراد ، **منطقة الساحل الافريقي شعوب تئن تحت رحمة المناخ والسلاح**، في موقع : https://doc.aljazeera.net/money-and-business/2023/6/25/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%B4%D8%B9%D9%88%D8%A8-%D8%AA%D8%A6%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AA نظر يوم (2024/05/01).

15. بخيت عطا المنان ، **انقلاب النيجر تحدي القيم والمصالح والشعارات**، في موقع: https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/19/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%91%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD نظر يوم (2024/05/25).

16. بليدي صابر ، **ماهي حظوظ المبادرة الجزائرية في النيجر**، في موقع: https://alarab.co.uk/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%AD%D8%B8%D9%88%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1 نظر يوم (2024/04/23).

17. جبالي محمد جمعة، **الأمم المتحدة إنجازات وإخفاقات**، في موقع : https://www.skynewsarabia.com/world/461390-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%95%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%95%D8%AE%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA نظر يوم2024/05/02.

# قائمة المراجع المعتمدة


18. هاشم مصطفى ، **8 انقلابات في افريقيا خلال 3 سنوات ما القواسم المشتركة**، في موقع: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/08/30/8-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-3-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9%D8%9F نظر يوم (2024/05/28).

19. زكاوي نبيل، **معضلة الأمن في افريقيا هياكل الأزمة وفرص الإصلاح**، في موقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5164 نظر يوم 19أفريل 2024.

20. حمشي محمد، **قمة روسيا افريقيا ما الذي تعنيه لروسيا وما الذي تعنيه لأفريقيا**، في موقع: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/What-does-the-Russia-Africa-Summit-entail-for-Russia-and-Africa.aspx نظر يوم (2024/05/27).

21. حبلا أمين ، **انقلاب النيجر وموريتانيا تشابهت المآزق فهل تتقارب الحلول والنهايات**، في موقع: https://www.aljazeera.net/politics/2023/9/19/%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D9%88%D9%85-%D9%88%D9%88%D9%84%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%A8%D9%87%D8%AA نظر يوم( 2024/:05/05).

22. حذاقة عبد الحكيم ، **خصصت مليار دولار لتنمية افريقيا ماذا تستفيد الجزائر وما أولوياتها**، في موقع: https://www.aljazeera.net/politics/2023/2/24/%D8%AE%D8%B5%D9%91%D8%B5%D8%AA-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7 نظر يوم ( 2024/04/05).

# قائمة المراجع المعتمدة


23. **حكماء 3 رؤساء ماذا نعرف عن الغابون عملاق النفط بالقارة السمراء، العربية، في موقع:** https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2023/08/30/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%9F نظر يوم( 2024/05/25).

24. كسبر نداء ، **الأمن الإقليمي في افريقيا التهديدات وسبل المواجهة، في موقع: https://pharostudies.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%88/** نظر يوم(2024/04/19).

25. محمد علي عبد القادر، **موجة الانقلابات في افريقيا جنوب الصحراء العوامل المشتركة والسيناريوهات، في الموقع:** https://studies.aljazeera.net/ar/article/5275 نظر يوم (2024 /04/20).

26. متولي عمر ، **دور الاتحاد الإفريقي في قضايا الديموقراطية والإرهاب، في موقع:** https://hadaracenter.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%82/ نظر يوم( 2024/04/03).

27. مجدي مصطفى، **النيجر وجاراتها السبع، في موقع:**

https://www.aljazeera.net/news/2023/8/6/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B

1-%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%B9 نظر يوم (2024/05/25).

28. ميموني عباس ، **النيجر لهذه الأسباب ترفض الجزائر أي تدخل عسكري خارجي**، في موقع: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1-%D9%84%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A3%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1/2962633 نظر يوم( 2024/05/14).

29. مؤشر الحرية العالمي دول عربية في ذيل القائمة، في موقع: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2024/03/02/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B0%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9 نظر يوم(2024/05/26).

30. سيجل جوزيف، **انقلابات إفريقيا ودور الأطراف الفاعلة**، في موقع: https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-africas-coups-and-the-role-of-external-actors/ نظر يوم 2024/05/28.

31. عبد الحي وليد ، التغلغل الأمني الإسرائيلي في إفريقيا جنوب الصحراء، في موقع : https://www.alzaytouna.net/2022/08/01/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%BA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A-

/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A

نظر يوم 2024/05/09.

32. عثمان محمد عادل، سعيد منى، **تقييم استراتيجي حول الموقف الراهن في النيجر، في موقع:**

https://peacecss.com/%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-

%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A-

%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-

%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7/ نظر يوم

2024/04/31.

33. عمر محمد صالح، **انقلاب النيجر صراع النفوذ يغتال الديمقراطية الوليدة**، في الموقع:

https://www.aljazeera.net/politics/2023/7/28/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8

%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1-

%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-

%D9%8A%D8%BA%D8%AA%D8%A7%D9%84 نظر يوم 2024/04/20.

34. عمر محمد صالح ، **الجيش يسيطر على السلطة في الغابون ما الخلفيات والدوافع؟**، في موقع:

https://www.aljazeera.net/politics/2023/8/30/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-

%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%A7 نظر يوم

2024/05/26.

35. عمر محمد صالح ، **انقلابا النيجر والغابون 2023 قراءة في الدلالات المحلية والتفاعل الدولي**، في موقع:

https://www.aljazeera.net/politics/2023/12/17/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D

8%A8%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%86-

%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A نظر يوم 2024/04/23.

# قـائمـة المراجـع المعـتمـدة


**36.** عمر محمد صالح، **عودة الانقلابات إلى الواجهة في افريقيا من يوقف سقوط أحجار الدومينو**، في موقع: https://www.aljazeera.net/politics/2022/2/5/%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%81%D9%8A نظر يوم 2024/04/03.

**37.** علي عبد المنعم، **حسابات أبعاد دقيقة الموقف الجزائري من الأحداث في النيجر**، في موقع: https://ecss.com.eg/35897/ نظر يوم 2024/04/26.

**38.** رزق هدى ، **الأمن القومي الجزائري ودقة الحسابات بعد النيجر**، في موقع : https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D8%AF%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%B1 نظر يوم (2023/04/23).

**39.** شوثيا فاروق، تانجازا هارونا، **زعماء إيكواس يلوحون بتدخل عسكري ضد قادة الانقلاب في النيجر**، في الموقع: https://www.bbc.com/arabic/articles/cql442n583yo نظر يوم2024/04/03.


## II. المراجع باللغة الأجنبية:


1. Barani Zoltani, **Democratic consolidation and the military the east comparative politics**, European Experience, N1,1997, P21.
2. Bell, M. J, **The military in the new states of Africa,** The Hague,1968.
3. Estelle Maussion, **Coups, sanctions, divisions… Is WAEMU ready to crack ?,** The Africa Report, November 21, 2023.

# قـائمـة المراجـع المعـتمـدة


4. iStock, Getty Images, **Niger Political Map**. https://www.istockphoto.com/vector/niger-political-map-gm509252783-46165916.
5. Marina Ottaway, Stefan Mair, **States at Risk and Failed States**, Policy Outlook, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, September2004.
6. Mazul A, **The militarization of chanirma**, Addis ababa Ethiopia ,1973.
7. Ndubuisi Christian ani, **Coup resurgence in Africa: The pitfalls of a regional response**, Accord,30 September 2021.
8. Nicolas Metegue N'Nah, **Histoire de Gab**, Etudes Africaines, Harmattan, 2006.
9. Zobberg. R ,**Military internation in the new states of tropical Africa: Elements of comperative Analysis,** New York,1968.
10. Zobberg, A, **Military Role and political development in tropical Africa,** The Hague,1969.

# فهرس الجداول والخرائط


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | جدول خصائص الدول القوية والدول الفاشلة | 42 |
| 02 | خريطة طبيعية لدولة النيجر | 79 |
| 03 | خريطة طبيعية لدولة الغابون | 80 |
| 04 | خريطة توضيحية لجمهورية الغابون | 87 |
| 05 | جدول يوضح سنوات مكافحة الإرهاب في دول افريقيا من سنة 1968الى 2005 | 115 |
| 06 | جدول إحصاء بعض الانقلابات العسكرية المتكررة في افريقيا من 1950الى 2023 | 146-135 |
| 07 | رسم بياني توضيحي لعدد الانقلابات العسكرية في افريقيا من 1950الى 2023 | 147 |
| 08 | دائرة نسبية توضيحية لعدد الانقلابات العسكرية في افريقيا من 1950الى 2023 | 148 |
| 09 | تاريخ الانقلابات العسكرية في افريقيا من 1950الى 2023 | 149 |
| 10 | خريطة توضيحية للانقلابات العسكرية في افريقيا منذ 1950 | 153 |

# فهرس

## فهرس


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **مقـدمـة** | 1 |
| **الفصل الأول: و اقع الانقلابات العسكرية في إفريقيا** | 11 |
| **المطلب الأول:** تعريف الانقلاب العسكري | 12 |
| **المطلب الثاني:** أنواع الانقلابات والعوامل المؤثرة في حدوثها | 19 |
| **المبحث الثاني:** أنماط و نظريات التدخل في الحياة السياسية المفسرة للانقلابات العسكرية | 31 |
| **المطلب الأول:** أسباب تدخل الجيش في الحياة السياسية | 32 |
| **المطلب الثاني:** النظريات والاتجاهات المفسرة للانقلاب العسكري | 36 |
| **المبحث الثالث:** التحديات الأمنية للانقلابات العسكرية في افريقيا | 52 |
| **المطلب الأول:** التحديات الأمنية التي تواجه افريقيا | 53 |
| **المطلب الثاني:** الإصلاحات الأمنية لقطاع الأمن في افريقيا | 60 |
| **المبحث الر ابع:** دور المنظمات الإقليمية والدولية من الانقلابات العسكرية | 68 |
| **المطلب الأول:** دور المنظمات الإقليمية من الانقلابات العسكرية | 69 |
| **المطلب الثاني:** دور المنظمات الدولية من الانقلابات العسكرية | 77 |
| **الفصل الثاني: الوضع الأمني في النيجروالغابون و انعكاساته على الأمن الإقليمي في افريقيا** | 80 |
| **المبحث الأول:** الواقع الجيو سياسي والأمني لدولتي النيجر والغابون | 82 |
| **المطلب الأول:** الواقع الجيو سياسي لدولتي النيجر والغابون | 83 |
| **المطلب الثاني:** الواقع الأمني لدولتي النيجر والغابون: تطور الانقلابات العسكرية خلال سنة 2023 | 99 |
| **المبحث الثاني:** التهديدات الأمنية في النيجر والغابون وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في افريقيا | 108 |
| **المطلب الأول:** التهديدات الأمنية في النيجر والغابون وتأثيراتها على الأمن الإقليمي | 109 |
| **المطلب الثاني:** دور القوى الإقليمية والدولية في الانقلابات العسكرية في النيجر والغابون | 121 |
| **المبحث الثالث:** تأثير الانقلابات العسكرية على الأمن الإقليمي في افريقيا | 133 |
| **المطلب الأول:** تقييم للانقلابات العسكرية في افريقيا | 134 |

# فهرس


| | |
|---|---|
| **المطلب الثاني:** السيناريوهات المتوقعة للانقلابات العسكرية في افريقيا | 151 |
| **المبحث الرابع:** مستقبل الانقلابات العسكرية في افريقيا | 158 |
| **المطلب الأول:** قراءة مستقبلية للانقلابات العسكرية في قارة افريقيا | 159 |
| **المطلب الثاني:** الدور الاقليمي الجزائري تجاه الانقلابات العسكرية في افريقيا | 166 |
| **خـــاتمة** | 178 |
| **قائمة المراجع** | 181 |

## ملخص

غداة انتهاء عصر الاستعمار والتنافس الشديد على السلطة في الدول المستقلة حديثاً، ورغم أن الاتحاد الأفريقي اعتمد في عام 2017 ميثاقاً ضد التغيير غير الدستوري للسلطة، لكن ذلك الميثاق لم يشكل عنصراً رادعاً للانقلابات، وقد وقعت بعد اعتماد الميثاق عدة انقلابات في افريقيا آخرها انقلابي النيجر والغابون، ومن المثير للاهتمام إذا قارنا بين الانقلابين الأخيرين أن جوزيف بوريل المفوض الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية قد أوجد أسباباً تخفيفية لحصول الانقلاب في الغابون والنيجر بسبب وجود مخالفات كبيرة في الانتخابات التي حصلت دون أن يبرر بالطبع حصول الانقلاب، بعد إزاحة عائلة "بونغو"، التي حكمت الغابون فترة 55 عاماً تقريباً شأنها شأن عائلة " بازوم" في النيجر وعد الانقلابيون بإجراء انتخابات حرة بعد مرحلة انتقالية مفتوحة في الزمان لا يعلم أحد متى تنتهي.

والعبر من تاريخ الانقلابات العسكرية أن المرحلة الانتقالية قد تصبح مرحلة دائمة أياً كان العنوان الذي تتغطى به، في غياب الديمقراطية وفي ظل هشاشة الأنظمة السياسية لأغلب الدول الافريقية، وفي محاولة للدول الغربية طمس الهوية الإسلامية واستغلالها أبشع استغلال، قد تبقى صفة الانقلابات المتكررة صفة لصيقة بالقارة السوداء.



## summary

The day after the end of the era of colonialism and intense competition for power in the newly independent countries, and although the African Union had adopted in 2017 a charter against the unconstitutional change of power, but that charter did not constitute a deterrent element to coups, and after the adoption of the charter several coups occurred in Africa, the last of which were the coups of Niger and Gabon, and it is interesting if we compare the last two coups that Joseph Borrell, European Commissioner for Foreign and Security Policy, has created mitigating reasons for the coup in Gabon and Niger due to the presence of Irregularities Because of the existence of major irregularities in the elections that took place without justifying the coup, after the removal of the Bongo family, who ruled Gabon for almost 55 years, like the Bazoum family in Niger, the putschists promised to hold free elections after an open transitional period in time that no one knows when it will end.

The lessons from the history of coups are that the transitional period may become a permanent stage, whatever the title it covers, in the absence of democracy and in light of the fragility of the political systems of most African countries, and in an attempt by Western countries to obliterate the Islamic identity and exploit it in the most heinous way, the characteristic of repeated coups may remain a characteristic close to the black continent.